

د. فريد الأنصارى

# أبجديات البحث في العلوم الشرعية

محاولة في التأصيل المنهجي

- ضوابط
- مناهج
- تقنيات
- آفاق



- الكتاب : أبجديات البحث في العلوم الشرعية.  
المؤلف : د. فريد الأنصاري.  
الناشر : منشورات الفرقان.  
الطبعة : الأولى، الدار البيضاء - ذو القعدة 1417 / أبريل 1997.  
الحقوق : جميع الحقوق محفوظة.  
الطبع : مطبعة البجاح الجليلية - الدار البيضاء.  
الإبداع : القانوني رقم 1997/411.

**أبجديات البحث  
في  
العلوم الشرعية**



# الإهداع

إلى

الشروع التي تغنى قطرة قطرة .. ترشيداً، وتبصيراً  
لأطياف المستمعين ...

إلى

طلايع الدراسات الإسلامية في كل مكان ..

أهدى هذه الورقات.



# بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

## مقدمة

للمنهج العلمي عندي قصة، تبدأ منذ صبائي. فقد طبع والدي بيتنا الذي نشأت فيه، بما كان يسميه بـ(النظام)، من خلال أفعاله وأوامره الصارمة، حتى النعال، فقد كان على كل من يدخل عليه منا ، أو حتى من الضيوف، أن يضعها حذو الجدار، مستقبلاً أطراها إياه بانتظام مستقيم : الواحدة إلى جانب الأخرى ، كأنها صاف من الغنم مشدودة إلى رقب واحد.

وقد كنت أظن أن الناس جمیعاً على هذه الحال، ولم أتبين خطأ هذا الظن على الحقيقة، إلا من بعد ما أقمت بالجامعة، في مرحلة الطلب حيث تبيّنت نماذج من الشباب، الذي لا يبالي أين يضع كتبه أو ثيابه، فتضاعفت بذلك، ثم سارعت إلى كتابة (شعار) بالطبشور على أعلى جدار الغرفة، التي سكنتها مع ثلاثة طلبة آخرين، ونحصه: (النظام أساس الحياة).

وفي أوائل المرحلة الجامعية ، سمعت لأول مرة مصطلح (المنهج) في سياق جديد، من أحد أساتذتي الكرام ، هو الاستاذ أحمد العماري ، الذي كان يؤكّد - في دروس تاريخ الإسلام - أن المنهج هو جوهر مشكلة الأمة، فلو استقامت عليه لاستقام لها كل شيء . بيد أنني - رغم ما لدى من حس تنظيمي سابق- لم أفلح في فهم حقيقة (المنهج) على التفصيل، وما يقصد به بالضبط، وإنما الذي رسخ في ذهني أنه أمر خطير . وتقدمت بي مراحل الدراسة، لا توصل بعد ذلك إلى أن معناه، لا يخرج عما عرفته من قبل، في معاني (النظام) من ترتيب، وتنسيق، وضبط مختلف أوجه النشاط، هكذا على الجملة.

ثم كان اتصالي بأستاذي الفاضل الدكتور الشاهد البoshiخي، الذي تعلمته منه تفاصيل (المنهج) حيث كانت كل أقواله وأفعاله، ترجمة لهذا المعنى . ولم يكن ذلك مقتصرًا لديه على البحث العلمي فقط، ولكن كان طابعاً يطبع كل حياته تقريبًا، في

سفره وحضره، فتعلمت منه في كل ذلك، أن المنهج ضد الارتجال، وأنه لا يستقيم أمر بغير ترتيب، ولا يقوم بناء بغير نسق وتركيب. وقد احتككت به في البحث العلمي، باعتباره مشرفاً، فكان لي في ذلك مرشداً، ودليل ميدان، يلتفت إلى الصغيرة والكبيرة، وينبه على الجليلة والحقيقة، فكان من فضل هذه الصحبة المباركة علي، أن تبيّنت ما كان مبهماً، من ملامح المنهج العلمي، فتجمع لدى من بناته قواعد وأركان، تمكنت - بحمد الله - بعد وفاتها، من إرجاعها إلى أصولها وسبكها في أنساقها.

وهكذا ، صار لدى يقين في أن التعلم الحق، ليس هو جمع المعرف واحتطابها، بقدر ما هو بحث في مناهجها، لا قتناص أسرارها، بإدراك كيفيات انبنيتها، وطرائق تركيبها . وفرق في مقامات العلوم بين من يروي أشكالها ورسومها ومن يستنبط ويختار حكمها وقواعدها، إذ (العالم ليس هو الذي يحمل في رأسه خزائن ومكتبات، ولكنه الذي يعرف كيف يوظف مافي رأسه، وما في الخزائن والمكتبات، من أجل إضافة بعض الإضافات) (١).

وقد كان من فضل الله علي، أن توجهت إلى دراسة علم أصول الفقه، والاهتمام به، منذ المرحلة الأولى للطلب الجامعي، فاستفدت من مادة المنهجية، ما جعلني أكثر تعليقاً بقضايا المنهج، في العلوم الشرعية بعد. ومن المستملع أن أذكر في هذا المقام أن تساؤلات الدكتور حسن حنفي، حول كثير من القضايا الأصولية، ومحاولة توظيفها المنهجي ، لتقرير آرائه الغريبة، بشكل ذكي، خلال دروسه في علم أصول الفقه، التي ألقاها علينا بشعبة الدراسات الإسلامية بفاس، وكذا من خلال بعض مؤلفاته، كل ذلك جعلني أقرر التخصص في هذا العلم، وإنجاز كل بحوثي الجامعية فيه، انطلاقاً من الإجازة إلى ما بعدها، وكان لهذا التخصص أثر كبير في تطوير ثقافتي المنهجية وتأصيلها.

ولذلك كله صرت أنظر بعين النقد لبرامج شعبة الدراسات الإسلامية بالغرب، ومقرراتها، لما تتعانبه من قصور منهجي شديد، سواء فيما يتعلق بالمادة المنهجية (٢) أو فيما يتعلق بتدريس سائر المواد على العموم، إذ كان من أثر ذلك إنتاج بحوث

(١) مصطلحات النقد العربي: 21-22.

(٢) لا تحتوي برامج الشعبة في جميع مراحلها التربوية على شيء اسمه (مادة البحث العلمي) أو (مناهج البحث العلمي).

جامعية، ليس لبعض منها حظ من العلمية إلا ما لرجل – اسمه محمد و هو لا يؤمن بالله – من الحظ في الإسلام !

و حينما قدر الله أن أشتغل بالتدريس في الشعبة، عملت ومازلت أعمل على التنبيه على خطورة القضية المنهجية، بالمعنى العام و الخاص، غير أنني حينما أسأل عن مرجع مفيد في الموضوع، كنت أجد حرجا في تعين كتاب من المصنفات العربية، يكون مرجعا صالحا لطلاب الدراسات الإسلامية في القضية المنهجية، لتأثير كثير من هذه المصنفات بالرؤى الغربية للمنهج بشكل ظاهر أو خفي، فبدأتأشعر بالفراغ الحاصل في هذا المجال، وأهمية التصنيف فيه، بناء على رؤية شرعية لأصول المنهج وقواعده، خاصة وأن ما قرأته من كتابات في (المنهج العلمي) لا يخرج عن ثلاثة أصناف : لا تسد الحاجة المقصودة سدا تماما ، وهي :

### **أولاً : كتابات من المنظور الغربي للمنهج العلمي:**

سواء منها ما لم يزل على أصله، أو ما هو مترجم إلى العربية، أو ما صنفه المفكرون العرب أنفسهم. ورغم أهمية هذه المصنفات، وفائتها الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التقني من (المنهج العلمي)، فإنها من جانب الرؤية النظرية للمنهج، وما تقدمه من قواعد وضوابط في ذلك، ذات هنر كبير على الباحث المسلم المبتدئ، لما تتسم به من ارتباط شديد، وصرخ، بالذهبيات العلمانية على مختلف صورها. فهذا مثلا : (فلاديمير كورغانوف) في كتابه (مناهج البحث العلمي) يصرح قائلا : (العالم ملحد بصورة منهجية)<sup>(1)</sup> ولذلك فهو يؤكد على ضرورة (النضال من أجل علمانية التعليم)<sup>(4)</sup>.

هذه الرؤية هي نفسها التي تحكم كثيرا من الكتابات العربية في نفس المجال، ككتاب (أسس النطق و المنهج العلمي) للدكتور فتحي الشنطي، الذي يقول فيه صاحبه : (أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي)<sup>(5)</sup>.

ومثله قول الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل في كتابه (المنهج العلمي و تفسير السلوك) ، عما أسماه ب " التكوينات الغيبية " : إنها (تفترض وجود أسباب ، أو

(3) ص : 92 .

(4) ص : 92 .

(5) ص : 98 .

عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...) ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها من حيث الوصول إلى أهداف العلم) <sup>(6)</sup> ! ويخذد الدكتور أحمد بدر في كتابه (أصول البحث العلمي ومناهجه) مما أسماه بـ (مصادر الثقة والتقاليد السائدة) يقول: (إن الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه (أهل الثقة) في المجالات المختلفة، غالباً ما يكونون مخطئين ...) كما اعتمدت كثير من المقدمات و الحيثيات -الخاصة بالدين والسلوك الاجتماعي -على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة ....)، وهكذا (ترفض الطريقة العلمية، الاعتماد على مصدر الثقة) <sup>(7)</sup> !

ونحن نعلم أن (أهل الثقة) في العلوم الشرعية هم الذين يحتاجون بحديثهم ! ورغم أن دالة المصطلح تختلف من الفكر الغربي إلى الفكر الإسلامي، فمن يضمن لنا تثبت شباب في مثل هذه القضايا، ولما ينالوا من التكوين الفكري والمنهجي ما يتمكنون به ؟

## ثانياً : كتابات في التخصصات غير الشرعية

كتناهج البحث الأدبي، أو اللغو ، أو النفسي، أو الاجتماعي ... الخ. فهذه التصنيفات زيادة على كونها - كسابقتها - متأثرة في غالبيتها بالرؤية الغربية للمنهج العلمي، فإنها مرتبطة، من حيث قواعدها، وضوابطها المنهجية، بالجال الذي صنفت فيه، فتتعرّض لاستفادة منها بالنسبة لطالب العلوم الشرعية.

ومن هذه الكتابات، مثلاً : (البحث الأدبي : طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره) للدكتور شوقي ضيف، و(مناهج الدراسات الأدبية الحديثة) للدكتور عمر الطالب وكذا (المناهج الفلسفية) للدكتور الطاهر وعزيز، و(أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية) للدكتور فاخر عاقل . فهذه الكتب وأمثالها مما هو مرتبط بمجال خاص، تكاد تكون عديمة الفائدة، بالنسبة للباحث في العلوم الشرعية، لأنها تؤسس قضائيها، وتوجيهاتها المنهجية، على مفاهيم العلوم ، أو الفنون المصنفة فيها. ولذلك يعسر نقل ذلك إلى المجال الشرعي، إضافة إلى ما في هذا، من مخاطر منهجية ومعرفية ..

(6) ص : 39 .

(7) ص : 32 .

(8) ص : 43 . و بنفس المعنى و السياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة).  
ن : أسس البحث 76:

### **ثالثاً : كتابات في التخصصات الشرعية**

سواء في ذلك ما كتبه المسلمون، أو المستشركون . وهي بهذه الصورة، أو تلك شاذة جدا، ويمكن تقسيمها جمِيعاً - من حيث مقاصدها - إلى قسمين :

**أ - القسم الأول :** وكان الفرض الغالب منه هو عرض رؤية العلماء المسلمين الفلسفية، لناهج البحث العلمي، أي فلسفة المنهج على نحو ما فعله المستشرق الألماني فرانتز روزنتال، في كتابه (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) المترجم إلى العربية، من لدن الدكتور أنيس فريحة بمراجعة الدكتور وليد عرفات . صدرت طبعته الرابعة عن دار الثقافة ببيروت سنة 1403هـ/1983م في (230) صفحة ، من الحجم المتوسط، وقد قسم المؤلف كتابه هذا إلى أربعة أقسام، فسمى المقدمة قسماً أولاً، وخصص القسم الثاني، لقضايا التحقيق أساساً، وقواعد ضبط المخطوطات، كما يراها القدماء من علماء المسلمين، مستمدًا مادته العلمية، من كتب علماء الحديث، خاصة كتاب (المعيد في أدب المفید المستفید) لعبد الباسط بن موسى بن محمد العمومي المتوفى سنة 981هـ و كتاب (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والتعلم) ، لابن جماعة المتوفى سنة 766هـ . كما استفاد أيضاً من نصوص لعلماء آخرين، من المحدثين والفقهاء، والمؤرخين والأدباء، وال فلاسفة وغيرهم . وقد استترق هذا القسم نصف الكتاب تقريرًا . أما القسم الثالث فخصصه للحديث عن (طريقة المعالجة النقدية)، حيث ذكر اهتمام المسلمين بضبط الأسانيد، والدقة في النقل، وقضايا الوضع، والسرقات الأدبية وروح النقد لديهم، ونظرتهم إلى الثقات .

وأما القسم الرابع والأخير فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، من حيث تطوره، وتقدم أساليبه لدى المسلمين، وتتجديدهم، فيما ورثوه عن الأمم السابقة، وما يتعلق بذلك من المسائل، والمعاني.

والكتاب بهذا الشكل، خامسة في قسميه الآخرين، يجول في كل حقول المعرفة التراثية، من علوم شرعية، ولغوية، وأدب، وفلسفية، وتصوف، وطب وفلك ... الخ. وهو رغم ريادته، يمكن أن نلاحظ عليه سقوطه في تعميمات وأحكام مطلقة، غير مبنية على استقراء تام، وتلقيه لنصوص الفقهاء، والمحدثين، وال فلاسفة، والشعراء ، وغيرهم للخلوص إلى نتائج معينة وكذا إرجاعه بعض القضايا المعروفة لدى علماء الإسلام إلى أصول يونانية، نحو قوله : (من العسير أن نفصل بين القصص العربي الذي يدور حول

\* لا أدرى\* وبين قول سocrates : إنني أعرف أنني لا أعرف )<sup>(9)</sup> و كذا حكمه على العقيدة الإسلامية بقوله : (إنه من الغريب حقاً أن هذه العقيدة بالقضاء والقدر، لم تؤثر التأثير السيء ، في النشاط الفكري الإسلامي طيلة قرون عشرة ازدهرت فيها الحياة الفكرية نعم، عشرة قرون مرت ، قبل أن أخذت هذه العقيدة، تعمل عملها السيء، في نفوس المسلمين، وفي الحد من نشاطهم) )<sup>(10)</sup> كذا! إلى غير ذلك من القضايا التي تسقطه، فيما سقط فيه المستشرقون الذين خصص لهم مقدمة كتابه للهجوم العنيف عليهم، واتهامهم بالتعصب والاستعلاء!

و الكتاب في نهاية المطاف - خلا ما يتعلق بقسم التحقيق - عبارة عن تصورات عامة لبعض القضايا المنهجية النظرية، في التراث الإسلامي، ولذلك ففائدة العملية لطلاب الدراسات الإسلامية، فيما يتعلق ببناء البحث العلمي، ضعيفة جداً .

والكتاب الثاني في هذا الباب هو : (مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي) للدكتور علي سامي النشار رحمة الله، الذي صدرت طبعته الثالثة، عن دار النهضة العربية ببيروت سنة 1404 هـ / 1984 م في (381) صفحة من الحجم المتوسط .

وهو كتاب رائد في بابه، وقد امتاز على كتاب روزنثال بعده أمور، منها أنه - بالإضافة إلى سلامته من الإسقاطات الاستشرافية - قد ركز على جانب واحد من المنهج العلمي، وهو البنية الداخلية، أي منهج التفكير والاستنباط إذ حاول النشار تلميس ملامح هذا المنهج ، لدى علماء الإسلام من متكلمين، وأصوليين، وفقهاء، ورياضيين، وكيميائيين، وغيرهم من خلال كتاباتهم العلمية ، ونقدhem للمنطق الأرسطي . ورغم هذه السعة التي اتسمت بها مادة البحث، والتي لم تعفه من السطحية أحياناً فإن النشار رحمة الله قد استطاع تركيب صورة متكاملة، عن المنهج العلمي - والتجريبي منه على الخصوص - لدى علماء الإسلام كما امتاز هذا الكتاب، على كتاب روزنثال، باستثماره للعلوم الشرعية بصورة أعمق وأدق، مما طبعه بالأصلية، وجعله يحتل مقام الريادة، في توجيهه (تفكير عدد من الباحثين ...) إلى دراسة الفكر الإسلامي، في إطار المنهج العام لأصحاب الأصول، ولعلماء الكلام) )<sup>(11)</sup>.

(9) مناهج روزنثال : 170.

(10) نفسه : 17.

(11) من مقدمة الدكتور عبد الرحيم الجعدي للطبعة الثالثة من الكتاب ص.6.

وفي سنة 1404هـ/1984م صدرت الطبعة الأولى لكتاب جديد في نفس الإتجاه، للدكتور مصطفى حلمي، بعنوان : (مناهج البحث في العلوم الإسلامية) عن مكتبة الزهراء بالقاهرة ، في (232) صفحة من الحجم المتوسط. وهو يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب، من غير خاتمة.

والكتاب في أغلب مادته، تكرار لكتاب الدكتور النشار رحمة الله، خاصة منه البابان الأول والثاني، إذ جعل فصول الباب الأول في التعريف بمناهج البحث، والنظريّة العلمية، ونقد علماء المسلمين للمنطق الأرسططاليسي، ثم صلة النهضة الأوروبيّة بالمنهج التجريبي، وأسباب التقدم العلمي لدى المسلمين. وجعل الباب الثاني في كون التقدم العلمي، ثمرة جهود العلماء المسلمين، في الطبيعة، والطب، والفلك والرياضيات.

أما الباب الثالث - الذي يتميز بجذبه النسبيّة . فقد جعله في (مناهج البحث في بعض العلوم الإنسانية في الفكر الإسلامي الذي صاغه في مبحثين : الأول في قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي)، والثاني عبارة عن (مقدمة عن منهج علماء المسلمين) في النفس والأخلاق والمجتمع.

بيد أن البحث الأول، هو الأكثر طرافة، حيث حاول فيه المؤلف استنباط بعض القواعد المنهجية، في البحث الإسلامي وهي :

- الشرع قبل النقل في الفهم والتفسير.
- رفض التأويل الكلامي في الإعتقاد.

- الاستدلال بالأساليب العقلية في القرآن ، فيما يتعلق بالنظر في ملوكوت الكون لمجادلة الخصوم (12).

ورغم اضطراب الكتاب مادة، ومنهجا، فهو مع ذلك يمكن أن يفيد على غرار كتاب النشار في تربية الحس المنهجي، لدى طلاب الدراسات الإسلامية، وإن كان كتاب النشار أدق منه طبعا، في بناء قضيائاه على أصول وقواعد، و أغنى فيما يتعلق بفتح آفاق البحث المنهجي، في كل مجال على حدة ، من مجالات العلوم الشرعية.

بيد أن الفراغ يبقى حاصلا، فيما يتعلق بالجانب المنهجي التطبيقي، أو التقني، وما ينبغي عليه من تنظير، وهذا ما تحدث له كتب القسم الثاني من الكتابات المنهجية في التخصصات الشرعية.

---

(12) ص: 100 إلى 109.

**ب - القسم الثاني :** وكان الغرض الغالب منه ، هو تقديم صورة إسلامية عملية للبحث العلمي، ومناهجه، وتقنياته، بشكل حديث، انطلاقاً من النصوص القرآنية، والحديثية واستعانته بمناهج العلوم الإنسانية في الفكر الغربي، و كذا وضع قواعد وتوجيهات لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية . ومن أقدم ما ألف في هذا الاتجاه ، كتاب (لحات في المكتبة ، والبحث ، والمصادر ) للدكتور محمد عجاج الخطيب ، الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1389هـ/ 1969م، ثم صدرت طبعته الخامسة سنة 1400هـ/ 1980م عن مؤسسة الرسالة ببيروت ، في (480) صفحة من الحجم المتوسط.

و هو يتكون من مقدمة ، وثلاثة فصول ، ولم يختتم بخاتمة.

فأما الفصل الأول منه ، فقد خصصه صاحبه للحديث عن المكتبة، وتحدث فيه عما يتعلق بها، نشأة وتنظيمها، وأهمية، قد يملاه الحديثاً.

وأما الفصل الثاني، فقد خصصه للحديث عن (البحث وأصوله)، ذكر فيه بعض تقنيات البحث العلمي، بشكل هزيل جداً، لا يتجاوز حجمه (23) صفحة! بالنسبة لكتاب يفوق عدد صفحاته الأربعين !

وأما الفصل الثالث فهو الذي نال الحظ الأكبر من التوسيع والتفصيل، وهو عبارة عن ببليوغرافيا، لأهم المصادر والمراجع في العلوم الشرعية، والكتاب بهذه الصورة، تكاد تختصر فائدته في مادته المرجعية، الغزيرة التي عرض فيها أهم مصادر التراث الإسلامي جملة.

و من الكتب القيمة ، التي صنفت بهذا القصد أيضاً، كتيب : (في المنهجية والحوار) للدكتور رشدي فكار، الذي صدرت طبعته الأولى بعنوان (لمحة عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر ) سنة 1402هـ/ 1982م، عن مكتبة وهبة بالقاهرة - مطبعة التقدم . ثم صدرت طبعته الثانية بعنوان الجديد، مع بعض التعديلات والإضافات سنة : 1403هـ/ 1983م عن مكتبة وهبة بالقاهرة، ومكتبة المشعل بالرباط - مطبعة أكدال بالرباط.

و الكتاب في (128) صفحة من الحجم الصغير، وهو - بعد مقدمتي الناشر - ينحصر في ثلاثة فصول، وخلاصة.

فاما الفصل الأول : فهو (لمحة عن الإطار التنظيري للمنهجية ، والمناهج الرئيسية لعلوم الإنسان). تحدث فيه أساساً عن ثلاثة مناهج، هي المنهج التاريخي، والمنهج السوسiologicalي، والمنهج التحليلي.

وأما الفصل الثاني، فتحدث فيه عن (استئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية، وإطارها العلمي، والتطبيقي) محاولاً بذلك بيان كيفية الاستفادة من المناهج الثلاثة المذكورة، في بناء البحث العلمي، في الدراسات الإسلامية جملة، كما قدم فيه بعض التوجيهات التقنية لذلك. وأما الفصل الثالث والأخير، فقد خصصه لـ(الحوار و مآلية التحدى الإعجازي للإسلام، منهجهما، في هذا العصر).

ثم ختم الكتيب بخلاصة، هي في الحقيقة متعلقة بالفصل الأخير فقط ، ولا علاقة لها بما قبله.

وقيمة هذا الكتيب المنهجية، تكمن أساساً في فصله الثاني، حيث حاول (استئناس) مناهج العلوم الإنسانية، في الدراسات الإسلامية ، والإستفادة منها بشكل ذكي، مبيناً ما يمكن أخذها منها، وكيف يمكن توظيفه في الإطار الإسلامي. و أما ما يمكن ملاحظته عليه هنا، فهو عدم محاولته استخلاص، أو بناء منهج إسلامي أصيل - كما فعل النشار قبله، في الجانب النظري - وإنما اقتصر على (استئناس) المنهج الغربي فقط.

ثم نلاحظ في الأخير، عدم الانسجام التام بين فصول الكتاب، إذ يمثل الفصل الثالث منه نشازاً ما، فال الأول والثاني، يكمل أحدهما الآخر، بينما الثالث ضرب بعيداً عنهما نسبياً. فهو عبارة عن محاورة ومناقشة للفكر الغربي المنكر لأصول الإسلام، وإبطال لدعواه، بناء على الإعجاز المنهجي للقرآن، في عرض قضايا الكون، والنفس، والمجتمع. وكان اللائق بهذا - في نظري - ألا يحشر إلى جانب الفصلين السابقين، وإن حاول المؤلف أن يجمع بينها جميعاً، في عنوان الكتاب، وبالرغم من أنها تدخل كلها، في الإطار العام، لمفهوم المنهج.

وفي سنة 1404هـ/ 1984م، صدر للدكتور محمد الدسوقي، كتاب في نفس الاتجاه، تحت عنوان (منهج البحث في العلوم الإسلامية)، عن دار الأوزاعي، في (400) صفحة من الحجم المتوسط.

و هو يتكون من مقدمة وتمهيد، وبابين، وخاتمة. ويعتبر هذا الكتاب من أهم ما صدر في هذا الاتجاه إذ حاول فيه صاحبه التوسيع في بناء قواعد لمناهج البحث في العلوم الإسلامية، خاصة في الباب الثاني.

فبعدما مهد للكتاب بحديث عن نشأة البحث العلمي، وتطوره، جعل الباب الأول في مناهج البحث العلمي، ومراحل إعداده ، وقسمه إلى فصلين :

الأول في (مناهج البحث)، تحدث فيه عن ثلاثة مناهج، هي : (المنهج التقلي)، ودرس فيه ما يتعلق بتحقيق النصوص، و(المنهج الاستقرائي)، المبني على استقراء الجزئيات لبناء الكليات، ثم (المنهج الاستنباطي)، الذي تحدث فيه عن عمليتي : التحليل، والتركيب، وجعل الفصل الثاني في (مراحل إعداد البحث).

والباب الأول، وما قبله لا يتعدي من حجم الكتاب (142) صفحة. بينما خصص جل ما بقى للباب الثاني أي حوالي (222) صفحة، وهذا الباب هو الأهم في الكتاب، حيث جعله في (منهج البحث في العلوم الإسلامية)، وقد مهد له بتمهيد مهم، جعله في (دعائم منهج البحث في العلوم الإسلامية)، وهو عبارة عن قواعد لضوابط تصور البحث العلمي، في الإسلام، وإنجازه. أجملها في عشرة هي :

- أولاً : الانطلاق من عقيدة التوحيد.

- ثانياً : استهداف خدمة العقيدة الإسلامية، وبيان الحلال والحرام.

- ثالثاً : الفقه بمقاصد الشريعة ، وأحوال الناس.

- رابعاً : لا بحث فيما ثبت بدليل قطعي، وإنما هو في الظنيات.

- خامساً : العالم المنظور هو موضوع العقل، إذ لا مجال لهذا في عالم الغيب.

- سادساً : معرفة بيان الرسول صلى الله عليه وسلم.

- سابعاً : الاعتماد على السلف.

- ثامناً : إقرار مبدأ (لا أدرى ) في المنهج الإسلامي.

- تاسعاً : دراسة اللغة العربية وأدبها.

- عاشراً : إخلاص النية لله تعالى، والعمل بمعامله.

والملاحظ أن هذه القواعد مختلفة ومتعددة ، إذ منها ما هو شرطي، و منها ما هو غائي . ثم هي في مجملها متاثرة بالنظرية الفقهية للبحث العلمي، وكذلك إنما تحدد قواعد الاجتهاد الفقهي ليس إلا.

ثم خلص المؤلف بعد ذلك، إلى صلب الباب الثاني الذي جعله بعد التمهيد في أربعة فصول، جعل الأول منها في (منهج البحث في التفسير)، والثاني في (منهج البحث في السنة) والثالث في (منهج البحث في الفقه)، و الرابع في (منهج البحث في علم الكلام).

و الحقيقة أنه لم يأت في كل هذا، بجديد، إذ اقتصر على ذكر القضايا النظرية، المطروحة في مناهج هذه العلوم، لدى القدماء بصورتها المعروفة عندهم، مثل قضية

التفسير والتأويل، وأراء العلماء في منهج التفسير، و معاني السنة لغة واصطلاحا، ومسألة التدوين، و النقد الحديثي.....الخ .

و نفس الأمر، فعله بالنسبة لباقي العلوم، فقد اقتصر على القضايا التاريخية المعروفة فيها، التي منها مالا فائدة فيه بالنسبة للدرس المنهجي.

ثم ختم المؤلف كتابه باستخلاص نتائج، وتوصيات مهمة، تدعى إلى الاجتهاد، والبحث الجماعي ودراسة تاريخ العلوم، ومناهجها، ونحو ذلك.

و الكتاب في مجمله، هام كما ذكرت، لحاولته النظر إلى قضايا المنهج، من خلال التصور الإسلامي، وفتحه لأفاق مهمة في البحث العلمي، المنهجي وغيره.

هذا وقد صدر في نفس الغرض أيضا، كتاب للدكتور غازي حسين عناية، تحت عنوان : (مناهج البحث العلمي في الإسلام) عن دار الجيل ببيروت في الطبعة الأولى منه سنة 1410هـ / 1990م في (310) صفحة من الحجم المتوسط.

وهو يتكون من مقدمة، وستة أبواب، وخاتمة. وكل باب موزع على فصول، فالباب الأول، يتحدث (عن الإسلام والعلم، أو العلم في الكتاب والسنة). والباب الثاني في (منهج البحث العلمي) تحدث فيه عن (أنواع مناهج البحث العلمي) تكاد تكون ملخصة من كتاب (مناهج البحث العلمي) لعبد الرحمن بدوي، ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج البحث العلمي عند المسلمين، وتأصيل الفكر الإسلامي لها. وطريقة المؤلف في ذلك، أنه يورد تعريفاً للمنهج كما حدده اليونان، أو الفكر الغربي الحديث، ثم يسرد عدداً من الآيات ليستنبط منها إشارة تدل على المنهج الاستدلالي أو التجرببي أو التاريحي أو الوصفي.

ثم تحدث بعد ذلك عن مناهج الشريعة في الدعوة إلى العلم بنفس الطريقة تقريباً. وأما الباب الثالث فقد تحدث فيه عن البحث العلمي، ومؤسسات الجامعية، والحكومية، والاقتصادية، والخيرية، وأنواع البحوث، ومقومات البحث العلمي أي ضوابطه، وخطوات إعداده وتنظيمه.

وفي الباب الرابع، تحدث عن (المخطوطات) وشروط التحقيق وخطواته. والباب الخامس، خصصه للحديث عن (المكتبة في الإسلام)، نشأتها وأقسامها ونظمها، وأشهر المكتبات الإسلامية قديماً وحديثاً وكذا أهدافها العامة. وأما الباب السادس، فهو عبارة عن (دراسة تعريفية لبعض المصادر والمراجع)، عرف فيه بشكل موجز ببعض مصادر العلوم الشرعية.

ثم ختم الكتاب بخاتمة لخصت ما سبق، والحقيقة أن هذا الكتاب - رغم مادته العلمية المتنوعة - ليس فيه أي محاولة للإبداع، والتجديد. وإنما هو تكرار لما في كتب المناهج عامة. وأما حظه من عنوانه الموضوع له، فقليل جداً، إن لم يكن منعدماً!

وبعد، فقد عز أن أجد كتاباً، يقدم صورة عملية، لبناء البحث العلمي في العلوم الشرعية، مستلهمها في ذلك أصول المذهبية الإسلامية، وفروعها، ومستفيداً - في نفس الوقت - من المناهج الغربية، بعد استصلاحها، وتخلیتها من أدواتها. فيكون سهل المنال مادة ومنهجاً، بالنسبة للطلبة، والباحثين المبتدئين، فمن لم يتيسر له الإطلاع على أصول (المنهجية). فخطر لي، بعد ذلك، أن أحاول وضع لبنة، في أساس هذا المشروع، عسى أن تتواتي المحاولات من هنا وهناك. فيمكن أن نتحدث بعد إن شاء الله عن (مناهج البحث في العلوم الشرعية) بما في العبارة من معنى، فاستعننت بالله عز وجل، وعزمت على العمل، بعد التوكل عليه سبحانه، رغم قلة الخبرة، وقصر باع التجربة، فجهدت في جمع مادة هذا الكتيب، أياماً، وسهرت في ترتيبها وتركيبها ما شاء الله أن أسمهر، حتى ارتفعت قواعده واكتمل بناؤه، فيما يقارب السنين من الاشتغال به، فصار هيكله بعد التركيب والتبويب، في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

فاما الفصل الأول، فقد خصصته لدراسة حدود (علمية) البحث في العلوم الشرعية، وضوابطها، وجعلته - بعد التمهيد له - في مبحثين : الأول لحصر ضوابط البحث العلمي التي بها يستحق صفة العلمية، والثاني لدراسة (علمية) المنهج بين العلوم الإنسانية و العلوم الشرعية.

واما الفصل الثاني، فقد صنفت فيه (المناهج العلمية) في العلوم الشرعية كما اقترحها، وفصلت قواعد كل منهاج، في مبحث مستقل، فكانت - بعد التمهيد - خمسة مباحث : أربعة منها للمناهج، وهي : المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقى، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، وأما الخامس فكان في منهج توظيف المنهج.

والالفصل الثالث، خصصته لبيان تقنيات البحث العلمي، وذلك عبر المراحل التي يمر بها بناؤه، فدرست كل مرحلة، في مبحث مستقل، و هي ثلاثة: المرحلة الابتدائية، والمرحلة التكميلية، ثم المرحلة التكميلية.

و أما الفصل الرابع، فهو في آفاق البحث في العلوم الشرعية، قدمت فيه تصورات منهجية، لتجيئ البحث العلمي، في المجالات الشرعية، في قضايا التحقيق، والتكشف والدراسات المصطلحية، والمنهجية، وبعض المفردات الخاصة ببعض

العلوم الشرعية دون بعض. فكان كل ذلك في تمهيد، وأربعة مباحث. خصصت المبحث الأول منها للتحقيق والتکشیف الموضوعي، والثاني للدراسات المصطلحية، والثالث للدراسات المنهجية، والرابع جعلته في العلوم الشرعية على التفصیل : ففصلت فيه متعلقات كل علم على حدة.

ثم ختمت الكتاب بخاتمة، نبهت فيها إلى ما عساه يكون من النتائج المتوصّل إليها على العموم . وعزّزته بعد ذلك ب (ملحق مصطلحي) و هو عبارة عن معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة فيه؛ كي يكون دليلاً للقارئ يعينه على تبيّن ما لم يتضُّ بالقدر الكافي في صلب الكتاب، كما يذكُر بأهم القضايا المطروحة فيه، من خلال تركيزها في المصطلحات التي تساعده على ترسیخ المفاهيم العلمية في الذهن.

وأخيراً فقد قصدت بهذا الكتاب - أساساً - التنبيه على خطورة القضية المنهجية، في صياغة العقل الإسلامي المعاصر، من الناحية العلمية، فيما يتعلق بالعلوم الشرعية خاصة وهو بهذه الصورة، مدین لأشياخي الكرام، جازاهم الله خير الجزاء، بأشياء كثيرة، خاصة منهم الدكتور الشاهد البوشيفي، الذي كان هذا العمل المتواضع ترجمة لكثير من توجيهاته المنهجية، سواء مما تلقّبه عنه قراءة أو مشافهة. والله سبحانه، وتعالى أسائل، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ويتلقاء بقبول حسن عسى أن أجده أجره «يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنْوٌ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقُلْبٍ سَلِيمٍ».

و صلى الله على محمد و آله و سلم

وكان الفراغ منه بالحمدية  
سحر يوم الخميس 17 ربيع الثاني  
1413هـ / 16 أكتوبر 1992م  
- فريد الانصارى -



**الفصل الأول :**

**علمية البحث  
في العلوم الشرعية**



## تمهيد :

لعل من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم، هي غياب العقل المنهجي، أو التفكير الناھج، أي الواضح والبين والمستقيم . فإعادة تشكيل العقل المسلم التي تنادي بها اليوم<sup>(١)</sup>، إنما هي إعادة نهج له من جديد، أي إقامته على نظام واضح مستقيم، واستئناف<sup>(٢)</sup> الفكر لدى الإنسان على العموم، يعني قدرته على التفكير الواضح والمنظم.

إن الارتجال، والتلقائية غير الواقعية في معالجة شؤون الحياة، دليل قاطع على غياب الممارسة المنهجية، فإذا قادك على الشيء وأنت لا تعلم - قبل الإقدام عليه - لماذا تقدم عليه، ولا كيف، و لا أنت تكلف نفسك البحث لمعرفة ذلك ، إنما هو نوع من تأخير البيان عن وقت الحاجة، كما يقول علماء الأصول . و الدخول في عمل من غير تبين وببيان، هو عين الفوضى، التي تلغى كل مقومات النهج فيه !

بيد أن الترتيبات، وتقسيم الاحتمالات، وسبر التعليقات للمتوقع قبل أن يقع ورسم خطط التعامل معه من أول نقطة البداية حتى النهاية، حتى إذا حضر إبانه، وصار نازلة واقعة، كان لديك التصور الكامل لتفسيره وتعليقه، والأدوات الكافية لنقده، وتوجيهه، كل ذلك وما في معناه، هو مقتضى العقل المنهجي، أو التفكير الناھج، الذي يفترض أن يكون شاملًا لكل نشاطات الحياة الإسلامية على العموم .

وبما أن البحث العلمي هو أحد أهم خصائص العقل المسلم، فيجب أن يكون من أول ما يخضع لإعادة التشكيل المنهجي، وأن يتربّ - لهذا الغرض - في مصاف الضروريات، ومقدمات العزائم، ذلك أنه : (إذا جاز الترخيص في شيء فإن البحث العلمي لا ينبغي أن يكون من ذلك بحال، لأنه بمثابة القلب من جسد الأمة)<sup>(٣)</sup>.

والحديث عن النهج في إطار البحث العلمي لا يخرج في معانيه العامة عمًا قدمناه . و بناء على ذلك يمكن القول : إن النهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي، ويوجهه منذ أن يكون فكرة، حتى يصير بناء قائمًا، اعتمادًا على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقاً متكاملاً هو المسمى بأصول البحث العلمي، ذلك ما سنفصله - بحول الله - في هذا الكتاب .

أي باعتباره نسقاً متحكمًا في البناء الداخلي للبحث فقط ، أي الضوابط المتحكمـة في الدراسة أساساً.

(١) ن . حول إعادة تشكيل العقل المسلم . للدكتور عماد الدين خليل مثلاً.

(٢) نهج و آنْهَجَ ، واستئناف . كلها يعني واحد أي وضع و استبيان: اللسان (نهج).

(٣) مصطلحات النقد العربي : 22

(٤) سياطي الحديث فيما بعد عن (المنهج ) بمعناه الخاص.

## **المبحث الأول : ضوابط البحث العلمي**

أصل (البحث) في اللغة (طلب الشيء في التراب : بحثة يبحثه بحثاً وابحثه)<sup>(1)</sup> ومنه استعمل (البحث) بمعنى (أن تسأل عن شيء و تستخبر)<sup>(1)</sup> مكرر) يقال: (بحث عن الخبر و بحثه يبحثه بحثاً : سأله، وكذلك استبَحْتُه وأَسْتَبَحْتُ عنْه (...)، وابْتَحَتُه، وَتَبَحَّثُتُ عنْ الشيء، بمعنى واحد، أي فتشت عنه)<sup>(امكرر)</sup>.

إن معنى البحث في اللغة إذن، هو طلب أمر غائب ! فما وراء التراب لا شك يكون قد غاب عن الأنظار، فهو متغيب، وكذلك ماغاب عن العقل أيضا هو غابر عن التصور؛ ولذلك يجري البحث عن هذا، أو ذاك، للكشف عن حقيقته أو طبيعته.

أما البحث العلمي فهو : عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال<sup>(2)</sup>.

إن المشكلة ليست هي في تعريف (البحث) بقدر ما هي في ممارسته بدها بتصور الموضوع حتى الدخول فيه، ولذلك فإن أول عقبة علمية، تواجه الباحث هي مشكلة الاختيار !

لکنما بتأمل عناصر التعريف، يمكن أن نصل إلى ضوابط تحديد الاختيار الصحيح، متزلاين ذلك على العلوم الشرعية، التي هي المقصود من هذا الكتاب : وعليه فإن أي اختيار، لابد له من مراعاة الضوابط التالية :

### **1- الضابط التعديي :**

قد يستغرب الكثير وضع (التعدي) ضابطا من ضوابط البحث العلمي، غير أنا نحن

---

(1) اللسان : (بحث) والمادة في القاموس والتاج.

(2) أورد د.أحمد بدر عدة تعريفات لكلمة (بحث) استخلصنا منها هذا التعريف . إن : أصول البحث من : 16 و كذا أنسس البحث : 35 . كما استخدمنا في هذه الصياغة من منهج (السبير والتقسيم الأصولي) ن مناهج النشار : 120.

ال المسلمين نستغرب إقصاءه ليس من مجال البحث العلمي فحسب، ولكن من كل أنشطة الحياة، داخل المجتمع الذي ينتمي إلى الإسلام !

لقد كان علماء هذه الأمة يبدؤون في استهلال دروسهم وأعمالهم العلمية عادة بحديث: (إنما الأعمال بالنیات و إنما لكل امریء ما نوى<sup>(3)</sup>) رجاء رفع عملهم ذاك إلى مقام التعبيد.

إنه إذا كان الغرب يشجع البحث العلمي في مجتمعه، بخلق حالة كبرى حول رجالات العلم والأدب عامة، فيسميهم \*عظاماء\* فإننا نحن المسلمين لدينا وسيلة أخرى وأنفع من وسائلتهم، إن \*العظمة\* صورة لحدود مدارك الإنسان الغربي، وهي مدارك مادية عاجلة دنيوية محضة، ولذلك فلا اثتمان على الشخص في أن يراثي أو يستكري أو يطغى بعلمه، أو يستعمله في غير قصد شريف، فيدمر به البشرية جموعاً كما يفعلون هم !

إن (ضابط التعبيد) بالنسبة للمسلم هو صمام الأمان الذي يضمن له ولغيره الأخلاص في العمل، والتصح فيه، لنفسه ولمجتمعه وللبشرية كلها. لا أشرف ولا أنبأ للعالم من القصد العبادي في مشروعه العلمي. فبـه وحده يتجرد تجرداً كاملاً من كل العوائق الذاتية، التي يشتكي منها عادة البحث العلمي، إن العامل من أجل الوصول إلى (مقام العظمة) عامل لنفسه ولنفسه فقط. أما العامل من أجل الوصول إلى مقام (التعبـد المـحـض) فهو عـامل لـله، ولـذلك كان عـاملـاً لـلـناسـ أـجـمـعـينـ؛ وـمـنـ هـنـاـ كانـ حـرـصـ علمـاءـ الإـسـلـامـ عـلـىـ سـلـامـةـ (المـقـاصـدـ)، فـيـ كـلـ قـوـلـ وـفـعـلـ، يـقـولـ أـبـوـ إـسـحـاقـ الشـاطـبـيـ :

(المـقـاصـدـ أـرـوـاحـ الـأـعـمـالـ)<sup>(4)</sup> وـيـقـولـ أـيـضاـ: (الـعـاـمـلـ بـالـأـمـتـثـالـ عـاـمـلـ بـمـقـضـيـ الـعـبـودـيـةـ، وـاقـفـ عـلـىـ مـرـكـزـ الـخـدـمـةـ فـإـنـ عـرـضـ لـهـ قـصـدـ غـيـرـ اللـهـ، رـدـهـ قـصـدـ التـعبـدـ)<sup>(5)</sup>. وـإـذـنـ فـلـاـ خـوـفـ مـنـ كـلـ أـمـرـاـضـ الـبـحـثـ الـتـيـ تـرـجـعـ إـلـىـ (عـدـالـةـ) الـبـاـحـثـ، كـعـدـمـ الـأـمـانـةـ فـيـ نـقـلـ النـصـوصـ وـالـسـتـشـهـادـ بـهـاـ، وـالـسـطـوـ عـلـىـ إـنـجـازـاتـ الـآـخـرـينـ، وـأـفـكـارـهـمـ، وـعـدـمـ الـإـلـاـصـمـ، وـالـنـصـحـ، فـيـ بـذـلـ غـاـيـةـ الـوـسـعـ، وـالـجـهـدـ فـيـ جـمـعـ الـمـادـةـ، وـاسـتـقـرـاءـ الـوـثـائـقـ ...ـ الخـ.

إن الباحث الموعود برقبابة لجنة المناقشة لأجرأ على التدليس، ما وجد لذلك حيلة، من الباحث الموعود برقبابة الله الذي (يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور)<sup>(6)</sup>.

(3) جـزـءـ حـدـيـثـ مـتـفـقـ عـلـيـهـ .

(4) المـوـافـقـاتـ : 344/2

(5) نـفـسـ : 374/2

(6) غـافـرـ : 19

وتؤسس الأعمال العادية - باصطلاح المسؤولين والفقهاء - على (النية) مقامات شتى أدناها : البناء على (قصد الحظ)، أي أن تعلم العمل مجرداً من أي شعور تعبدى، وأعلاها : البناء على (قصد التعبد المحس)، ومعنى أنه تعلم العمل بتجريد الإخلاص لله عز وجل، من كل ميل دنيوي. وبينهما مقامات يشتراك فيها القصدان، منها ما يكون (قصد الحظ) فيه غالباً، ومنها ما يكون (قصد التعبد) فيه غالباً. وتتعدد المقامات، باختلاف مقدار الغلبة بين هذا وذلك ، فأنظر على أيها تؤسس مشروعك العلمي!

## 2- الضابط الإشكالي :

وذلك أن البحث العلمي هو في حد ذاته، طلب لمجهول، غير متعدد في ذاته، وإن كنا نعلم بعض معالله، أو مظاهره، أو آثاره، لكن حقيقته لا تعلم باليقين، ولا بالظن الراجح، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى بحثه. إن تسجيلك لموضوع، لا ينبيئ على هذا الأساس ابتداء، يجعلك حتماً تعلم خارج إطار (البحث العلمي)، ألم تر - من خلال تعريف هذا - أنه يهدف إلى حل مشكلة معرفية؟ فكيف يكون البحث لا يبحث عن شيء؟

إن الدارس حينما يدرس مجالاً علمياً ما، ثم تحول بينه وبين الوصول إلى بعض الحقائق فيه عوائق معرفية معينة، يكون ذلك هو بداية (الإشكال)، فإذا حاول الوصول إلى تلك الحقائق، بواسطة طرق أخرى، غير التي استعملها في البداية، كان يعدد المصادر، والمراجع، التي يطالعها في موضوعه وينوعها، ثم يسأل الأساتذة والباحثين المختصين بالبحث في نفس المجال، لكنه مع ذلك يصطدم بنفس العوائق دائماً، فإنه يتركب منها حينئذ (الإشكال العلمي) الذي يمكن أن يعتبر أساس بحث حقيقي.

ومثال ذلك في واقع الدراسات الإسلامية، الدارسُ مجال علم التفسير النظري، فقد يصطدم في عمله بعوائق معرفية متعددة، من بينها على سبيل المثال، مفهوم (قواعد التفسير) ذلك أن اختلافاً ما، أو تضارباً ما، حاصل في استعمال هذا المصطلح، فقد نجد مصطلحاً في بعض الكتب بمعنى (العلوم التي يحتاجها المفسر) ثم في بعضها الآخر، بمعنى (ضوابط التفسير) أو (مصادر التفسير). فإذا أردت الاطلاع على مفهومه هنا وهناك، وجدت فيه من الاختلاف كثيراً . فقد كتب ابن تيمية مثلاً، مقدمة في التفسير قال عنها : إنها (تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة

تفسيره، و معانيه)<sup>(7)</sup> فذكر منها (معرفة خلاف السلف) و (حكم ماروي عن أهل الكتاب)، و (معرفة أعلام مفسري الصحابة) و (أحسن التفاسير) و (تحزيب القرآن...) وأشياء أخرى تدفع إلى التساؤل عن كيفية استعمال مصطلح (قاعدة) عنده؟ وأما الشيخ جمال الدين القاسمي، فقد جمع في مقدمة تفسيره الذي صدره بقوله (تمهيد خطير في قواعد التفسير)<sup>(8)</sup> أموراً تصنف غادة ضمن مصادر التفسير فسمها (قاعدة في أمهات مأخذة)<sup>(9)</sup> يعني التفسير، وبالنسبة للدكتور محمد حسين الذهبي فقد جعل من قواعد التفسير أشياء لا يفهم وجه استعمالها بمعنى (القاعدة) وذلك مثل (التزام المفسر بعدم ادعاء التكرار)<sup>(10)</sup> يعني في القرآن ! ومنها ما صنفه من قبل ضمن (العلوم التي يحتاج إليها المفسر) كعلم أسباب النزول<sup>(11)</sup> بينما نجد باحثاً آخر في نفس الموضوع ولكن من خلال المجال الأصولي قد جعلها منحصرة فيما يسمى عند الأصوليين (بباحث الأقوال) أو (قواعد الاستدلال) اللغوية من واضح، ومبهم، وعبارة وإشارة ... الخ إن الدكتور محمد أدib صالح، الذي اعتبر (قواعد التفسير التي نحن بقصد الحديث عنها ..... ) قامت على استقراء أساليب العربية)<sup>(12)</sup>.

قلت : إذا وجد الدارس هذا في هذه الكتب ومثلها، ثم نظر في غيرها من المظان : في مجال التفسير، وعلوم القرآن جملة، فانتصب أمامه نفس العائق واستشار خبراء الميدان، يعني الباحثين المختصين، والأساتذة المدرسون في نفس المجال، فوجد الاختلاف هو نفسه، أو يزداد، ووجد التضارب في الاستعمال يتضاعف، ابني على ذلك كله (أشكال علمي) موضوعه مثلاً : (قواعد التفسير دراسة في المفهوم) أو (مفهومها ووظائفها) حسب الوقت المخصص للبحث، بناء على نوعه من (إجازة)، أو (معمقة)، أو (دراسات عليا)، أو (دكتوراه)، أو ما شابه ذلك، زيادة على ما سوف يتضيّط به الموضوع بعد من ضوابط، بُعيدَ تعين نوعه، فقد تحصر الدراسة عند شخص ما، أو كتاب ما، أو مرحلة تاريخية ما... الخ .

ثم لابد من تنقیح (الأشكال العلمي) بتجريده من الشوائب وتحقيق أركانه أعني

(7) الفتاوى: 329/13 (مقدمة في التفسير).

(8) محسن التأويل: ج. 1 باكمته.

(9) نفسه : 6/1 الى .9

(10) التفسير و المفسرون : 277/1

(11) : نفسه : 268/1

(12) تفسير النصوص : 12/1

(العواائق المعرفية) التي يتكون منها، وبيان الزائف منها من الصالح، حتى يتتأكد في النهاية، من كون هذا الإشكال حقيقيا لا وهميا؛ وذلك بكون (عواائقه) مطردة على كل حال، قائمة في كل المظان .

وعليه، فإن قيمة البحث، إنما تتحدد بقيمة إشكاله أساسا : ما موقعه في مجاله الذي ينتمي إليه ؟ وما حجم، وأهمية العواائق المعرفية التي يتكون منها ؟ فإذا كان حل كل ذلك خطوة ضرورية، تتوقف عليها خطوات علمية مهمة، وتتبينى عليها حلول إشكالات أخرى أساسية، كان البحث المقترن إذن، على رأس الأولويات، وفي مقدمة الضروريات، منهجاً ومعرفياً. وتنقص قيمته بنقصان أهمية إشكاله إلى درجة الانعدام، حينما يصير الإشكال وهمياً لا حقيقياً، فالحرص على قيمة البحث إنما يكون بالحرص على أهمية إشكاله العلمي. وما أصدق الدكتور أحمد بدر حين قال : (يؤكّد المشتغلون بالبحث العلمي، أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها، ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها) <sup>(13)</sup> ذلك أن أهمية الإشكال - كما عبر ميشيل بو : (بالنسبة لبحث الأطروحة ، كأهمية الدماغ، أو الجهاز العصبي بالنسبة للإنسان، أو كأهمية غرفة القيادة بالنسبة للطائرة، فلا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد) <sup>(14)</sup>.

ان أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداء، هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث ؛ إذ ربما دخل معركة وهمية : الخصم فيها مفقود، فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول إلى لاشيء ! حيث يكون عمله عبارة عن جمع للمعلومات، والحقائق، ليركب منها ما قد ركب غيره مرة، أو ربما مرات ! وأسوق لذلك أمثلة من واقع الدراسات الإسلامية حتى يتضح المراد، فقد يختار الطالب تلقائيا، أن يكون موضوع بحثه تحت عنوان : (العلوم الإسلامية) أو (الفقه الحنفي) أو (الإمام الشافعي) أو نحو هذا.

إن السؤال الأول المتبادر إلى الذهن هو : ما الأصل الإشكالي الذي تتبينى عليه هذه المواضيع ؟ أو بعبارة أخرى هل دراستها ستحل مشكلة معرفية ما ؟ إن أقصى ما يمكن أن يقدمه الباحث في ذلك، هو انتبهاعات، ليس إلا. وفرق بين الانتبهاعات وبين الاستنتاجات العلمية المحددة التي يسعى لها المرء منذ البداية، لتكون مفتاحاً لأبواب علمية، كانت موصدة أمام الدارسين ! فموضوع " كالعلوم الإسلامية " ، " أو الفقه

---

(13) أصول البحث: 61.

. l'art de la thèse : 31 (14)

الحنفي»، لا يوحى باني إشكال، فماذا عساه يناقش الباحث في الموضوع الأول مثلاً؟ علم التفسير أم الحديث، أم الأصول، أم الفقه، أم الكلام، أم التصوف...؟ وماذا عساه يناقش في الثاني (فقه المعاملات) أم (فقه العبادات)؟ وفي العبادات، الطهارة أم الصلاة، أم الصيام، أم الزكاة؟... الخ وأي عمر سيكتفيه ليجمع ما ألف في الفقه الحنفي منذ عصر أبي حنيفة إلى اليوم؟

أما بالنسبة لموضوع، كموضوع : «الإمام الشافعي» فرغم أنه لا يوحى باني إشكال علمي، فإن ضيق دائرة نسبياً، قد يغري الطالب باقتحامه، ولكن، مازا عساه يقول فيه وقد ألف في شخص الإمام الشافعي ومنهجه الأصولي والفقهي وأرائه الكبير بدءاً بكتب الطبقات إلى كتب المناقب حتى ما كتبه المعاصرون؟ إن المغامرة بالعمل في مثل هذا لن تundo أن تكون اجتراراً لأفكار سابقة، أو إعادة تركيب لصورة كتاب معين، وربما صار العمل في النهاية صورة مشوهة عن الأصل!

ومن المواضيع المبنية على الإشكالات الوهمية، تلك التي ترجع إلى افتراضات بعيدة جداً، أو غريبة جداً، وخاصة إذا كانت هذه الافتراضات مصطدمة بأدلة مشتهرة، بلغت في دلالتها درجة اليقين، أو ما يشبه اليقين، وذلك نحو «الأسباب الخفية لبعثة الرسول صلى الله عليه وسلم» أو «اشتراكيية أبي ذر الغفاري» أو «مادية ابن حزم»... الخ. إن هذه المواضيع وأمثالها تبحث عبثاً عن اختلاق إشكالات قام الدليل القطعي على انعدامها، فما عساها تكون (الأسباب الخفية) للبعثة النبوية وقد وضع الهدف منها في الكتاب والسنة على الكمال والتمام؟ أليس البحث في ذلك ضرباً في عمى؟ فأسباب البعثات كلها قد وضحت بالنصوص المتواترة والمصححة، فكيف يتصور أن ثمة أسباباً خفية؟ وما «اشتراكيية أبي ذر»؟ وما «مادية ابن حزم»؟ إنه إذا كان الموضوع الأول قد يقترب من طرف جاهل، أو متعالم يبحث عن الغرائب، إلى درجة التطرف، في ابتغاء التوادر، وال Shaward العلمية، مما يجعله يسقط في مثل هذه الزلات، فإن الموضوعين الآخرين لن يقتربا، غالباً، إلا من طرف شخص موجه الفكر، قد أمن سلفاً بالنظريّة الماركسية، فعزم على تطبيقها، على قضايا الفكر الإسلامي ورجالات الإسلام!

إن الإشكال الذي لا ينبع من العوائق العلمية الحقيقة هو إشكال؛ همي، والبحث المبني عليه إذن، هو بحث لاغٍ!

إن المنتج الأساسي للإشكال العلمي هو الميدان! فادخل غمار الكتب والمصنفات

في مجالك الذي تبحث فيه، وأكثر من الاتصالات المادفة بذوي الاختصاص، تلح لك الاشكالات الحقيقة، وتتبدد أمامك صور العوائق الوهمية!

### 3- الضابط الشمولي :

وذلك أن الباحث إذا استطاع أن يؤسس إشكاله، فإن عليه أن يؤطره ضمن رؤية شمولية لسيرته العلمية في الدراسة والبحث. وأعني بالضبط أن يؤسس لنفسه مشروعـاً. وهذا هو الضابط الحضاري للبحث العلمي، وهو أجدر بباحث ينتمي إلى حضارة الإسلام، التي هي في نهاية الأمر عبارة عن مشروع رباني يقدم إلى الإنسانية جمعاء! ولا شك أن أي إعادة إحياء للدور الريادي لهذه الأمة، هو في ذات الوقت إحياء للمشروع الإسلامي المتعدد الجوانب وليس البحث العلمي إلا جانباً منه.

إن أحسن خدمة يقدمها الباحث للحضارة الإسلامية، هي أن ينهض بمشروع علمي كامل، أو بجانب من مشروعـ، على أن يتم الباقي، باحثون آخرون، أمـوا بقيمة ذلك المشروعـ، فالتصور الجزئي للموضوعـ، الذي تقتضيه الضرورة العلمية، لا بد أن يكون في إطار تصوـر شمولي للمشروعـ الكامل، الذي تقتضيه الضرورةـ الحضاريةـ.

فالناظر في واقع العلوم الإسلامية يتضح له أن هناك صروحـا علميةـ، يجب أن تقامـ، ومشاريعـ كبرىـ يجبـ أن تنجـزـ<sup>(15)</sup>ـ! حتىـ يتـسـنىـ لـهـذـهـ الأـمـةـ الانـطـلـاقـ عـلـىـ الصـعـيـدـيـنـ:ـ العـلـمـيـ وـالـمـهـجـيـ.

فقد يبدو للباحث بعد التحقيقـ وـالـتـدـقـيقـ، أنـ عـلـمـاـ مـاـ مـنـ العـلـومـ اـلـاسـلـامـيـ غـيرـ قـائـمـ الـأـركـانـ، وـلـاـ مـبـنيـ عـلـىـ نـسـقـ دـقـيقـ، فـيـهـ عـمـرـهـ لـهـذـاـ الـأـمـرـ الـجـلـيلـ، وـيـنـذـرـ أنـ يـقـومـ هـوـ بـهـذـاـ الـبـنـاءـ وـالـتـرـكـيبـ، حتـىـ يـتـمـ لـهـ الـمـقـصـودـ أوـ يـهـلـكـ دـوـنـهـ، وـذـلـكـ بـإـنـجـازـ كـلـ بـحـوـثـهـ فـيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ، خطـوـةـ خـطـوـةـ، حتـىـ يـصـلـ إـلـىـ نـهـاـيـةـ الـمـشـرـوـعـ أـوـنـهـاـيـةـ أـجـلـهـ، وـلـعـلـ اللـهـ بـعـدـ ذـلـكـ يـيـسـرـ لـهـذـاـ الـبـنـاءـ مـنـ يـتـمـمـهـ.

وـهـذـاـ الضـابـطـ زـيـادـةـ عـلـىـ فـائـدـتـهـ الـحـضـارـيـةـ، فـيـنـهـ يـضـمـنـ فـوـائدـ أـخـرىـ أـهـمـهاـ:

### أـ - ضـبـطـ مـسـيـرـةـ الـبـاحـثـ الـعـلـمـيـ :

وـذـلـكـ أـنـ الدـاخـلـ فـيـ مـشـرـوـعـ كـهـذاـ سـوـفـ يـرـىـ مـتـتـبـعاـ خـطـوـاتـهـ فـيـ نـفـسـ الـاتـجـاهـ، يـلـتـقطـ الشـوارـدـ هـنـاـ وـهـنـاكـ، فـإـنـاـ أـتـمـ بـحـثـاـ اـنـتـقـلـ إـلـىـ غـيرـهـ، ليـحرـرـ إـشـكـالـاـ جـديـداـ، لكنـ

(15) سنـبـينـ ذـلـكـ بـحـولـ اللـهـ فـيـ الفـصـلـ الـرـابـعـ.

في نفس المجال، وضمن نفس المشروع، و هكذا لا يرى باحثا في التفسير اليوم. وباحثا في الحديث غالباً، أو في علم الكلام، أو التصوف، نعم قد يدرس من هذا أو ذاك ما يهم مشروعه الأصلي. وهذا الانسجام يعود بالنفع على الدارس فيكون أقدر على الاجتهاد في مجاله، وجة إن خولف على خصوصه.

## بـ- ضبط صناعة العمل إلى درجة الاتقان والاحسان :

فكمما يستفيد الدارس من الانضباط بশمولية المشروع يستفيد كذلك الموضوع المدروس، فيكون أقرب إلى الجدة والجدية من غيره، محكم الأركان، منسق البنيان، تتجلى فيه مظاهر الخبرة، والصناعة المتقدمة، لأن الذين تولوا بناءه، وانجازه هم خبراء الميدان. ولا يعدم باحث في علم من العلوم الإسلامية، إيجاد مشروع علمي ماسوأة كان ذلك في نطاق المفاهيم، أو القضايا أو النظريات، أو حتى المكتبيات أو الفهارس !

## 4- ضابط الأولويات العلمية، أو مراحل المشروع التراثي:

قبل أن تبدأ أي عمل مهما كان ذلك العمل ، لابد لك أن تسأل نفسك : بمبدأ و بمنته ؟ و هذا يتجلى بشكل طبيعي في الحياة اليومية للإنسان، فالمسلم خاصة، إذا استيقظ فجر يومه، فإنه يعرف أن عليه أولاً أن يستعد لصلوة الفجر، وأول الاستعداد هو الوضوء، وإنما وجب الوضوء لأن شرط في صحة الصلاة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهكذا فكل عمل له سوابق، ولواحق، ولا يمكن أن تنجز اللواحق، قبل السوابق. والإسلام نظم حياة المسلمين تنظيمًا، فهو بحق (منهج حياة). وأي خرق للترتيب يعني لمبدأ (الأولويات)، هو خرق للمنهج.

وهذا أساساً، ما يجب أن ينطبق على الميدان العلمي، وترجمان ذلك في الدراسات الإسلامية، أن الباحث في أي مجال من المجالات العلمية، يواجه تراثاً ضخماً، وهو مجبر في كل الأحوال بالرجوع إلى هذا التراث، إما تلميذاً متلقياً، وإما دارساً ناقداً فاحصاً، وإما محاوراً مجادلاً، وإما مقارناً أو مؤرخاً، وإما مضيفاً مجدداً. وفي كل ذلك لا بد له من فهم هذا التراث، فهما دقيقاً حتى يتسمى له ربط قنوات الاتصال به، مهما اختلفت أشكال هذا الاتصال وأهدافه، ورحم الله من وقال : "أول التجديد قتل الماضي بحثاً" !

و هكذا ففي إطار ترتيب أولويات البحث في العلوم الشرعية يمكن أن نتحدث عن مراحل ثلاثة هي :

## **أ. المرحلة التحقيقية :**

ذلك أن العائد إلى النصوص التراثية لابد له أن يتتأكد من صحتها أولاً ، سنتدا ومتنا، أعني أن يتحقق من صحة النص، المقصود للدراسة أو الاستشهاد وهذا ما يفترض أن يكون من منجزات (المرحلة التحقيقية) التي هي أولى الأولويات، إذ لا يعقل أن ينجز الطالب دراسة عن شخصية من الشخصيات العلمية مثلاً، معتمداً في استخراج آرائه من كتاب له لم يتم تحقيقه بعدها ثم يطلق الأحكام الجازمة القاطعة، عن منهج الشخص المدرس مثلاً، أو مذهبه العقدي، أو موقفه السياسي، أو رأيه الفقهي....الخ. مع أننا لا يمكننا علمياً، القطع بنسبة هذا الكتاب إليه أولاً، ثم صحة ما ورد فيه من كلام جملاً ولفاظاً وحروفًا... و معلوم أن زيادة حرف واحد، أو تقصه، بل نقطة واحدة كل ذلك يمكن أن يقلب المعنى في العربية رأساً على عقب، فما بالك ببنقص الألفاظ وزيادتها، أو الجمل، والنصوص، وبما الأجزاء ! والمشتغلون بالتحقيق هم أدري بخطورة هذا الميدان، وضرورته المرحلية في الدراسات التراثية جملة. فلا بد إذن في كل دراسة، من سلامة النصوص و صحة نسبتها إلى أصحابها. فإذا كنت باحثاً في شيء آخر غير التحقيق، فاحذر أن تتجاوز ذلك في عملك، أعني أن ترجع إلى نص غير محقق، أو كتاب لم تصح نسبته إلى صاحبه، وتعتمده كلياً أو جزئياً، بل عليك أن تجتنب الوقوع في هذه الزلة، باجتناب الكتب غير المحققة، والنصوص غير السليمة، وإذا علمت أنه قد صدر من كتاب ما، نسختان الأولى محققة والثانية غير محققة، فاحرص كل الحرص على اعتماد الأولى دون الثانية، كييفما كان غرضك منها أعني : سواء كانت أساس عملك، أو كانت ثانيتها جزئية بالنسبة لموضوعك، أي لا تتعدى نطاق الشاهد.

## **بـ . المرحلة الفهمية :**

وهي ثاني مرحلة بعد التحقيق، و تتعلق أساساً بالعلوم الناهضة، التي استقامت قواعدها، وأصولها، و نضجت مصطلحاتها، فصارت مجالاً مناسباً لبروز العوائق والاشكالات، وذلك نحو علم الكلام، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلوم الحديث. و هذه العلوم قد بلغت درجة من النضج و التركيب، لم يبق معها من السهل أن نقطع - بعد قراءة نص من نصوصها - بأن مقصود المؤلف هو كذا وكذا، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالقضايا الاشكالية التي طرحت في مجالاتها، فمثلاً حينما يقول المعتزلي: إنه يجب على الله عز وجل أن يدخل المحسن إلى الجنة والمسيء إلى النار أو

يقول : إن العقل يحسن ويقبح ، أو يقول الأشعري إن العقل لا يحسن ولا يقبح ، أو يقول أبو حنيفة : الاستحسان تسعه أعشار العلم ، ويقول الشافعي : من استحسن فقد شرع ... الخ . فإننا حينما نسمع هذا الكلام ندرك أن ثمة اشكالات حقا، إنه لمن الظلم أن ننسب إلى عالم قوله هكذا، بعد قراءة أولية للنص ! فبأي معنى يتكلم المعتزلي عن (الوجوب)؟ أبنفس المعنى الذي فهمه الأشعري ؟ وكيف يفهمان معا مصطلحات ' التحسين والتقبیح و العقل ' ، وكذا القول بالنسبة للاستحسان، والاستصلاح، وغيرهما، لدى الأصوليين والفقهاء !

إنه لا مفر من القول بأن النص القديم في العلوم الإسلامية، لابد - من أجل استعماله واستثماره - من أن يمر في مرحلة ثانية أساسية، بعد مرحلة التحقيق، وهي مرحلة (الفهم)، البنية - أساسا - على الدراسات التفسيرية قصد اكتشاف وتحديد مقاصد الخطاب العلمي، في هذا المجال، أوذاك. وتعتبر دراسة (المصطلح)<sup>(16)</sup> في نظرنا البنية الأساسية، التي تصلح أن تكون أداة الفهم الأولى، والتي عليها ينبني فهم باقي التركيب للنص التراثي<sup>(17)</sup>. خاصة وأن أغلب الاشكالات التراثية، ترجع أساسا إلى عوائق مصطلحية، وأحب هنا أن أوضح أمرا قد يثيره البعض وهو : أن تكون هذه البحوث، وهذه الدراسات، كلها التي تعلم المكتبات مما أنجزه المعاصرون قد بنيت على غير (فهم) لنصوص التراث ؟ والجواب :

- أولا : إن (الفهم) فهو : فهم يقال فيه (أخمن )، وفهم يقال فيه (أظن) وفهم يقال فيه (أرجح)، وفهم يقال فيه (قطع)، ومن ذا يزعم أنه أنهى (إشكالا) إنتهاء، يغفي اللاحق من الخوض فيه ؟.

- ثانيا : وهو ينبني على الأول : يجب أن يعي طلبة العلم أن البحث العلمي الجاد، هو الذي يسعى إلى بناء نتائجه على اليقين، أو على الأقل، على (الظن الراجح)، الذي يعتبر في الشرع موجبا للعمل، كخبر الأحاديث الصحيحة !

- ثالثا : صحيح أن قضايا ترسم هنا وهناك، ولكن بعد عراك طويلاً ومخاض عسير! وقصدنا هنا هو اختصار العراك، وتبسيط المخاض، إذ باحترام نظام الأولويات، نستطيع حل الإشكال العلمي، ببحث واحد، أو بحثين، أو ثلاثة، بدل عشرین بحثا، أو بجبل واحد بدل ثلاثة أجيال ! وصحيح أن بعض الخطوات المنهجية

(16) سيرد ذلك بتفصيل في البحث الثاني من الفصل الرابع.

(17) مصطلحات نقدية و بلاغية ص 13.

قد تطول، كما سنبين بحول الله في المسألة الاصطلاحية<sup>(18)</sup> ولكن كن على يقين أن إغفالها، أو إهمالها أو تجاوزها، سيبقي الإشكال قائماً إلى يوم القيمة !

### ج : المرحلة التركيبيّة :

وهي المرحلة الأخيرة للنص التراخي، ونعني (بالتركيب) هنا: الاستعمال المركب للنص، ذلك أن الدارس له في الإطار التفسيري، إنما يدرسه في إطاره البسيط، ثم بعد ضبط مصطلحاته وتحديد مقاصده، يصبح صالحًا للاستعمال في الدراسات التاريخية والمقارنة، والنقدية والاستنباطية التي تعنى ببناء النظريات والتجدد في العلم، بالإضافة إليه، وهذا قصدنا بالتركيب.

إن النص بعد مرحلتي (التحقيق) و(الفهم) يصير أداة علمية جاهزة للاستعمال متى طلبت، وإنما يبقى الحساب بعد ذلك، في طريقة الاستعمال !

وخلاصة القول بالنسبة (لضابط الأولويات)، أنه لا يجوز علميا العمل في بحث ضمن مرحلة لاحقة، ومواده يفترض فيها أن تستجيب لمرحلة سابقة ! وذلك مثلاً كمن يُؤرخ لعلم، أغلب ما صنف فيه، ما يزال بين مخطوط ومحفوظ، وأغلب ما حقق منه، ما يزال غير مفهوم، على وجهه الحقيقي وقصده الأصيل !

فالاصل إذن لا تدرس الاشكالات التركيبيّة، في مجال، أو كتاب، ما تزال الاشكالات الفهمية فيه قائمة، أو ربما الإشكالات التحقيقية !

إن على الدارس التركيبي مثلاً لا يشرع في عمله، حتى يطمئن إلى أن جميع إشكالاته التحقيقية قدسوّيت، وأن جميع إشكالاته الفهمية قد حلّت، اللهم إلا أن يكون الموضوع غير ذي إشكال تحقّقي أو فهمي، وهذا هو غالب طابع الدراسات الإسلامية المعاصرة، أما التراث فيندر أن يسلم مجال من ضرورة إنجاز هذه الثلاثية المذكورة: التحقيق، فالفهم، ثم التركيب.

### 5- ضابط الواقعية :

و هذا الضابط هو المسؤول - بعد اختيار الإشكال - عن علمية الإنجاز، والاستنتاج، وبدونه يكون البحث مجرد كلام عام ، يحتمل و ياحتمال، بل إننا لا نستطيع أن نطلق عليه كلمة (بحث) بالمعنى الدقيق للكلمة !

---

(18) ن . المبحث الثاني من الفصل الرابع.

والمقصود (بالواقعية) : هو إمكانية الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم<sup>(19)</sup>، ذلك أن كثيراً مما يسمى (بحثاً) لو اتبع في إنجازه المنهج العلمي لاستغرق عمر الباحث كله وزيادة ! فقد يكون البحث مبنياً على إشكال مهم، خادم لمشروع حضاري كبير، غير أنه ليس بواقعي، لأن إنجازه بالنسبة إلى فرد واحد، عمل مستحيل، صحيح أنك تجد بحوثاً واسعة جداً. قد أنجزت من طرف فلان أو فلان، ولكن كن على يقين أن أغلب ما يتوصل إليه فيها من نتائج، إنما هو عبارة عن انطباعات ليس إلا. فمثلاً لنقترح عنواناً لموضوع مهلهل في مجال الفقه، ولتكن كال التالي : (نشأة المصطلح الفقهي وتطوره). صحيح أن الموضوع مفرج جداً، وهو مبني على إشكال حقيقي، فكلنا نتمنى أن نرى اليوم الذي توضع، أمامانا، فيه دراسة مفصلة، عن نشأة المصطلحات الفقهية وتطوراتها، ولكن أليس ذلك مما يفني العمر دون إنجازه ؟ فالدراسة الحقيقية مثل هذا تقتضي جرداً دقيقاً وشاملاً لكل المكتبة الفقهية، منذ أولى المدونات في الفقه. حتى آخرها، مخطوطها، ومطبوعها، ثم دراسة ذلك كله، نصاً نصاً مع اعتبار اختلاف المذاهب الفقهية فيما بينها، واختلاف الآراء داخل كل مذهب على حدة ، إن عملاً كهذا ربما يقصر عن إنجازه جيل كامل من العلماء ! و لذلك كان بالنسبة لفرد واحد، بحثاً غير واقعي. وكلامنا هذا لا يلغى ما قررناه في ضابط الشمولية، من ضرورة الدخول في مشاريع كلية، وإنجازها خطوة خطوة من خلال أبحاث جزئية، يقوم بها فرد معين، أو عدة أفراد، لأن الصورة غير الواقعية، هي قيام الباحث بإنجاز ما هو مشروع كلي، في محل البحث الجزئي المحدد بزمن مضيق ! كالرسائل والأطروحات.

ولنأخذ مثلاً آخر في مجال الفكر الإسلامي، ولتكن كال التالي : "الأثار الحضارية لإشكال التنمية والتخلف في العالم الإسلامي". إن أول نظرة لهذا العنوان تفيد أن لا مكان للمحدث، عن أي آثار حضارية، إلا بعد الاحاطة الكاملة بواقع الاشكال المذكور، أعني "قضية التنمية والتخلف في العالم الإسلامي" وهي قضية أقرب إلى علم الاقتصاد منها إلى مجال الفكر الإسلامي، فباحث في الدراسات الإسلامية، إذا لم تكن لديه معطيات لهذه القضية جاهزة، أيكون بإمكانه جمعها ؟ طبعاً لا. والذفي ليس بحكم الاختصاص فحسب، ولكن حتى بحكم الموضوع ذاته، فالعوائق المعرفية هنا. منها

---

(19) فمن الواقعية أن تحدد لإنجاز البحث زمناً معلوماً ، معمولاً ، لأن الدخول في الاعمال، من غير تحديد أفق، أو سقف زمني، يرجى أن يتم الإنجاز عنده، يصيب الباحث بداء التراخي و التهاون. فالتجربة كما يقول ميشيل بو : (تبين أن الذين عندهم كل الوقت، أبداً لا يصلون إلى إكمال أطروحاتهم ) 29 : l'art de la thèse .

ما هو متعلق بذات الباحث، و منها ما هو متعلق بالموضوع المدروس، ذلك أن (التنمية) تحتاج لقياسها إلى أرقام في المصادرات، والواردات، والإنتاج، والاستهلاك، والعمل، والبطالة، والتعليم، والأمية... وهلم جرا. فهل من السهولة جمع هذا ومثله بالنسبة لقطر إسلامي واحد؟ بله جميع أقطار العالم الإسلامي، وإذا تصورنا ذلك ممكنا، فبأي سنة يبدأ، وبأي سنة تنتهي؟ أسئلة كثيرة تجعل عملاً كهذا عبارة عن مغامرة خاسرة لا محالة، في ميدان البحث العلمي ! أما "الأثار الحضارية" التي هي استنتاج فكري، فذلك باب لبحر لا ساحل له ! نعم قد تجد مثل هذا الموضوع مطروقاً، في كتب أو كتيبات لعلماء آجلاء، لكن لا نظن أنهم يسمونها "بحوثاً علمية" وإنما هي "نظارات" أو "رؤى" أو "مقالات في ... أو أصوات على ..." أو "مدخل إلى ... وغيرها" من التقييدات التي تصنف المعرض ضمن ما نسميه (بالانطباعات العلمية) فهي انطباعات لأنها لا تعتمد المنهج العلمي الصارم، وهي (علمية) لأنها مبنية على قدر من المراس والتتجربة لا يستهان به، إما بحكم التدريس<sup>(20)</sup> أو الاحتراف أو غيرهما.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن كثيراً مما يعتبر "بحثاً غير واقعي" بالنسبة لطالب الإجازة، قد يعتبر واقعياً بالنسبة لطالب الدراسات العليا، وكذلك البحث الواقعى بالنسبة للدكتوراه، هو غير واقعى بالنسبة للإجازة، وهكذا فالزمن المخصص للعمل له دور كبير في الحكم عليه بالواقعية، أو عدمها، ولذلك كان تعريفنا للواقعية بأنها: (الإنجاز على الوجه الأكمل في زمن معلوم) أما قولنا (على الوجه الأكمل) فلإخراج الماضي، ذات الأشكالات المتعددة العوائق، زماناً ومكاناً، والمنجزة فردياً - في (وقت مخصوص) - كما يعبر الأصوليون - لأنها انجزت على وجه غير الوجه العلمي، وهو ليس بأكمل طبعاً !

فإذن، لابد لتحقيق واقعية البحث : من (موانع) تمنع ما ليس في الإمكان إنجازه من الدخول في مطالب الموضوع، وهذه الموانع قد ينوب أحدها عن الباقي، كما قد يوظف أغلبها، أو بعضها، لتحديد الموضوع، ونذكرها كما يلي :

أ - المانع الرئيسي : و هو أن تحدد مساحة البحث بفترة ما، أو عصر ما أو مرحلة ما،

(20) كتب الدكتور أمجد الطرابيلي في مجال اللغة و الأدب وهو من هو فيه، كتاباً صغيراً سماه "نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة و الأدب" ولم يسمه "تاريخ حركة التأليف عند العرب" مثلاً .

وذلك على النحو التالي مثلاً : "الخلاف الفقهي، في عهد النبي صلى الله عليه وسلم" أو "أسباب الخلاف الفقهي، في عهد الخلفاء الراشدين" وأمثال ذلك.

ب- المانع المكانى : و هو أن تحدد مساحة البحث، بحاضرة ما أو بادية ما، كمكة، أو المدينة، أو البصرة، أو بنسيع من المدن والبوادي ذات خصائص مشتركة كالشام، أو الغرب الإسلامي وهكذا.

ومثاله في مجال الحديث عوامل نشأة الوضع الحديثي في العراق حتى نهاية ق 2 هـ

ج - المانع الوصفي : وهو أن يتقييد الموضوع المقترن للبحث، بصفة ينحصر الاشكال فيها فلا يتعداها، وهذا مشهور، خاصة في دراسة الشخصيات، كما يقولون مثلاً : "الامام الزمخشري مفسراً والامام الشاطبي أصولياً" وذلك تحرزاً من دخول الزمخشري المتكلم أو الفقيه، أو دخول ابن حزم الأصولي، أو دخول الشاطبي المفسر، أو النحوي، وهكذا.

د - المانع الانتخابي : و هو أن تنتخب جزءاً من كل لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصاً، أو كتاباً، أو مكاناً... الخ. ونحوه. مثلاً : "حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال القرن 2 هـ، شعبة بن الحاج نموذجاً، أو "منهج التصنيف الفقهي بالغرب الإسلامي خلال القرن 6 هـ ابن رشد الحفيد نموذجاً" أو "أحكام المرأة الاجتماعية في الفقه الإسلامي من خلال كتاب المحلي لابن حزم".

ه - المانع الطبيعي : و هو مانع ذاتي، ذلك أن عدة إشكالات علمية تكون بطيئتها محددة، فلا تحتاج إلى موانع خارجية لحصرها، فهي في غنى عن أي مانع زماني، أو مكاني، أو وصفي أو انتخابي، لأن نوع الإشكال، منحصر بطيئتها، ومثاله في مجال أصول الفقه، موضوع "مخصصات العام" أو "مفهوم المخالفة" أو "مفهوم الموافقة"، وهذه إشكالات محدودة في مجالها، لأن أنواع "المخصصات" أو "المفهومات" منحصرة معدودة، وإن فلان مادتها العلمية ليست بالكثرة التي قد تشكل عائقاً منهجياً، في دراستها، أو جمعها من مظانها، بل، إنها بالنسبة لبحث في الدراسات العليا قليلة نادرة ! وعليه فلا حاجة لحصر مثل هذه الإشكالات في فترة ما أو كتاب ما، إلا أن يقصد بها الجانب المصطلحي خاصه.

ومثال ذلك في مجال السنة موضوع هم النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود (بهمه صلى الله عليه وسلم) ما هم بفعله ولم يفعله<sup>(21)</sup>. مجموع هذا النوع من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا تحسب إلا قليلاً جداً، ولذلك فإن إحصاءه وجمعه ودراسته، من حيث المحبة، والدلالة، وغيرهما، عمل منحصر محدود، رغم ما قد يبذل فيه من جهد لاستقراء مصادر السنة النبوية، إلا أنه في نهاية المطاف إشكال ممنوع بطبيعته، غير متشعب العوائق.

ونحسب أن بعض (الاشكالات التحقيقية) أيضاً، من هذا الطراز، حينما تتعلق بكتاب محدود الورقات، يكون الاشكال فيه ممنوعاً بذاته، غير محتاج إلى موانع خارجية، لا زمنية ولا وصفية، ولا غيرهما، اللهم إلا أن يكون الكتاب المقصود بالتحقيق ضخماً، كأن يكون مؤلفاً من أجزاء كثيرة، فهنا يكون المنع يحصره في جزء واحد، أو في عدد معين من الورقات، وهذا ضرب من المنع الانتخابي.

ويلاحظ أن (ضابط الواقعية) يتحكم في الموضوع، من خلال (عنوانه) أساساً، من هنا، وجب التأكيد على خطورة العنوان، وأهميته في البحث العلمي.

#### - عنوان البحث علم عليه.

كم يستفرق المولود الجديد من الجدل لتسميته ! وكم يكون الوالدان كلفين بهذه التسمية! رغبة في ايجاد أحسن الأعلام لابنها، إن اختيار الأحسن، و اختيار الأنسب، هو المطلوب أيضاً في مجال البحث العلمي، بينما نفكر في وضع العنوان، ولذلك فلا غرو إذا رأيت المناقشين يتشددون في محاسبة الباحث، على عنوان بحثه إذا فشل في استيعاب مضمون الإشكال بدقة، زيادة أو نقصاً ! إن المانع المذكور في ضابط الواقعية، أشبه ما تكون بمقاييس الخياط إذا أخطأ في بعضها، لم يأمن أن تنجز البذلة، أوسع، أو أضيق من صاحبها، وكم هو شائئه منظره في كلا الحالين!

والمنهج الإسلامي مهتم بالألفاظ والأسماء، وتدقيقها، وتأصيل ذلك في القرآن كثير، منه قوله تعالى : (وما جعل أدعيةكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل ادعوهם لأبنائهم هو أقسط عند الله)<sup>(22)</sup> الآية. وقوله تعالى :

(21) وهو نحو ما روی عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (ص) قال : "والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلة ، فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فاحرق عليهم بيوتهم متفقاً عليه .

(22) الأحزاب : 4 - 5.

(قالت الأعراب أمّنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمُنا)<sup>(23)</sup>، فهاتان الآيتان، نصان صريحان، في أهمية تسمية الذوات المادية، والمعنوية، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم، يغير أسماء صحابته الذين دخلوا الإسلام بأسمائهم الجاهلية، فيعوضهم بها خيراً منها<sup>(24)</sup>.

إن المنهج الإسلامي على العموم يقتضي أن تسمى الأشياء بأسمائها الحقيقة، وهذا أولى أن يكون متمثلاً في منهج البحث، لدى الإنسان المسلم. فعنوان البحث، إذا كان لا يرسم خريطة الإشكال بدقة ، هو اسم كاذب، ولذلك كان ضبط الموضوع وتحديد، إنما يتجلّى من خلال العنوان، وتوصيم معالم الإشكال إنما يكون ابتداء من تحليل عبارات العنوان، فالموضوع هو العنوان، وهو ما وجهان لعملة واحدة، تماماً كما يرتبط المصطلح بالمفهوم، وأي اختلال بينهما يعتبر في ميزان (المنهج العلمي) مرضياً، أشبه ما يكون بالانفصام الذي يحصل في شخصية الإنسان!

#### 6 - الضابط المنهجي :

لاشك أن طبيعة الإشكال هي التي تحدد المنهج المتبع في الدراسة، ولذلك فإن أي اختيار للإشكال، هو اختيار للمنهج ابتداء يقول دولبوس : «وفي كل الأحوال يكون من العيب، أن نزعم أننا نستطيع أن نبت خارج النظريات، في شأن طبيعة المنهاج، التي ينبغي استعمالها، ومغزى المشاكل التي نريد دراستها»<sup>(25)</sup>، وعليه كان من أوجب الواجبات، استحضار الضابط المنهجي، في أي عملية اختيار لشكلة البحث لأنه مسؤول عن تحديد صلاحية الموضوع أولاً للمرحلة العلمية الحاضرة، إلى جانب (ضابط الأولويات)، و لأنه مسؤول ثانياً، عن تقويم عوائق الإشكال، وتقديم تصور أولي، عن خطة العمل ومراحل الانجاز، و كيفيته. فما (المنهج) إذن ؟

أما في معاجم اللغة، فالمنهج والمنهج والمنهج : الطريق الواضح. ونهج الطريق، أنهج واستنهج وضع. و كذا نهج الطريق و أنهج : أبانه وأوضحه. ونهجه سلكه<sup>(26)</sup>.

(23) الحجرات : 14.

(24) نحو ما أخرجه مسلم عن ابن عمر : أن بنتاً يقال لها عاصية ، فسمّاها الرسول صلى الله عليه وسلم جميلة .

(25) Philosophie in La grande encyclopédie نقلًا عن المنهاج الفلسفية : 3.

(26) المفردات ، و اللسان ، و القاموس و التاج : مادة (نهج).

أما في الاصطلاح العلمي فهو باختصار : نسق من القواعد، والضوابط التي ترکب البحث العلمي، وتنظمه<sup>(27)</sup>.

فيبناء على تعريفنا (للبحث العلمي) يكون المنهج نسقاً، أي منظومة من القواعد، والضوابط، التي ترکب وتنظم العمل الذي يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال.

وقد حرصنا على استعمال كلمة (نسق) في التعريف، إشارة إلى المضمون الفلسفـي الساكن في كلمة (منهج) فقولـنا (المنهج : نسق) يعني أنه منظومة معرفـية، أو رؤـية فلسفـية، صدرـت عن تصوـر مذهبـي ما. ولذلك كانت المنهـاج تـتعدد بـتـعدد المذاهـب الفـكريـة، والفلسفـية، التي أفرـزـتها، ثم إنـ كلمة (نسق) تـشير إلى التـركـيب البنـيـوي (لـلنـهج)، إذ ليسـ هـذا عـبـارـة عن مـجمـوعـة من القـوـاءـد، أو طـائـفة من الضـوابـط فـحـسـبـ، ولكـنه (بنـيـة) مـحـكـمة تـتـشـكـلـ من مـجمـوعـة من القـوـاءـد، والضـوابـط، إـنـه تـشـكـيلـ منـظـمـ لـهـاـ، فـالـنهـاجـ التجـريـبيـ مـثـلاـ، يـتـكـونـ منـ نـواـةـ وـهـيـ (الـفـرضـ)، وـكـلـ العـانـصـرـاتـ الـأـخـرـىـ الـمـكـوـنةـ لـهـ منـ تـجـربـةـ، وـمـلـاحـظـةـ، وـاسـتـنـتـاجـ، وـتـعـمـيمـ، وـكـذـاـ الـطـرـقـ الـمـخـلـفـ الـمـسـتـخـدـمـةـ فـيـهـ كـالـاتـفـاقـ، وـالـاخـلـافـ، وـالـاشـتـراكـ، كلـ ذـلـكـ إـنـماـ هوـ لـخـدـمـةـ (الـفـرضـ)، الـذـيـ يـعـتـبرـ محـورـ الإـشـكـالـ وـأـسـاسـهـ.

إنـ الـبـاحـثـ المـسـلـمـ هوـ أـولـىـ النـاسـ (إـنـهـاـجـ) عـمـلـهـ الـعـلـمـيـ، خـاصـةـ وـأـنـ المـذـهـبـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، إـنـاـ تـقـدـمـ لـلـنـاسـ مـنـاهـجـ حـيـاةـ. (فـإـنـهـاـجـ الحـضـارـيـ) هوـ وـظـيـفـةـ الرـسـالـةـ الـرـبـانـيـةـ لـلـبـشـرـيـةـ، وـهـوـ يـتـضـمـنـ فـيـماـ يـتـضـمـنـ، إـنـهـاـجـ التـفـكـيرـ، وـإـنـهـاـجـ الـبـحـثـ، وـإـنـهـاـجـ الـعـمـلـ<sup>(28)</sup>، وـثـيـةـ آـيـاتـ كـثـيـرـةـ تـشـيرـ إـلـىـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ الـكـلـيـ لـرـسـالـةـ الـإـسـلـامـ، مـنـهـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (أـوـ مـنـ كـانـ مـيـتـاـ فـأـحـيـيـنـاهـ، وـجـعـلـنـاـ لـهـ نـورـاـ يـمـشـيـ بـهـ فـيـ النـاسـ ، كـمـنـ مـثـلـهـ فـيـ الـظـلـمـاتـ لـيـسـ بـخـارـجـ مـنـهـاـ)<sup>(29)</sup>، وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : (وـأـنـ هـذـاـ صـرـاطـيـ مـسـتـقـيـمـاـ فـاتـبعـوهـ، وـلـاـ تـتـبـعـواـ السـبـيلـ فـتـفـرـقـ بـكـمـ عـنـ سـبـيـلـهـ ذـلـكـ وـصـاـكـمـ بـهـ لـعـلـكـمـ تـتـقـونـ)<sup>(30)</sup>

(27) يـعـرـفـ دـ. عـبـدـ الرـحـمـنـ بـدـوـيـ المـنهـاجـ بـأـنـهـ «ـ الطـرـيقـ المـؤـديـ إـلـىـ الـكـشـفـ عـنـ الـحـقـيـقـةـ فـيـ الـعـلـومـ بـوـاسـطـةـ طـائـفةـ مـنـ القـوـاءـدـ الـعـامـةـ تـهيـمـ عـلـىـ سـيـرـ الـعـقـلـ، وـتـحدـدـ عـمـلـيـاتـ حـتـىـ يـصـلـ إـلـىـ نـتـيـجـةـ مـعـلـومـةـ »ـ مـنـاهـجـ بـدـوـيـ : 5ـ. وـيـقـولـ دـ. قـاسـمـ عـبـدـهـ قـاسـمـ : (ـالـمـنهـاجـ هـوـ مـجـمـوعـةـ الـعـلـمـيـاتـ الـعـقـلـيـةـ الـاسـتـدـلـالـيـةـ تـسـتـخـدـمـ فـيـ حلـ مـشـكـلـاتـ الـعـلـمـ، وـبـيـانـ الـعـلـمـ نـفـسـهـ فـيـ مـرـحلـةـ مـاـ مـنـ تـارـيـخـ)، تـطـورـ مـنـاهـجـ الـبـحـثـ فـيـ الـدـرـاسـاتـ الـتـارـيـخـيـةـ : 169ـ (ـعـالـمـ الـفـكـرـ).

(28) تـحدـثـ رـشـدـيـ فـكـارـ حـدـيـثـاـ مـفـيدـاـ عـنـ التـحدـيـ الـإـعـجـازـيـ لـلـإـسـلـامـ مـنـهـجاـ فـيـ هـذـاـ الـعـصـرـ. فـيـ الـفـصلـ الـثـالـثـ مـنـ كـتـابـهـ (ـفـيـ الـمـنـهـاجـيـةـ وـالـحـوارـ) : 59ـ.

(29) الـأـنـعـامـ : 123ـ.

وقوله تعالى: (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صِدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ، فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّنْ رَبِّهِ) <sup>(31)</sup> وقوله عز وجل : (أَفَمَنْ يَمْشِي مَكْبَاهُ عَلَى وَجْهِ أَهْدِيِ، أَمْنَ يَمْشِي سَوْيَا عَلَى صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ) <sup>(32)</sup>. فالإسلام إذن (صراط مُسْتَقِيم)، و(نور) يمشي به المؤمن بين الناس، إنه منهج، ذلك أن المؤمن في الحياة - كما يبدو من خلال النصوص السالفة - يمشي سويا على صراط مُسْتَقِيم، مسترشدا بنور الهدایة، وعن يمينه وشماله ظلمات، هل بها أقوام، فهم يخبطون على غير هدى.

إن المنهجية في البحث العلمي إذن ، ليست ضرورة تلقية فحسب، ولكنها ضرورة إيمانية أيضا !

أما استحضار (الضابط المنهجي) في عملية اختيار (الإشكال)، فهو أن تحسن الاستجابة (الضابط الأولويات) أولاً، فتدخل في صلب المرحلة العلمية، التي أنت فيها، بالنسبة إلى موضوعك، أعني لا تختر التأريخ لما لم يتم وصفه، ولا وصف ما لم يتم جمعه، أو تحقيقه، و كذلك لا تختر التأريخ لما أرخ، أو وصف ما وصف، أو جمع ما جمع وحق، إلا أن تكون ناقدا. فإذا سلكت البحث من بابه، واخترت أن تنجز ما حقه أن ينجز اليوم لا غدا، كان عليك - ثانيا - أن تحدد منهج الدراسة، ذلك أن التصور الدقيق للموضوع، يعني - كما أسلفت - التصور الدقيق للمنهج، بل في ضوء تصور المنهج تتحدد صيغة العنوان أحيانا. إن عليك أن تعلم ماذا ستصنع في دراسة اشكال المختار، قبل أن تشرع فيها :

هل ستحقق؟ هل ستتصف؟ هل ستتحصي وتستقرئ؟ أم هل ستتحلل وتتعلل؟ أم أنك ستؤرخ؟ أم ستتصنع بعض هذا وذاك؟  
إن الجواب عن هذه الأسئلة يعني : استحضار (الضابط المنهجي) في اختيار إشكال البحث ، ولذلك وجب على الطالب الباحث، أن يكون عليما بمتاهج البحث العلمي إلى درجة تبلغه رتبة الاجتهاد فيها أو تقاد !

ومن هنا تأتي مشروعية الحديث عن طبيعة (المنهج) في العلوم الشرعية، لسبعين مفهوم (العلمية) فيه. وتقديم تصور يتضمن تصنيفات مقتربة لمناهج البحث، بما يناسب طبيعة تلك العلوم، فاما الأول فهو ما سنفصله في البحث المولاي بحول الله. وأما الثاني فقد خصصنا له الفصل الثاني بكتابه، عسى أن يحصل الطالب الباحث على معالم تمكنه من تطوير قدراته المنهجية رجاء أن يبلغ ما يقتضيه (الضابط المنهجي) في البحث العلمي.

(30) الانعام : 154.

(31) الزمر : 21.

(32) الملك : 22.

## المبحث الثاني: علمية (المنهج) بين العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية

إن الحديث عن (المناهج العلمية) في إطار الدراسات الإسلامية، يوقدنا أمام المشكل الحضاري للمنهجية على العموم، وهو ما أسلفنا الإشارة إليه في قول (دولبوس) من ارتباط المناهج بنظرياتها، ذلك أن المنهج إنما هو وليد المذهب الذي أفرزه، وعليه فإنه -يقيينا - يحمل كثيراً من خصائصه وراثة، والقول باستقلال المنهج استقلالاً تاماً، إنما هو جهل، أو افتراء !

(المناهج العلمية) المتحدث عنها اليوم، في الكتابات العربية المعاصرة، هي في أغلبها (المناهج) التي أنتجتها، أو أعادت إنتاجها، المذاهب الغربية، ولذلك فهي تتميز بطابعها العلماني - كما سأبين - تميز مصانعها المذهبية، التي أنتجتها هناك !  
والغرب تقدم بشكل كبير في ميدان (المنهجية أو علم المنهج) = MÉTHODOLOGIE والإضراب عن ذلك كله، حكم على الذات بالإقامة الجبرية ، كما أن فتح الباب على مصراعيه، كما يرى البعض، تهور ناتج عن الانبهار والاستلاب الحضاريين.

ولذلك فإننا الآن في أشد الحاجة إلى موقف صلب، موقف ينبغي على مبدئين : مبدأ التحدي، والاعتزاز بما لدينا من تراث، زاخر بأصول منهجية، إسلامية بامكانها أن تؤطر فكر المسلم المعاصر، في أبحاثه، وعلومه كلها، لو عمل حقاً على استخراجها، وتركيبها، ببذل الجهد في فهم الذات ودراستها. ومبدأ الاستفادة من الغرب منهجياً عن طريق ما أسميه (بالاستصلاح)<sup>(1)</sup> بدل (الاسلمة).

(1) الاستصلاح : منذ الأصوليين هو منهج الاستنباط عن طريق امتنان المصالح المرسلة ، حيث يكون الشيء غير منصوص عليه ينصل جزئي فيؤخذ به استصلاحاً ويعتبر بذلك أمراً مشروعاً. وقد نقلت هذا المصطلح للتعبير به على ما يسمونه (الاسلمة) نظراً لاصالته من جهة ، ولاستجابت للاشتغال اللغوي من جهة أخرى، فنقول (استصلاح) العلم، بدل (أسلمنته ) وكذا (استصلاح) الفكر، ( واستصلاح) المنهج .... الخ .

إن على باحثي الدراسات الإسلامية أن يفتحوا باب الاجتهاد المنهجي و يقتسموه على الآخرين، قصد تأسيس ذات منهجية، مستقلة، خالية من العقد النفسية، التي مازالت تربك المنهجية الغربية، بسبب الظروف التاريخية التي مر بها العلم هناك، فتجد عالماً مثل (فلاديمير كورغانوف) يقول في كتابه (مناهج البحث العلمي) : «العالم ملحد بصورة منهجية»<sup>(2)</sup> مستشهاداً بقول (ب جرمان) : «إن العمل العلمي هو منهجياً ملحد»<sup>(3)</sup> ثم يعقب قائلاً : «إن الميتافيزياء، لا يمكن أن تتدخل في مناهج البحث، دون أن تفسدها»<sup>(4)</sup> هكذا (!!!).

إنني - مع ذلك - أعتذر الرجل. لأنه يتحدث من مرجعية الصراع العلمي/الكنسي. يقول تحت عنوان «الروح العلمية والنفسية التفتيشية» : « التعايش بين العلم والدين لم يكن دائماً سليماً، فقد ظلت الكنيسة لمدة طويلة، تحاول خنق الاكتشافات التي كانت تتعارض مع معتقداتها الأساسية (...)» و اليوم. لم يعد أئمـاءـ العلماءـ فيـ مواجهـةـ الكـنـائـسـ المـسـيحـيـةـ، إـلاـ النـضـالـ منـ أجلـ عـلـمـانـيـةـ التـعـلـيمـ»<sup>(5)</sup>. صحيح أنه يقصد هنا الكنيسة خاصة، إلا أن كثيراً من المفكرين العرب، الذين، نادوا بنفس الفكرة تجاه الإسلام است quoها من هذا المكان أو مثله. وإن تعليمات مقصودة أو غير مقصودة تجعل القارئ، غير المحسن، ينجرف وراء تيار الاستلاب، وذلك في مثل قول فلاديمير: «على الباحثين أن يواجهوا «رجال الدين» في الديانات الجديدة والعقائد الدين المتحجرة (... ) كل الذين يعجبون بغاليله ودارون، عليهم واجب ملح : أن يعارضوا بشجاعة، دائمـاـ وفيـ كـلـ مـكـانـ، رـوـحـ التـفـتـيشـ وـالـاضـطـهـادـاتـ الـجـدـيـدةـ»<sup>(6)</sup>.

هذه الروح العلمانية، هي نفسها التي سرت في المؤلفات العربية، التي صنفت في (المنهجية)، يقول الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل في كتابه (المنهج العلمي وتفسير السلوك) : «لم يكن من المستغرب أن يهاجم العلم في بعض الأحيان، وأن تنشأ دعوة إلى التخلّي عن العلم، ولو في الوقت الحاضر على الأقل، أو الاتجاه بالإنسانية نحو أحياء الفنون، أو إحياء الدين»<sup>(7)</sup>، ومثله قوله في نفس الكتاب : «فإنسان الحديث لم يتمحرر بعد كلية من الاستعانتة بمثل هذه التكوينات الغيبية»<sup>(8)</sup> التي

(2),(3),(4) مناهج (فلاديمير) : 92.

(5) مناهج (فلاديمير) : 92.

(6) نفسه ص: 93.

(7) المنهج العلمي ص: 3.

(8) المنهج العلمي ص: 38.

«تفترض وجود أسباب، أو عوامل غير قابلة للملاحظة، وليس من الممكن تحديدها (...). ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها، من حيث الوصول إلى أهداف العلم»<sup>(9)</sup>. وهكذا إذن يبين لنا المؤلف - متأثرا بالرؤية الغربية - أن العلم لا علاقة له بالدين. بل لا يمكن الوصول إلى العلم، باعتماد تفسيرات غيبية!

ويقول الدكتور محمد فتحي الشنطي في كتابه (أسس المنطق والمنهج العلمي) متحدثا عن العلوم الإنسانية : «... فهذه العلوم، لكي تصل إلى مثل ما وصلت إليه العلوم الطبيعية المادية، من عموم، وشمول، واحتمالية، لا يمكن أن ترتبط بالقيم»<sup>(10) !!</sup> وأصرح منه قوله في نفس الكتاب : «أما حكم القيمة، فليس له ارتباط بالمنهج العلمي»<sup>(11) !!!!</sup>

ويعتبر كتاب (أصول البحث العلمي ومناهجه) للدكتور أحمد بدر، من أهم ما ألف في العربية في هذا الميدان، فقد استقى من مصادر غربية وعربية متعددة جدا، وجاء بعلم وفiper، ودقيق : فهو بحق من الدراسات العربية الرائدة (في علم المناهج)، إلا أنه مع الأسف لم يسلم من (الطابع العلماني) للمنهجية الغربية، فهو مثلا يقول تحت عنوان : «الطرق المتتبعة في البحث والإضافة إلى المعرفة»<sup>(12)</sup>، محدزا مما سماه بـ«مصادر الثقة والتقاليد السائدة» : إن «الدارسين والباحثين يقومون باقتباس بعض ما كتبه «أهل الثقة» في المجالات المختلفة، وغالبا ما يكون هؤلاء مخطئين في بعض - أو في كل - ما قالوه (...). لقد اعتمد الإنسان منذ قديم الزمان، على بعض مصادر الثقة، كالكهنة، أو الحكماء، في فهم وتحليل بعض الظواهر (...). أما بالنسبة للتقاليد السائدة، فييمكن أن نشير إلى أن تطور العلوم الطبيعية، كان حافلا بصدامات عديدة، مع التقاليد السائدة، وأسماء جاليليو وداروين قد ارتبطت بهذه المصدامات، كما اعتمدت كثير من المقدمات والحيثيات - الخاصة بالدين والسلوك الاجتماعي - على كتاب مقدس، أو تقاليد معينة...»<sup>(13)</sup>. وهكذا «ترفض الطريقة العلمية الاعتماد على مصدر الثقة»<sup>(14) !!!</sup>

(9) المنهج العلمي ص: 39.

(10) أسس المنطق : 197.

(11) أسس المنطق : 198.

(12) أصول البحث : 30.

(13) أصول البحث : 32 وبنفس المعنى والسياق استعمل د. فاخر عاقل مصطلح (أهل السلطة) : اسس البحث : 76.

(14) أصول البحث : 43.

ولست أدرى هل فكر الدكتور بدر، وهو يكتب هذا الكلام بالعربية، ماذ قد يرافق مصطلح (الكتاب المقدس) عندنا ؟ و كذا مصطلح (أهل الثقة) ؟ أما الأول : فلا كلام عليه لوضوحة، وأما الثاني، فمعلوم في الدراسات الإسلامية أن مصطلح (الثقة) من أرفع (درجات التعديل) لدى المحدثين ! (فأهل الثقة) إذن هم الذين يحتاج بحديثهم<sup>(15)</sup>، ولن أقول هنا: إن هؤلاء هم نقلة العلم الذي انبنت عليه حضارة الإسلام، ولكنني أقول إنهم هم الذين وضعوا أدق منهج نقدى للمرويات<sup>(16)</sup> إطلاقا.

وببناء على ذلك يمكن أن نفهم مع الأستاذ متير شفيق، كيف أن «الذين يقرأون الإسلام، والترااث، والتاريخ، والأنماط المجتمعية الإسلامية، ومختلف ظواهرها، من خلال ما يسمونه «المنهج العلمي» القائم على الموضوعات، و النماذج المستمدة من النمط الحضاري الأوروبي، ماضيا، وحاضرا، ليسوا من العلمية في شيء، وليس منهجهم علميا، بالرغم من كل ادعاء، لأنه من غير العلمي أن تقرأ الأنماط المجتمعية الحضارية المختلفة، من خلال منظور التجربة الأوروبية، وعبر نظرية الغرب إلى نفسه وإلى العالم»<sup>(17)</sup>.

وعليه فائنا مع الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة في قوله - في إطار البحث الاجتماعي - إن على الباحث «أن يسعى دوماً لا تطغى النظريات على المنهاجية في بحوثه، فالنظريات والمفاهيم، وأساليب البحث، ليست إلا آلات مسح، ووسائل تحليل، عليه نقداً هي، على ضوء الواقع الاجتماعي العربي، لأن المجتمع العربي على ضوئها هي (...) فنوعية المنهاجية المتواخدة ذاتها، تملي علينا إذن كثيراً من الحذر، والتحري، وقسماً وافراً من التواضع، والنقد الذاتي»<sup>(18)</sup>، ولذا «كان لزاماً علينا أن نفكك المنهجيات المتبعة في هذه الدراسات الدخلية»<sup>(19)</sup>، وهذا يعني «ضرورة نقل محور البحث، ومركز الثقل المنهاجي من معايير دخلية إلى معايير ذاتية»<sup>(20)</sup>.

ولكم كان الدكتور رشدي فكار - وهو أستاذ المنهاجية - دقيقا، حينما عبر بلفظ

(15) ن . المنهج الإسلامي : 226 إلى 230 .

(16) نفسه، 226، إلى 230 .

(17) الاسلام في معركة الحضارة : 168 .

(18) تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ص. 23. (عالم الفكر).

(19) نفسه ، ص : 24 .

(20) نفسه ، ص : 25 .

(الاستئناس)<sup>(21)</sup>. في إطار استفادة الدراسات الإسلامية من المناهج العلمية، حيث قال : «يمكن للدراسات في العلوم الإسلامية، أن تنتفع بهذه المناهج، على ضوء الاستئناس المبسط لها»<sup>(22)</sup>. ولكن ألم يثن الآوان بعد، لتجاوز مرحلة (الاستئناس) إلى مرحلة (الاستصلاح) التي تعني فيما تعني: إعادة الإنتاج، وإعادة التشكيل، والإخراج؟

وبعد، فالحديث عن مناهج علمية، في العلوم الشرعية، يمكن أن يثير سؤالا، طالما طرح في مجال العلوم الإنسانية يتعلق بمفهوم (العلمية) التي يوصف بها المنهج. ذلك أن الإنسان بصفته موضوعا ومنتجا في نفس الوقت أكثر حضورا في العلوم الإنسانية، بشكل يصبح به عائقا أمام (علمية) المناهج. ورغم أن مجالات (الإنسان) في العلوم الشرعية تختلف عن مجالاته في العلوم الإنسانية، فإننا سنبين، بحول الله، حدود، ومظاهر (العلمية) المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية، مقارنة بالأولى.

### **أولا - المشكل المنهجي لقضايا الإنسان في العلوم الإنسانية :**

لقد انطلق السبق المنهجي الذي عرفه الغرب، من بؤرة الثورة العلمية التي عرفتها علوم الطبيعة خاصة، مع بداية عصر النهضة الأوروبي<sup>(23)</sup> ذلك أن «التأكيد على الموضوعية، والتجرد من الهوى الشخصي هو ما تبلور كمنهج علمي مع بداية عصر النهضة في أوروبا ممثلا في أركان ثلاثة، وصفها برتراند راسل في إيجاز بلغ بأنها :

- 1 - استناد تقرير الحقائق العلمية إلى المشاهدة، لا إلى سلطة من يقررها من الأفراد أو المراجع، أو مكانthem.

- 2 - عالم الجماد منظومة تخضع كل التغيرات فيها لقوانين طبيعية.

- 3 - الأرض ليست مركز الكون. والإنسان ليس هو الفرض من وجودها، إذ أن الفرض من وجود الأشياء مفهوم بلافائدة في العلم»<sup>(24)</sup> كذلك! ورغم ما تتسم به هذه الأركان من طابع (علماني)، فإن انطلاق أصل المنهج العلمي المعتمد لدى الغرب، كان بفضل تتلمذه على المنهجية الإسلامية أساسا؛ إذ أن الفكر الإسلامي بمعناه الواسع «شكل

---

(21) جعل عنوان الفصل الثاني من كتابه القيم (في المنهجية و الحوار) كالتالي: «استئناس المنهجية في الدراسات الإسلامية وإطارها العملي و التطبيقي» (43).

(22) في المنهجية : 48.

(23) في مناهج البحث العلمي : 4 (عالم الفكر).

(24) نفسه : 5.

أرضية تعتبر بمثابة انطلاق أو أصول للنهضة الأوروبية الحديثة في عقلانيتها<sup>(25)</sup> على حد تعبير الدكتور رشدي فكار.

بيد أن أحاديث التطور، الذي عرفته المناهج العلمية في الغرب - لتبلورها في إطار علوم الطبيعة ابتداء - جعلتها تتطلع في اكتساب خصائص العلم الطبيعي؛ مما أدى إلى نشوء إشكال تطبيق (المنهجية العلمية) في ميدان علوم الإنسان<sup>(26)</sup>

ورغم أن أغلبية «العلوم الطبيعية» تعتمد على المنهج التجريبي في البحث<sup>(27)</sup> الذي يصعب نقله إلى ميدان الإنسان، فإن الانبهار، والاعجاب، الكبارين، بما حققته هذه العلوم، جعل علماء الإنسان في الغرب يفتتون بمنهجها ذاك، ويدعون إلى إخضاع الظاهرة الإنسانية (للتتجربة)، مثلها في ذلك مثل الظاهرة الطبيعية؛ وقد كانت (المدرسة السلوكية) في علم النفس، (المدرسة الوضعية) في علم الاجتماع، (المدرسة التوثيقية) في علم التاريخ، هي أبرز تجليات هذا الاتجاه.

إلا أن فريقاً من العلماء عارض ذلك، مبيناً استحالة تطبيق (المنهج العلمي) أصلاً في علوم الإنسان، وصعوبة الوصول إلى نتائج موضوعية بواسطته. وجواهر الاشكال كما ذكره (فلاديمير) هو: أن «العالم - وهو الحكم الموضوعي نسبياً تجاه كل ما يهم الطبيعة عموماً - يفقد حتماً قسماً من هذه الموضوعية، منذ أن يصبح بآن واحد، مشاهداً وعاملـاً، حـكماً وفـريـقاً»<sup>(27)</sup>!

وقد أرجع الدكتور أحمد بدر، هذا الإشكال إلى ستة عوائق، نوردها بتركيز كما يلي:

- 1 - عدم دقة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية لأنها مطاطة.
- 2 - الحقائق الاجتماعية إذا وجدت تخضع للتفسير الذاتي؛ وذلك لتدخل الهوى الشخصي والسياسي... الخ.
- 3 - صعوبة التحكم في الواقع الاجتماعي والسلوكية؛ نظراً لتنوع وتعدد وتدخل مكوناتها، مثل البيئة، والثقافة، والاقتصاد، والسياسة والاجتماع، والبيولوجيا.
- 4 - ارتباط التجارب والظواهر الاجتماعية، بزمان ومكان معينين؛ لأن الحدث لا يقع إلا مرة واحدة في مكان وزمان معينين.

(25) في المنهجية : 18 ن أيضاً مناهج النشر : 348 و 349 و 356 و 357.

(26) أصول البحث 249.

(27) مناهج فلاديمير : 81.

5 - الذاتية والموضوعية في الدراسات الاجتماعية والسلوكية : والمقصود انعدام الموضوعية في الجانب الذاتي من الحياة الذي هو موضوع علوم الإنسان.

6 - الدراسات الاجتماعية والسلوكية، وطرق القياس الكمية والكيفية : يعني أن الجانب الكيفي في الطبيعة، كالحرارة والبرودة، والثقل، والخفة، يعبر عنه بمقاييس كمية، أي بلغة الأرقام. وهذا غير متيسر في تحديد الاشكالات الكيفية، في علوم الإنسان كتقنياته الاجتماعية، وحالاته النفسية. الخ<sup>(28)</sup>

ومهما يكن الإشكال، فقد مضت علوم الإنسان في طريق مقاربة مناهج العلم الطبيعي : ( فهي تستعمل نفس «الأساليب» ملاحظة صبورة ودقيقة، مراقبة مراجعات متكررة، مناقشة مفتوحة، وأحياناً حتى تجربة ذكى) <sup>(29)</sup> وتلك هي مجلخصائص المنهج التجاربي<sup>(30)</sup>.

إلا أن تقدم العلوم الطبيعية، مع بداية القرن العشرين، ألغى كثيراً من ثوابت (العلم القديم) على حد تعبير العالمين «روبيرت م. أغروس، وجورج ن . ستانسيو» الذي عرف أوج ازدهاره في القرن التاسع عشر، يقول هذان العالمان الأمريكييان : «وأحرز القرن العشرون بالفعل فتوحات باهزة ولكنها لم تكن بأي حال من النوع المتوقع، فالاكتشافات الجديدة، لم تكمل فيزياء نيوتون، بل أطاحت بها»<sup>(31)</sup>. مما شكل ضربة لما أسمياه بـ(المادية المنهجية)<sup>(32)</sup>. ذلك أن «النظرة القديمة لا تتضمن إلا المادة، والقوانين الطبيعية، أما النظرة العلمية الجديدة فمن المحم علىها أن تتضمن المادة. والقوانين الطبيعية والعقل»<sup>(33)</sup> لأن الثورة العلمية التي حدثت في «فيزياء الجسيمات، قدمت من المادة العلمية، ما لا يمكن إخضاعه للتجربة فبعدما أثبتت «إيرنست رذرфорد عام 1911م» «أن الذرة تتكون من نواة مقتناهية الصغر، يحيط بها حشد من الإلكترونات»<sup>(34)</sup> بدأت المصووبة في تفسير تركيب الذرة، استناداً إلى فيزياء نيوتون، تتجلى بشكل جدي<sup>(35)</sup> خاصه وأن (الإلكترون) تصعب ملاحظته حتى بالمجهر الذري !

---

(28) أصول البحث 249 إلى 252. وقد حاول الدكتور أحمد بدر إبطال كل هذه العوائق ن أيضاً ما أورده الدكتور فاخر عاقل في (أسس البحث)، 20-17.

(29) مناهج فلايدمير 81-80.

(30) أصول البحث 210.

(31) العلم في منظوره الجديد : 21.

(32) نفس : 20.

(33) نفسه : 22.

(34) نفسه : 21.

(35) نفسه : 21.

فكيف إذن يتم إخضاع مثل هذا الموضوع للتجربة ؟ وعليه، فقد أعلن العالم الفيزيائي أينشتاين أحد رواد (النظرية العلمية الجديدة) «أنه لا سبيل يؤدي للوصول، من التجربة، إلى نظرية»<sup>(36) !!!</sup>

وهكذا بدأت العلوم الطبيعية، تعود لقتستهم المنهج الرياضي، المبني على الاستدلال العقلي، وهو ما يفتح الباب أمام تدخل الذات في الموضوع. ولكن رغم ذلك، أي رغم اقتراب العلم الطبيعي من العلم الإنساني، ورغم الاقتباس المنهجي لهذا من ذاك، فإن علوم الإنسان في الغرب مازالت أوغل في الذاتية، لأن الدارس والمدروس في نهاية المطاف، هو الإنسان، ولا هممانة لرفع تورطه الشعوري أو اللاشعوري في الملاحظة والتحليل والتأويل!

### ثانياً : المسالة المنهجية لقضايا الإنسان في العلوم الشرعية :

بعد هذا العرض المركز، للإشكال المنهجية في العلوم الإنسانية، لدى الغرب، يمكن الآن طرح السؤال التالي :

إلى أي حد يمكن تشكيل عائق (الذاتية) في الجانب الإنساني من العلوم الشرعية؟ بل هل يمكن الحديث عن فشل (الضبط المنهجي) في إطارها، بسبب العائق المذكور؟ إن الإنسان هو أحد مواضيع العلوم الشرعية، وإذا بدا أنها تنتصر إلى غير ذلك أحياناً - كما في التفسير مثلاً - فإن المقصود الأصلي في نهاية المطاف، هو الإنسان، لأن الشريعة الإسلامية، إنما جاءت لصالح العباد، في المعاش والمعاد، كما قرره غير واحد من العلماء<sup>(37)</sup>.

فإذا كان المقصود بالعلوم الإنسانية، أنها الدراسات التي تدرس الإنسان فرداً وجماعة، من أجل مصلحته، وتطویر حياته نحو الأفضل، فإن العلوم الشرعية أكثر (إنسانية) من العلوم الإنسانية، ولا نظن أن هذه الأخيرة قد حققت كثيراً، مما قامت من أجله، بل ما زالت عاجزة عن تفسير، وتوجيهه أغلب قضايا الإنسان، بينما العلوم الشرعية، قد خاضت تجربة تاريخية، طيلة عدة قرون، وجهت فيها الأمة الإسلامية توجيهاً محكماً راشداً، فأوجدت المجتمع الذي تعايش فيه المسلم، والنصراني، واليهودي بالعدل. إلى أن أجبرت الأمة على التخلّي عن علومها تلك.

بيد أن العلوم الشرعية، رغم أنها (إنسانية) في مقاصدها، فهي ربانية في منطلقاتها، وهذا سر تميزها، وسبب نجاتها من كثير مما تتخبط فيه العلوم الإنسانية من عوائق منهجية.

(36) في مناهج البحث العلمي : 8 (عالم الفكر).

(37) ن . مثلاً المواقفات 6/2

وعليه ، فقد وجب أن نعرف الأن وضعية (الظاهرة الإنسانية) ، في العلوم الشرعية ، إزاء أخطر ما عرفته من عوائق منهجية في العلوم الإنسانية ، كما أوردناها سالفاً ، مختزلين إياها في أربع قضايا :

١ - عائق الذاتية : وهو يتجلّى في اتباع الهوى لدى دراسة الظواهر ، والحكم عليها من جهة ، وفي تداخل الذات والموضوع ، لأنهما واحد ، فتحجب الرؤية الواضحة المستقلة ، من جهة أخرى .

ونحن نذكر ، ه هنا أن علماء الإسلام لم يكونوا يغيبون (الضابط التعبدي) في أبحاثهم ، ودراستهم على الإجمال ، ومن شذ عن ذلك سقطت عدالته بين المسلمين فلم يأخذ عنه أحد !

والضابط التعبدي هو أضمن وسيلة لتجرد العالم عن داعية هواء ، حتى إذا حكم حكم بالعدل ، والنصوص القرآنية ، والحديثية ، الداعية إلى التزام العدل ، و القسط ، والقصد في الأمور كلها ، مستفيضة جداً ، ويكتفي هنا قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ولو علم أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً ، فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعذلوا ، و إن تلوا ، أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً »<sup>(38)</sup> ومثل هذا كثير<sup>(39)</sup> .

وهكذا كانت الاستجابة (للموضوعية العلمية) ، في البحث العلمي ، لدى المسلمين استجابة طبيعية ، لأنها تنبع من قناعة التعبيد ، وهي قناعة مبنية على صفاء النية ، وتجردها لله ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ولكي نبرهن بالدليل القاطع على صحة هذا المعنى نضرب أمثلة من واقع البحث العلمي في الإسلام ، حتى يتتبّع لنا ، من خلال التجربة التاريخية ، ما بلغته صروح النزاهة ، وال الموضوعية ، من تقدم ، لم يزال يشكل لدى الغرب ، حلماً علمياً أقرب إلى المستحيل ! يقول الدكتور فاروق حمادة : « إن هذا المنهج الذي هيمن على الأمة الإسلامية أثبتَ فبعث فيها روح الحياة الفاضلة المثلث ، جعل أهله متجردين من ذواتهم ، وأهلوتهم ، وشهوتها ، فأحببوا لله ، وأبلغوا لله (...) فإذا قابل المسلم ، بالأمس ، ابنه وأباه وعمه وأخاه ، في معركة السلاح والستنان ، فإنه اليوم يقابلهم في ميدان العلم والمعرفة ، فيتهمه بأنه غير أهل لأخذ العلم عنه (...) دون أن تقنعه غريزة المحبة ، أو عاطفة الآباء ،

(38) النساء : 134.

(39) ن : مادة (عدل) و (قسط) في المعجم المفهرس للفاظ القرآن الكريم .

أو اعتراف البنوة، أو عذر العاذلين، لأن العقيدة ضبّطت مشاعرهم، وخشية الله أحكمت تصرفاتهم، فأنخلصوا بعهدهم لربهم سبحانه، ولنبيهم صلّى الله عليه وسلم (... ) فبالامس أعلنتها الإمام علي بن المديني، أستاذ البخاري أمير المؤمنين في الحديث، على رؤوس الاشهاد، عندما سئل عن أبيه، فأجاب : إنّ الدين، وإن أبي ضعيف في الحديث، وتركها أبو داود السجستاني صاحب السنن، كلمة باقية في الوارثين، عندما سئل عن ابنه العالم عبد الله، فقال لهم: إنّ ابني كذاب، ومن البلاء أن يطلب للقضاء !<sup>(40)</sup>

والنصوص العلمية المصدرية في هذا المعنى كثيرة جداً، لولا خشية الاطالة لأقضنا فيها<sup>(41)</sup>

هذا فيما يتعلق بحكم الذات على الظاهرة الإنسانية، ودراستها بتجربة، ونحن هنا لم نضع التفصيلات، وإنما المقصود عندنا في هذا الكتاب هو محاولة وضع الأصول المنهجية واستنباطها من التراث الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالتدخل الطبيعي، (اللإرادي)، بين الذات والموضوع كما تقدم، فهذا للإسلام فيه ضوابط أخرى، ومواضع عجيبة، لا تتيسر لغير ممارس للمنهج الإسلامي في حياته الخاصة وال العامة.

وأساس المشكلة هنا، أن الذات حينما تدرس الظاهرة الإنسانية - وهي جزء منها - إنما تكون في واقع الأمر، تدرس نفسها، فكيف إذن تتخلص من شعورها للحكم على شعورها ؟ أو كيف تفسر سلوكيها، بعيداً عن الذات، وهو صادر منها ؟ فمثلاً لنفرض أن دارساً يدرس ظاهرة اجتماعية ما، ولتكن (جنوح الأحداث) أو (الفشل الدراسي)، أيستطيع أن يتخلص في حكمه على هذه، أو تلك من التأثير بتجاربه الشخصية ؟ فعلاً إن ذلك لصعب جداً. ما لم يترب على النظر في ذاته لمعرفة أسرارها وقوانينها الفطرية للسيطرة على زمامها، وهذا بالضبط ما يخوله المنهج الإسلامي للباحث المسلم.

فالانسان المسلم عموماً، يتدرّب في تعبيده على (محاسبة) نفسه، و(المحاسبة) من المقامات التربوية العظيمة في الإسلام، إنها محاولة عزل الذات عن الذات، أي محاولة تقوية (النفس اللوامة) على حساب (النفس الامارة) لأن (اللوامة) هي المسؤولة عن تربية

(40) المنهج الإسلامي: 6-7.

(41) انظرها مفصلة بمنهج توثيقي في (حركة النقد الحديثي): 2/386 إلى 2/400.

الفرد، على النقد الذاتي، أما (الأمارة) فتعني إخضاع الواقع للنظر الشهواني، وتفسير السلوك الذاتي إزاءه بما يرضي الشهوة ا

إن علمين جليلين في الإسلام هما (مقاصد الشريعة)، و(التصوف السنوي) يتکفلان بضبط النفس، وتدريبها، بواسطة القواعد العلمية والشعائر التعبدية، قصد البلوغ إلى درجة الاستقلال، أي استقلال الذات عن الذات، حيث تفتقى النفس عن شهود ذاتها، أي شهواتها، وتبقى بشهود الحقيقة العلمية وحدها فقط ! إن الباحث المسلم، عند محاكمته للظاهرة الإنسانية، يمكنه ألا يتاثر بالذات وكأن غيرها هو الذي يحاكم ويدرس، لأن عناصر التأثير فيه، قد فنتت في قصد شهود الحقيقة، كما هي دون زيادة أو نقصان. ذلك أنه إنما ينظر إليها بنور الله، يقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) <sup>(42)</sup>.

وفي الحديث القدسي : و « ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنواشف حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ..» الحديث <sup>(43)</sup>. تلك معان لن يدركها على حقيقتها إلا من ذاقها، أي الذي صاغ المنهج الإسلامي عقله وقلبه.

وباختصار، فالباحث المسلم أقدر من غيره على التخلص من ذاته، ولذلك فهو أقدر على إدراك الأشياء مهما التصقت به إدراكاً سليماً، لا تشوبه الاسقطات.

**2 - صعوبة التحكم في الظاهرة الإنسانية :** إما لتركيبها المعقد، أو لتفريدها في الزمان والمكان، فالظاهرة الإنسانية - كما أسلفنا - متداخلة العناصر، بين ما هو اقتصادي، واجتماعي، ونفسي وسياسي.. الخ. ولذلك يصعب فصلها بدقة، وعزلها للحكم عليها، وقد رد أحمد بدر على هذا بكون «الاستقبل سيكشف لنا من غير شك، قوانين كثيرة، تعتمد على الأسلوب العلمي السليم، الذي يجمع بين الاستقراء والاستدلال» <sup>(44)</sup>.

بيد أننا نقول : إن لنا في المناهج العلمية المطبقة في العلوم الشرعية منطلقات جد متطرورة ودقيقة تعنى بضبط الظواهر الإنسانية وعزلها، ودراستها، بشكل علمي متميز، رغم تشابكها ومتداخلها. وذلك يتجلى لدى (الأصوليين) خاصة. من خلال القواعد التالية :

(42) الأنفال : 29.

(43) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق.

(44) أصول البحث : 251.

## ١- تقييم المناط :

فالتنقيح هو التهذيب والتشذيب، والمناط هو العلة، والمراد هو : «أن يكون هناك علة للحكم، قد تستفاد من مجموع ما اشتمل عليه، فيتعرف الوصف الذي يصلح علة، من بين هذه الأوصاف، ويستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب، حتى ينتهي المجتهد إلى الوصف المناسب الذي يصلح علة»<sup>(45)</sup> والمقصود من النص لدينا، هو المنهج المتبع فقط ذلك أننا قد تكون أمام ظاهرة معينة، فنحاول دراستها والحكم عليها، بيد أننا نختار أمام تداخل عناصرها، فلمعرفة الأجزاء الحقيقة التي تتراكب منها، أو لاستخلاص المقصود بالضبط، لتسليط ضوء الدراسة عليه، لابد من عملية «التنقيح» التي تشبه في طريقتها مسلك السبر والتقطيم الذي هو : «حصر الأوصاف التي توجد في الأصل، والتي تصلح للعلة في بادئ الرأي، ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقى للعلة»<sup>(46)</sup> والفرق بينهما هو أن (التنقيح) يكون حيث يدل النص على العلة، بشكل مجمل، من غير تحديد دقيق، بينما (السبر والتقطيم) لا يكون إلا عند سكوت النص على العلة مطلقاً، فتكون العملية مجردة من أي إشارة تنصية. والخلاصة أن المنهج الأصولي له قدم راسخة في تحليل الإشكالات المركبة على نحو مارأينا في هاتين العمليتين المبنيتين على الاستقراء التام، لكل عناصر الظاهرة المدروسة، ثم دراستها عنصراً عنصراً، بمنهج اختباري (تجريبي)، انطلاقاً من مبادئ ومقاييس محددة من (ظهور)، و(انضباط) و(مناسبة)، و(عموم) للحصول على حكم في المسالة، وتطبيق هذا، ليس مقتضاها على المجال الأصولي فقط، ولكن يمكن تعديته - باعتباره منهج بحث - لدراسة كل قضايا الفكر الإسلامي عامة.

ب - **تحقيق المناط** : وهو «النظر في معرفة وجوده في أحد الصور التي ينطبق عليها، ويدخل في عمومها، بعد أن تكون العلة نفسها قد عرفت بطرق المعرفة المختلفة كالعدالة، فإنها مناط الالتزام في الشهادة، ولكن كون الشخص عدلاً أو غير عدل، يعرف بتحقيق المناط، والاجتهاد الفقهي يعرف العدل من غيره»<sup>(48)</sup>. فهو هنا يكون (المعطى) حاصلاً في الذهن، فننتظر إلى مدى استجابة الواقع له لتنزيله عليه.  
إن (تحقيق المناط) قاعدة منهجية دقيقة، للبحث في صلب الواقع الاجتماعي

(45) أصول أبي زهرة : 246.

(46) مناهج النشار : 120.

(47) أصول خلاف: 68-70.

(48) أصول أبي زهرة : 246.

والإنساني، تعمل على رصد مكوناته، واستجمام عناصره، واعتباره جزءا، جزءا للخلوص إلى صورة حقيقة عن وضعه الكلي.

وقد أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إلى معنى لطيف في تحقيق المناط، وهو ما سماه بـ :

جـ - تحقيق المناط الخاص : وفي هذا تأصيل لضوابط البحث في الظاهرة الإنسانية، من حيث تفردها في الزمان والمكان. وهذا المنهج كما قال أبو اسحاق الشاطبي : «ناشيء عن نتيجة التقوى المذكورة في قوله : (إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) <sup>(49)</sup> وقد يعبر عنه بالحكمة» <sup>(50)</sup> وصورته أنه : «نظر في كل مكلف، بالنسبة إلى ما وقع عليه من الدلائل التكليفية بحيث يتعرف منه مداخل الشيطان، ومداخل الهوى، والحظوظ العاجلة، حتى يلقيها هذا المجتهد على ذلك المكلف، مقيدة بقيود التحرز من تلك المداخل، هذا بالنسبة إلى التكليف المنحتم وغيره.

ويختص غير المنحتم بوجه آخر : وهو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت. وحال دون حال، وشخص دون شخص، إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزان واحد، كما أنها في العلوم والصناعات كذلك، فرب عمل صالح يدخل بسببه على رجل ضرر، أو فترة، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى آخر، ورب عمل يكون حظ النفس، والشيطان فيه بالنسبة إلى العامل أقوى منه في عمل آخر، ويكون بريئا من ذلك في بعض الأعمال دون بعض. فصاحب هذا التحقيق الخاص، هو الذي رزق نورا يعرف به النفوس ومراميها، وتفاوت إدراكيها، وقوة تحملها للتکاليف، وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها، ويعرف التفاتاتها إلى الحظوظ العاجلة، أو عدم التفاتها، فهو يحمل على كل نفس من أحكام النصوص، ما يليق بها» <sup>(51)</sup>.

أي عبقرية منهجية هذه ؟ ألا ترى إلى هذه الدقة المتناهية، في اعتبار التداخل الحاصل في الظواهر، والحرص على وزن كل عنصر على حدة، قصد إصدار الحكم مقيدا بجميع ما ذكر ؟ إن مصيبة هذه الأمة أنها لم تعد تقرأ ذاتها، وإنما فلديها من الرصيد، ما الله وحده عالم بقيمته وحجمه <sup>(52)</sup>.

---

(49) الأنفال : 29.

(50) المواقفات : 97/4.

(51) المواقفات : 98/4.

(52) كم نحن في حاجة إلى حملة (أركيولوجية) لتشريح التراث استقراء، وتحقيقا، ودراسة، قبل أن نصدر الأحكام عما نملك أو لأنملك وحجم هذا وذاك.

إن القواعد المنهجية التي يمكن توظيفها، لضبط الظاهرة الإنسانية، وتنقیح جوهرها، وتقسیم عناصرها، كثيرة، وإنما قصدنا هنا التمثيل فقط. وإلا فقد اهتم علماء الإسلام بما هو أبعد من ذلك، مما يتعدى ضبط تداخل الظاهرة في واقعها الحاضر، إلى تداخلها بعناصر الواقع المستقبلي ! مثال ذلك ما درسه الأصوليون تحت اسم :

**د - النظر في الحالات** : يقول أبو إسحاق الشاطبي : «النظر في مآلات الأفعال»، معتبراً مقصود شرعاً، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة. وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال، الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام، إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعـاً لمصلحة فيه تستجلبـ، أو لفسدة تدرأـ، ولكن له مآل على خلاف ما قصدـ فيه، وقد يكون غير مشروعـ، لفسدة تنشـأ عنهـ، أو مصلحة تندفعـ بهـ، ولكن له مآل على خلاف ذلكـ، فإذا أطلق القولـ في الأولـ بالمشروعـيةـ، فربـما أدىـ استجلابـ المصلحةـ فيهـ إلىـ مفسدةـ، تساويـ المصلحةـ أوـ تزيدـ عليهاـ، فيكونـ هذاـ، مانعاـ منـ إطلاقـ القولـ بالمشروعـيةـ، وكذلكـ إذاـ أطلقـ القولـ فيـ الثانيـ بـعدـ المـشروعـيةـ، ربـماـ أدىـ استـدفعـ المـفسـدةـ إـلـىـ مـفـسـدةـ تـسـاويـ أوـ تـزـيدـ عـلـيـهاـ، فـلاـ يـصـحـ إـلـاقـ القـولـ بـعـدـ المـشروعـيةـ وـهـوـ مجـالـ للمـجـتـهدـ صـعـبـ المـورـدـ، إـلـاـ أـنـهـ عـذـبـ المـذاـقـ، مـحـمـودـ الغـبـ، جـارـ علىـ مقـاصـدـ الشـرـيعـةـ»<sup>(53)</sup>ـ هـذـاـ، وأـغـلـبـ ماـ أـورـدـهـ الأـصـولـيـوـنـ فيـ (ـمـسـالـكـ الـعـلـةـ)ـ منـ طـرـائـقـ<sup>(54)</sup>ـ يـصـلـحــ إـمـاـ اـقـتـبـاسـاـ، أـوـ تـطـوـيرـاـ لـبـنـاءـ منـهـجـ دـقـيقـ لـضـبـطـ الـظـاهـرـةـ الـإـنسـانـيـةـ، وـحـصـرـهاـ قـصـدـ درـاستـهاـ.

أضـفـ إـلـىـ ذـلـكـ، أـنـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، أـمـرـ بـالـاعـتـبـارـ بـسـنـ اللـهـ فـيـ الـكـونـ، الـتـيـ إـذـاـ تمـ استـنبـاطـهـ، أـمـكـنـ التـحـكـمـ أـكـثـرـ، فـيـ مـخـتـلـفـ الـظـواـهـرـ الـمـتـغـيرـةـ، لـأـنـاـ قـوـانـينـ عـامـةـ ثـابـتـةـ، قـالـ تـعـالـىـ :ـ «ـفـلـنـ تـجـدـ لـسـنـ اللـهـ تـبـدـيـلاـ، وـلـنـ تـجـدـ لـسـنـ اللـهـ تـحـوـيلاـ»<sup>(55)</sup>ـ وـقـالـ سـبـحـانـهـ :ـ «ـقـدـ خـلـتـ مـنـ قـبـلـكـمـ سـنـ، فـسـيـرـوـاـ فـيـ الـأـرـضـ فـانـظـرـوـاـ، كـيـفـ كـانـ عـاقـبةـ الـكـذـبـيـنـ»<sup>(56)</sup>ـ فـعـالـيـنـاـ إـلـىـ النـظـرـ وـالـسـتـنبـاطـ وـالـاـكـتـشـافـ.

(53) الموافقـاتـ :ـ 194/4ـ - 195ـ.

(54) عـدـ الـإـسـتـازـ الـعـرـبـيـ الـلـوـهـ ،ـ أـحـدـيـ عـشـرـةـ طـرـيقـةـ، أـهـمـ مـاـ يـنـاسـبـ الـقـامـ مـنـهـ :ـ السـبـرـ وـالـتـقـسـيمـ وـالـمـنـاسـبـةـ وـالـشـبـهـ، وـالـدـوـرـانـ، وـالـطـرـدـ، وـتـنـقـيـحـ الـمـنـاطـ، وـإـلـقاءـ الـفـارـقـ .ـ نـ أـصـولـ الـفـقـهـ :ـ مـنـ 174ـ إـلـىـ 195ـ.

(55) فـاطـرـ :ـ 43-44ـ.

(56) آلـ عـمـرـانـ :ـ 137ـ .

### 3 - الليونة الاصطلاحية :

أما بالنسبة لهذا العائق، الذي يعرقل تقدم علوم الانسان في الغرب، فإننا نقول : إنه بالنسبة للعلوم الشرعية موجود بشكل آخر، فإذا كانت علوم الانسان مطاطة بطبعيتها، غير دقيقة في ظواهرها، ولذلك كانت مصطلحاتها منها وإليها، فإن العلوم الشرعية دقيقة جداً، لأنها علوم تقييدية في أغلبها، وأنها تحاول فهم الظواهر من منطلقات ثابتة، لا تتحول ولا تتبدل، وهي النصوص القطعية، والصحيحة، بيد أن الفهم إنما يكون بواسطة الاجتهاد طبعاً، تحريراً وتنقيحاً، وتحقيقاً. ولذلك كانت الدقة المصطلحية عند علماء الاسلام، راسخة جداً خاصة لدى المحدثين : رواة ونقاداً، وكذلك الأمر بالنسبة للأصوليين والفقهاء، وتحرير المفاهيم التي تكون محل خلاف، من المباحث المشهورة لديهم جميعاً، وإنما الذي تحتاجه في علومنا الشرعية - كما سنفصل إن شاء الله - هو الفهم السليم لمصطلحاتنا، لأن بعد الهوة بيننا وبينها - بسبب انقطاع سلسلة الاجتهاد في إطارها، وعملية التجهيل والتشويه، التي مارسها التعليم الاستعماري ضدها - كل ذلك جعلنا لا نصل بشكل دقيق، إلى مقاصد المصطلح الشرعي، في كثير من مجالاته. وعليه، فالعلة فيما نحن، وليس فيه هو. وهذا جوهر الخلاف بين الاصطلاح الشرعي، والاصطلاح الانساني الذي ترجع علل الاصطلاحية إلى ذات العلم، أكثر مما ترجع إلى ذات العالم!

### 4 - القياس الكمي لما هو كيفي :

وهذه مغالطة كبيرة، تسبب عائقاً وهاماً للعلوم الانسانية بسبب لهاـث علمائـها وراء المـناهج الطـبيعـية، استـجـابة لـلـانـبهـار بـنـتـائـجـها الـكـبـيرـة ! فـمـالـتـ كـثـيرـ من المـدارـسـ، إـلـى اـعـتـبـارـ الـظـاهـرـةـ الـإـنـسـانـيـةـ ظـاهـرـةـ مـادـيـةـ<sup>(57)</sup>. وـعـلـيـهـ فـيـجـبـ إـذـنـ أـنـ تـقـاسـ بـمـيزـانـ الـحـرـارـةـ، أـوـ بـعـدـ السـرـعـةـ أـوـ الـكـهـرـبـاءـ ! إـنـ الـظـاهـرـةـ الـإـنـسـانـيـةـ، مـهـماـ دـقـقـنـاـ فـيـ مـنـاهـجـ الـبـحـثـ فـيـهـاـ، سـتـبـقـيـ إـنـسـانـيـةـ، وـمـنـ الـخـطـأـ المـنهـجـيـ ذـاتـهـ، أـنـ تـخـضـعـ بـشـكـلـ حـرـفيـ لـلـمـنـاهـجـ الطـبـيعـيـةـ، لـأـنـ الـفـردـ أـوـ الـجـمـاعـةـ، مـاـ كـانـاـ، وـلـنـ يـكـونـاـ، فـيـ يـوـمـ مـنـ الـأـيـامـ، قـطـعـةـ حـجـرـ أـوـ مـعـدـنـ، أـوـ شـرـيقـةـ لـحـمـ أـوـ عـظـمـ، تـدـخـلـ تـحـتـ الـمـجـهـرـ، وـتـحلـ فـيـ الـمـخـبـرـ، لـأـنـ النـفـسـ الـإـنـسـانـيـةـ مـرـكـبـةـ مـنـ عـوـالـمـ لـاـ يـحـصـيـ أـفـاقـهـاـ إـلـاـ خـالـقـهـاـ.

صـحـيـحـ أـنـ يـجـبـ الـاستـفـادـةـ مـنـ الـمـنـاهـجـ الطـبـيعـيـةـ، وـلـكـ بـمـاـ يـنـاسـبـ الـظـاهـرـةـ . الـإـنـسـانـيـةـ، فـالـعـدـ الـكـمـيـ لـلـكـيـفـيـ مـثـلاـ، ظـاهـرـةـ الـأـمـيـةـ فـيـ بـلـدـ مـاـ، كـقـوـلـكـ : إـنـ نـسـبةـ 70%

(57) مـثـلاـ الـمـدـرـسـةـ الـوـضـعـيـةـ، الـمـدـرـسـةـ الـمـيكـانـيـكـيـةـ، وـالـمـدـرـسـةـ الـمـارـكـسـيـةـ .

من سكان قطر كذا، لا يقرؤون ولا يكتبون، هو أولاً رقم تقريري، ولن يكون قطعياً لأسباب كثيرة، يرجع أغلبها إلى مسؤولية التعامل الواضح، مع الإنسان، ثم هو ثانياً - لا يفيد إلا بقدر ما يعطي من نتائج كيفية في نهاية الأمر، لأنه دليل ظني على مستوى التفكير في ذلك القطر، ومستوى العيش، ومستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية... الخ.

فالعلوم الإنسانية هي بطبيعتها كيفية، وأصول البحث فيها، ستبقى كذلك، مهما اعتمدت من وسائل كمية، وتقرير هذا - في نظرنا - أولى من انتظار اليوم الذي يتم فيه «الوصول إلى المرحلة الكمية في الدراسات الاجتماعية والسلوكية»<sup>(58)</sup> كما يتوقع د. أحمد بدر رغم حرصه على اعتبار «أن الطريقة العلمية السليمة، هي تلك التي تستخدم كلاماً من الاستقراء، والاستدلال»<sup>(59)</sup>.

أما فيما يخص العلوم الشرعية، فهي حيثما تتعلق بالجانب الانساني، أدق وأضبط من علوم الإنسان بمعناها، وأدواتها المنهجية، ومنطقاتها المذهبية، ومع ذلك فإننا ندعوا إلى الاستفادة من المنهجية الطبيعية في طرائقها الكمية في حدود ما تحتمله (العلمية)، وبعيداً عن الفلو الذي قد يؤدي إلى اعتبارها قطعاً ميكانيكية، لا روح فيها ولا نفس.

. 252 (58) أصول البحث :

. 252 (59) نفسه،



**الفصل الثاني :**

**تصنيف المناهج العلمية  
في العلوم الشرعية**



## **تمهيد: تصنیفات المناهج العلمية.**

اختلف تصنيف مناهج البحث من دارس لآخر، إما بسبب اختلاف المجالات العلمية، التي درست في إطارها، كما هو الشأن بالنسبة لمناهج البحث الأدبي مع مناهج البحث الاجتماعي أو النفسي، أو العلمي ... وإما بسبب «تبني بعضهم لمناهج نموذجية رئيسية، واعتبار المناهج الأخرى جزئية، متفرعة من المناهج النموذجية، كما قد يعتبر هؤلاء - أو غيرهم - بعض المناهج مجرد أدوات، أو أنواع للبحث ولن يستدعيها»<sup>(1)</sup>.

وقد أورد الدكتور بدر عدة تصنیفات لمؤلفين غربيين وأخرين عرب، كتصنيف (هوبيتني)، الذي جعل المناهج سبعة<sup>(2)</sup> وهي :

1- **المنهج الوصفي** : ويتضمن المسع ودراسة الحالة، وتحليل الوظائف، والوصف المستمر على فترات، والبحث المكتبي والتوثيق.

وهو منهج «يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها، وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات مقبولة»<sup>(3)</sup>.

2- **المنهج التاريخي** : وهو يعتمد على التوثيق، والتفسير، للحقائق التاريخية.

3- **المنهج التجاريبي** : وعناصره : الملاحظة، ثم الفرض، ثم التجربة، ثم التعميم أو القانون.

4- **البحث الفلسفى** : وهو يهدف إلى تعميق النظرة وشموليتها.

5- **البحث التنبؤى** : وهو الدراسة المستقبلية.

6- **البحث الاجتماعي** : وهو الذي يختص بالظاهرة الاجتماعية.

7- **البحث الإبداعي** : وهو الذي يعني بعملية الإبداع، في العلم، والفن، والأدب، وأسبابها.

وقد جعل (ماركىز) المناهج ستة<sup>(4)</sup> ذكر منها ما ذكره (هوبيتني). عدا منهجه

(1) أصول البحث : 181.

(2) أصول البحث : 181 الى 183.

(3) أصول البحث : 182.

(4) أصول البحث : 183.

الوصفي، والتنبؤي، والاجتماعي، والإبداع، مستبدلاً إياها بمنهج دراسة الحالة، والمسح، والمنهج الانثروبولوجي الذي يعني بدراسة القبائل والعشائر.

أما (جود) و(سكيتكس) فقد جعلاها ستة أيضاً<sup>(5)</sup> مخالفين ما اعتبره (هويتني) و(ماركيز) على حد سواء، إلا أنهما لم يخرجا عما أورده أولئك.

كما جعلها (محمد طلعت عيسى) ستة كذلك<sup>(6)</sup> مضيفاً إلى بعض ما ذكر : المنهج الاحصائي، والمنهج المقارن.

أما بالنسبة لعبد الرحمن بدوي فقد قسمها إلى ثلاثة<sup>(7)</sup> وهي :

1 - المنهج الاستدلالي، أو الرياضي « الذي نسير فيه من مبدأ إلى قضايا تنتق عنه بالضرورة، دون التجاء إلى التجربة، وهو منهج العلوم الرياضية خصوصاً »<sup>(8)</sup>.  
2 - المنهج التجريبي.

3 - المنهج الاستردادي، أو المنهج التاريخي.

كما أنه احتمل إضافة منهج رابع « هو المنهج الجدلية الذي يحدد منهج التناظر، والتحاور في الجماعات العلمية، أو في المناقشات العلمية على اختلافها، و لا يمكن هذا المنهج أن يأتي بثمار حقيقة إلا إذا أسعده المناهج الثلاثة السابقة »<sup>(9)</sup> ولذلك لم يعتبره منهجاراً بـها مستقلأ، فاقتصر في كتابه على تفصيل الثلاثة الأولى فقط.  
وأما (محمود قاسم) فصنفها، حسب مجالاتها العلمية إلى أربعة<sup>(10)</sup>، هي :

1 - منهج البحث في الرياضيات.

2 - منهج البحث في العلوم الطبيعية.

3 - منهج البحث في علم الاجتماع.

4 - منهج البحث في التاريخ.

بينما جعلها الدكتور أحمد بدر خمسة، مختارة مما ذكر<sup>(11)</sup>. أما الدكتور عمر الطالب، فقد جعل (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة)، خمسة هي : المنهج التاريخي،

(5) أصول البحث : 184 - 185.

(6) أصول البحث : 185.

(7) مناهج بدوي : 18.

(8) مناهج بدوي : 18.

(9) مناهج بدوي : 19.

(10) أصول البحث : 185 - 186.

(11) أصول البحث : 186.

والمنهج النفسي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج التوفيقى، والمنهج البنوى<sup>(12)</sup>، أما الدكتور رشدى فكار، فقد صنف المناهج مطلقاً إلى ثلاثة هي :

١- **المنهج التارىخى**<sup>(13)</sup> : وقد قسمه بدوره، إلى قسمين، من حيث الاستعمال.

- أولاً : (المنهج التارىخى كطريقة بحث) : وهو الذى يعنى بالتاريخ للعلوم جميعها، عبر التساؤلات الثلاثة : كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟

- ثانياً : (المنهج التارىخى كقدرة شرح) : وهذا يخص الدراسات التاريخية، وقد ميز فيه بين ثلاثة مستويات :

أ - (منهج المؤرخ) الذى «يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلاسل والاسترسال للأفعال، والأفكار، عبر التاريخ، فهو منهج رصدى»<sup>(14)</sup>.

ب - (منهج عالم التاريخ) الذى يهدف إلى «تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تفاصيل المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتقاماتهم»<sup>(15)</sup>.

ج - (فلسفة التاريخ) التي تعنى بـ «تحليل الواقع والأحداث الصحيحة»<sup>(16)</sup>.

٢- **المنهج السسيولوجي**<sup>(17)</sup> : ويفترضه في ثلاثة اتجاهات هي :

أ - البنوية الوظيفية .

ب - الجدلية المادية .

ج - الجدلية الامبريقية : (الواقعية)

٣- **المنهج التحليلي**<sup>(18)</sup>: وهو يهتم بدراسة «العلوم التي تعتمد على قواعد وأنساق في التحليل، كمثال العلوم اللغوية (...). هذا المنهج الذي تتبنى العلوم الاجتماعية الخاصة، ينطلق من استيعاب القاعدة، أو النسق، ثم استيعاب الظاهرة، أو القضية موضوع البحث، ثم محاولة تحليل الظاهرة، أو القضية على ضوء القاعدة أو النسق

(12) تلك هي الفصول الخمسة لكتابه (مناهج الدراسات الأدبية الحديثة).

(13) في المنهجية : 23.

(14) في المنهجية : 24.

(15) نفسه : 26.

(16) نفسه : 26.

(17) نفسه : 30.

(18) في المنهجية : 42.

لاكتشاف مدى وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب، أو التخطي، أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة، أو النسق الذي انطلق منه»<sup>(19)</sup>.

هذا وقد اقترح الدكتور رشدي فكار، هذه المنهج الثلاثة خاصة، للتطبيق في الإسلاميات، وذلك أن (المنهج التاريخي كقدرة شرح) يمكن «أن يغطي الإطار الحضاري للمجتمع الإسلامي، منذ النشأة حتى اليوم»<sup>(20)</sup>، وأما (المنهج السيسiological) - خاصة (الجدلية الأمريكية) -<sup>(21)</sup> فهو صالح لدراسة (المجتمعات الإسلامية)<sup>(22)</sup>. وأما (المنهج التحليلي) فيستعمل في «العلوم الإسلامية القاعدية أو النسقية (... ) ولذلك يمكن استئناس هذا المنهج أساساً في غالبية العلوم الفقهية، والحديثية والتفسيرية، وما حول ذلك، لأنها علوم تحتكم إلى قاعدة قرآنية أو سنة، أو نسق في الاجتهاد للأئمة الأربع»<sup>(23)</sup>.

ورغم هذا التصنيف، الذي يجعل كل واحد من هذه المنهجات، خاصاً بمجال معين، فإنه يمكن لبعضها أن يستفيد من بعض. إذ «يمكن للباحث الذي تبني المنهج السيسiologicalي، أن يلجأ تسبباً للمنهج التاريخي، لتحديد النشأة، وتطور الظاهرة موضوع البحث، كما يلجأ للمنهج التحليلي، حينما تكون هناك نصوص، أو قواعد، أو مبادئ، في حاجة إلى تحليل، بالنسبة للموضوع. وكمبدأ عام للتنهيج، على الباحث أن يتبنى منهجاً أساسياً ويكمله، إذا اقتضت الضرورة بالاستعانة بمنهج، أو منهجين آخرين، بصفة تكميلية»<sup>(24)</sup>.

ولعل هذا الاقتراح الذي قدمه الدكتور رشدي فكار غير جامع، فشلة بحوث إسلامية، قد لا تجد مكانها بين المنهج الثلاثة.

فأين نضع (البحوث التحقيقية) مثلاً؟ وهي على رأس أولويات البحث العلمي في الدراسات الإسلامية؟ فلا هي (تاريخية) بالمفهوم الذي أعطاه للمنهج التاريخي، بجميع أقسامه، ولا هي (سوسيولوجية) ولا (تحليلية) بالمفاهيم التي قدمها لاقسام هذه وتلك؟

(19) نفسه، .42.

(20) نفسه : .27.

(21) نفسه : .41 و .46.

(22) نفسه : .41.

(23) نفسه : .45.

(24) في المنهجية : .47.

وأين نضع (البحوث الجماعية) و(الدراسات المقارنة) و(الدراسات التاريخية السكنوية)؟<sup>(25)</sup>

فلا منهج مما قدمه - و كما قدمه - يمكن أن يستوعب مثل هذه البحوث.

#### - التصنيف المقترن في إطار العلوم الشرعية :

و نحن هنا ، نقترح أن تصنف مناهج البحث في إطار العلوم الشرعية الى أربعة مراحل في ذلك طبيعة الدراسات الاسلامية وخصوصياتها وهي : المنهج الوصفي، والمنهج التوثيقي، والمنهج الحواري، ثم المنهج التحليلي، ولتفصيلها أفردنا كل منها، في مبحث مستقل.

---

(25) سيأتي بيان معاني هذه البحوث وتصنيفها حسب ما نقترحه من مناهج للعلوم الشرعية.

## المبحث الأول: المنهج الوصفي

والمنهج الوصفي : عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي، في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضا إخباريا، بلا تعليل، أو تفسير. ولذلك فإنه يكون في نهاية المطاف، عبارة عن دليل علمي، يهدي إلى القضايا، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الأشكالات العلمية، فيصفها كما أُو كيما، أو هما معا، بطريقة منهجية، دون أن يبدي رأيا تعليليا أو تفسيريا لوضعها وطبيعتها.

فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية، التي تخدم إشكالاً ما، أو قضية ما وعرضها عرضاً، مرتبًا ترتيباً منهجياً، وقد يكون الوصف تعبيرياً فيسمى (العرض)، أو يكون رمزاً - أي باعتماد أرقام الصفحات - فيسمى (التكشيف).

**أ- العرض :** و هو بدوره يمكن أن يصنف إلى نوعين :

١- ١ . **البحث المرجعي (الببليوغرافي) :** وهو يعني إعداد سجل علمي للإنتاج الفكري المكتوب، سواء كان مخطوطاً أو مطبوعاً<sup>(١)</sup> وهذا عمل عرفه علماء الإسلام منذ القديم، و اهتموا به في صور مختلفة، وأنجزوا منه مؤلفات قيمة، تحت اسم (الفهرست) أو (الثبت) أو (البرنامج)<sup>(٢)</sup>.

وهو عمل ضروري لكل باحث، سواء كان مبتدئاً، أو كان من الراسخين، ذلك أن العلماء الذين مارسوا البحث سنتين، يجدون أنفسهم مضطربين لمتابعة الصادرات المكتبية الجديدة ، قصد الاطلاع على ماجد في مجال اختصاصهم، وإلا صاروا عاجزين عن ملاحقة التطور العلمي في ميدانهم. كما أن التنقيب في التراث مهمة شاقة وطويلة، لضخامته أولاً، و لتدخل علومه ثانياً، إذ البحث عن المعلومات المكتبية المتعلقة بأصول الفقه مثلاً، لا تتحصر في الكتب المصنفة لذلك ابتداء، وإنما تتعداها

(١) أدخل د. أحمد بدر في ذلك جميع المسموعات و المرئيات أيضاً : ن أصول البحث 164 بيد أن هذا بالنسبة للعلوم الشرعية غير وارد لاعتمادها على التراث المكتوب أساساً .

(٢) ن ، ذلك مفصلاً في (التراث العربي) : 121إلى 149.

إلى كتب التفسير، والفقه، وعلم الكلام، وغيرها. ثم إن هذا التنقيب ذاته كثيراً ما يصل إلى الباب المسدود، حيثما نكتشف أن الكتاب الذي نبحث عنه مازال مخطوطاً، ومودعاً في مكان يصعب أو يستحيل الوصول إليه، ولذلك تكون الأعمال المرجعية، ومتابعة الصادرات الجديدة، مما قد تظهر معه مفاجآت سارة جداً، كأنبعاث كتاب كان إلى عهد قريب بالنسبة لك، من المخطوطات الصعبة المنال، أو ربما من المفقودات !

ومن هنا كان التخلص عن العمل المرجعي، ومتابعته، من المهمات للعلم والعلماء.

أما بالنسبة للباحث المبتدئ، فإن الباب الأول والأساس، لولوج البحث العلمي هو العمل المرجعي، ولهذا تكتسب البحوث المرجعية أهمية كبرى بالنسبة لطلاب (الاجازة) و(الدراسات المعمقة)، باعتبارها الباب الذي تنفتح من خلاله آفاق العلم، والمعرفة على الطالب، إن مباشرة الباحث المبتدئ للمكتبة، وتلمسه الكتب، التي تعنى مجاله العلمي، بيده، ثم تصفحه لها، لأخذ صورة عامة عنها، شكلاً ومضموناً، بالإضافة إلى البحث في الفهرس المكتبي، والفالهارس الدورية، وغيرها. كل ذلك يخلق لديه رصيداً مرجعياً، ويكسبه صناعة مكتبية هامة، ومن كليهما يستطيع اكتساب منهج علمي، لجمع المعلومات التي تهمه، بدقة، ومن غير إهدار وقت كثير، وذلك نصف البحث العلمي.

هذا ويمكن أن نصنف البحث المرجعي إلى أربعة أنواع<sup>(3)</sup> :

**- الأول : المرجعية السردية** : وهي التي تقوم على سرد المؤلفات، في علم ما، أو موضوع ما أو زمان ما أو مكان ما... الخ، بناء على ترتيب منهجي معين. مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب، كعنوانه، ومؤلفه، ومكان طبعه وتاريخه، أو ناسخه إذا كان مخطوطاً وتاريخ نسخه ورقمها في خزانته المودع فيها، وحجمه وما شابه ذلك.

**- الثاني : المرجعية الوصفية** : وهي أكثر تفصيلاً من الأولى، فزيادة على المعلومات الظاهرة للكتاب، تتطرق هنا، إلى مضمونه على الإجمال، فنصف قضاياه التي ناقشها، ومنهج المؤلف، في ذلك، وصفاً، قد يتسع ويضيق حسب الحاجة.

**- الثالث : المرجعية الموضوعية** : وهذه كذلك أكثر تفصيلاً من سابقتها، إذ - بالإضافة إلى المعلومات المذكورة آنفاً، عن الكتاب - تركز هنا، في إطار المضمون، على فكرة

---

(3) صنفه د. أحمد بدر إلى نوعين : (الببليوغرافيا التحليلية) وأدخل فيها الوصفية والنقدية و(الببليوغرافيا النسقية) وأدخل فيها الحصرية أو التعديلية والموضوعية . أصول البحث

معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية، و ذلك لخدمة موضوع ما يراد دراسته استقبلاً. فلنفرض مثلاً، أن باحثاً عزم على دراسة إشكال علمي حول (التخصصين) في أصول الفقه، فإن البحث المرجعي الذي يمهد به لذلك هو (المرجعية الموضوعية)، وذلك لأن يتبع كتب أصول الفقه، وصفاً، مع التركيز في وصف المضمون، على ما أورده المؤلف في مسألة (التخصصين).

- الرابع : **المرجعية النقدية او التقويمية** : وهنا، بالإضافة الى ما نقوم به في (المرجعية الوصفية) نعمد الى تقويم إجمالي للكتاب، بذكر مزاياه، ونقائصه. ورغم أن هذه تخرج قليلاً عن المنهج الوصفي، فقد أثرنا تصميقها ضمنه لغبطة الوصف على البحث المرجعي عموماً، ولتصدير التقويم بتقارير وصفية في هذا النوع نفسه.

#### **مصادر البحث المرجعي :**

و مصادر البحث المرجعي ، هي المعتمدات الأولى التي ينطلق منها الباحث لجمع مرجعيته المقصودة ، وإعدادها. وهي :

1) فهرس الخزان، والمكتبات العمومية، وما شابهها، كمكتبات المؤسسات، ونحوها.

2) الفهرس المطبوعة عن الكتب المطبوعة مثل<sup>(4)</sup> :

- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إلياس سركيس، ويضم عناوين الكتب الصادرة منذ ظهور الطباعة، حتى نهاية عام 1339هـ - 1919م. نشر بالقاهرة من سنة 1346هـ - إلى 1349هـ الموافق : 1930-1928م.

- فهرس مطبوعات المجمع العلمي العراقي لابراهيم أرسلان : مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد التاسع عشر : 1398هـ - 1978م.

3) الفهرس المطبوعة عن المخطوطات مثل<sup>(5)</sup> :

- المخطوطات العربية بمكتبة الاسكندرية : الجزآن الأول والثاني من إعداد ديرنبورج. باريس : 1903-1884م، والثالث من إعداد ليفي بروفنسال، باريس: 1928.

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : (علوم القرآن) للدكتور عزة حسن : دمشق 1381هـ - 1962م.

(4) ن . ذلك مفصلاً في : تحقيق التراث : 41 إلى 48 .

(5) نفسه : 77 إلى 99 .

4) فهارس المرويات، والسماعات : وهي المسماة بالبرامج والاثبات والمشيخات والفالرس، وهي كتب تراثية، مفادها أن علماء الأمة كانوا يثبتون ما رواه من كتب، عن أشياخهم، سمعاً أو إجازة، أو مناولة، أو غير ذلك، في مصنف مع إثبات الرواية، وأسانيدها، وذلك نحو: (الغنية) (فهرست شيوخ القاضي عياض) دراسة، وتحقيق محمد بن عبدالكريم، نشر الدار العربية للكتاب. تونس - ليبيا : 1388هـ - 1968م.

- وفهرست ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية المتوفى سنة 541هـ) حقه محمد أبو الأجنان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1982م.

- وفهرست ما رواه عن شيوخه من الدواعين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعرف، لأبي بكر ابن خير الأشبيلي (575هـ) (دار الآفاق الجديدة 1983م).

- وكذا برنامج شيوخ الرعيري لأبي الحسن علي بن محمد الرعيري الأشبيلي وبرنامجه الوادي أشي لمحمد بن جابر الوادي أشي.

5) كتب الطبقات والوفيات وأشباهها : وهي التي تعنى بالترجمة للعلماء، بناء على الطبقة التي عاشوا فيها، أو الاختصاص الذي اهتموا به، أو السنة التي توفوا فيها، أو نحو ذلك، وكلها غالباً ما تذكر الآثار العلمية للمترجم له، مما يفيد في العمل المرجعي، وهي مثل :

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لحمد مخلوف.

- والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي.

- والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي.

- والوفيات لياقوت الحموي، وغيرها كثيرة.

6 - معاجم المؤلفين : وهي كتب تهتم بذكر العلماء، من حيث كونهم صنفوا كتاباً، مع ذكر مصنفاتهم تلك، ومن أشهرها: معجم المؤلفين لعمرو رضا كحالة.

7 - الدوريات : وهي مجلات فصلية، أو سنوية، تعرض فيها المراجعات المختلفة، أو المتخصصة، مثل مجلة (المورد) الصادرة ببغداد، ونشرة (أخبار التراث العربي) بالقاهرة.

هذا ومن الأفضل، إعداد قائمة، بمظان البحث المرجعي، مرتبة حسب الأهمية، فإذا كان مثلاً، موضوع (المرجعية) هو : (المؤلفات الأصولية في المذهب المالكي) فلا بد إذن من إعطاء الأولوية للديباج المذهب، لابن فرحون المالكي، وشجرة النور الزكية، في طبقات المالكية لحمد مخلوف، ثم الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي ثم بعد ذلك

المصادر الأخرى العامة، مع مراعاة نفس المنهج : الأقرب فالأقرب - إذ ليس من المعقول هنا، أن يبدأ المرء البحث انطلاقاً من كتاب معجم الأدياء، لياقوتن الحموي مثلاً.

#### ١-٢- التقويب العلمي : وقد يكون على وجهين :

- الوجه الأول : هو تقديم صورة علمية، مما هو واقع، كوصف مادة علمية، في كتاب ما أو في مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو في قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب، وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد بكلامك بنصوص مختارة، وإما بواسطة الاستقراء التام، و ذلك بتقديمها أجمعها، في عمل ما. مثل استخراج الأحاديث المتعلقة بحجاب المرأة، من صحيح الإمام البخاري، أو من الصحيحين معاً، أو من الكتب الستة، ومثل استخراج النصوص المتعلقة بموضوع (الصلحة الشرعية) مثلاً، من خلال كتبأصول الفقه في مرحلة معينة، أو في مصنفات شخص. أو أشخاص معينين، ولابد لمثل هذه الأعمال أن تعرض مصنفة تصنيفها منهجياً، يختلف حسب طبيعة المادة المستخرجة، وحسب الغرض الذي استخرجت له.

و الحقيقة أن بين التقرير العلمي - بهذا المعنى - وبين (المرجعية الموضوعية ) تداخل، إلا أن الفارق الأساسي ، هو كون جوهر إشكال هذه مبنياً على معرفة المعلومات المرجعية المتعلقة بمجموعة من الكتب. ووصف المادة الموضوعية منها، يرد في سياق الوصف المرجعي للكتاب. ولذلك فإنه يكون - بالنسبة للتقرير العلمي - أكثر احتصاراً واختزالاً . ذلك أن هذا الأخير مبني على إشكال مختلف هو المادة الموضوعية نفسها، أي أن الأساس في هذا النوع من البحوث هو إعداد وصف موسع مفصل لمادة علمية ما، عند شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو في كتاب أو مجموعة من الكتب، أو في قرن أو عدة قرون، ومن هنا يقوم وصف المادة في التقرير العلمي على جوانب مختلفة. كالحجم من حيث القلة أو الكثرة، والإيجاز أو الإسهاب، وكالطبيعة من حيث الصعوبة أو السهولة، والتاثير بهذا العلم أو ذاك، وكالمنهج من حيث طريقة البحث والاستدلال والبرهنة والاستنتاج، ومن حيث طريقة التقديم والعرض ... الخ. فجوهر البحث إذن، يكون هو المادة العلمية المعينة من مضمون المصنفات. مما ينتج عنه تضاؤل مساحة المعلومات المرجعية في البحث. وعدم جوهريتها. هذا إذا كان التقرير العلمي مبنياً على (الانتخاب)، أما إذا كان (استقرارياً)، فلا تداخل أصلاد.

و هذه بحوث - إذا كانت متعلقة بالتراث - أصلح ما تكون لطلاب الإجازة، إذ فيها من

الفائدة بالنسبة لهم الشيء الكثير، ذلك أنهم من جهة أولى يتدرّبون على فهم النص القديم بمعاشرته، ومواجهته، وهذه خاصية قلت في هذا الزمان، وهم بذلك من جهة ثانية، يكتسبون ملامة نقدية، لطيفة إذ يتدرّبون على التمييز بين النص الصالح للاستخراج، والنص الذي لا يعني الموضوع المقصود في شيء. وقيمة هذا لا يعرفها إلا من ذاقها، وعلم مزالقها، و(التصنيف) بعد ذلك فن وصناعة، لا يتمكّن من إتقانه، وإنحسانه إلا بمثل هذه البحوث.

- الوجه الثاني : وهو تقديم صورة علمية، عما هو متوقع : ويدخل تحته كل التقارير العلمية، التي تقدم لتسجيل الرسائل، والأطروحة الجامعية، ورغم أن هذا، يضم أوصافاً عما هو واقع، كوصف المادة العلمية على الإجمال، ووصف (المرجعية) المقترحة، فإنه يهدف في نهاية المطاف إلى ما هو متوقع، ولذلك يلزم أن يضم التقرير العلمي - بهذه المعنى - الأهداف التي يرمي إليها، والمنهج الذي يقترحه للإجازة بحثاً، ودراسة. فإذا كان الموضوع المقترح، نظرية تؤسس، فلا بد من إعطاء الملامع المتوقعة لها، وتفصيل المنهج المقترح لذلك، كالذى يريد بناء منزل، فهو يعلم ابتداء، من أي مادة سوف يبني، أي نوع الحجر، ونوع الإسمنت، وال الحديد المقترن، ثم كيف سيتم جمع هذا كله، وكيف سيركب، أي طريقة البناء، ثم ماهي الصورة المقترحة، التي سيؤول إليها ذلك كله، أعني هندسة المنزل داخلياً وخارجياً. والبحث العلمي كذلك بالضبط ، هو عملية بناء ، فلا بد من عرض مراحله، من البداية حتى النهاية، في التقرير العلمي المعد له.

### ب - التكشيف : أو الفهرسة :

وهو عمل وصفي، يهدف إلى وضع دليل، يتوصّل بواسطته، إلى مختلف المعلومات المذكورة ، في كتاب، أو أكثر. فيسمى كشافاً، أو فهرساً<sup>(6)</sup>.  
أما المعلومات المقصودة هنا، فهي - بالإضافة إلى المواضيع المتضمنة في الكتاب المفهرس - الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآيات الشعرية، والأمثال، والأعلام،

(6) قد يفرق البعض بين الفهرس و الكشاف فقد ذهب الدكتور أبو بكر محمود الهوش إلى «أن الكشافات عموماً تتصرف بالتحليل العميق، أكثر من الفهارس، وبينما نجد أن الكتب المفهرسة قد لا تخرج عن ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات لكل كتاب، إلا أن الكشاف قد يضم كثيراً من نقاط الوصول للموضوعات، والعناصر البibliوغرافية التي تستخدم عادة للاسترجاع في الفهارس، مثل تاريخ النشر والتاشيرين واللغات» نحو نظام عربي موحد للتکشیف : 67-68 (مجلة الناشر العربي).

والقبائل، والعلوم والكتب، والمذاهب، والطوائف، والفرق، والمصطلحات العلمية، والحيوان، والنبات، والمعادن، ومارك وغير ذلك. وتختلف الكشافات كما وكيفا باختلاف المعلومات الواردة في الكتاب، أو الكتب المفهرسة.

وقد ذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى التمييز بين نوعين من الفهارس<sup>(7)</sup> :

- الأول فهرس خاص : وهو الذي يتضمن العناوين العامة، لموضوعات الكتاب، من أبواب، وفصول، وأمثالها. وقد يفصل أكثر، فتذكرة فيه جزئيات الأبواب، و الفصول، فيسمى «الفهرس التفصيلي».

- الثاني : فهرس عام : وهو المشتمل على عدة فهارس، تتضمن كل المعلومات الواردة في الكتاب المفهرس من أعلام وكتب وغيرها ويسمى هذا «الفهرس التحليلي» وهو في هذا وذلك، لا يفرق بين الفهرس والكشف، فكلما ذكر عنده الفهرس بإطلاق، كان بمعنى الكشاف بإطلاق، بيد أن الدكتور أحمد بدر يذهب إلى التمييز بينهما في إطار (البحث المرجعي)<sup>(8)</sup>، فيرى أن الفهرسة تتعلق بإعداد قائمة كتب في موضوع ما، والتعریف بها ظاهريا فقط، بينما التکشیف یزيد على ذلك، بالتعریف بمواطن المعلومات، الواردة فيها، ولذلك فإن «الفرق بين الفهرسة والتکشیف هو فارق في الدرجة وليس فارقا في النوع»<sup>(9)</sup>، ونحن لا نرى هنا ضرورة للتمييز بينهما، فكلاهما دخيل، إذ الفهرست فارسي، والكشف لاتيني، مقابل (index)، بينما اللفظ العربي الأصيل لذلك، هو (الثبت) كما حرقه الدكتور الفضلي<sup>(10)</sup>، فاشتهر الفهرست بذهله، في القديم، بينما بدأ يشتهر الكشاف بذهله في العصر الحديث، وفي نظرني لا ضير من هذا، أو ذلك على العموم، ولا خوف من تداخل المقاصد، عند إطلاق الكشاف، أو الفهرس، على الفهرس العام، أو الخاص، لأن العادة قد جرت على تقييده بالإضافة إلى نوع محتواه، فيقال كشاف، أو فهرس الآيات القرآنية، أو كشاف الأعلام، أو كشاف المصطلحات العلمية، وقد استعمل المؤلفون، والمحققون أحدهما بمعنى الآخر كثيرا. ورفعا لأي التباس أقترح مع الدكتور الفضلي إطلاق (الكشف العام) أو (الفهرس العام) إذا قصد التکشیف الشمولي، فنقول مثلا: «الكشف العام للدر المنشور في التفسير بالتأثير للسيوطی» أما الآخر فقد تميز بالإضافة كما ذكرنا.

(7) تحقيق التراث : 202-201

(8) أصول البحث : 174 إن أيضا : ( نحو نظام عربي موحد للتکشیف ) 67-68 (الناشر العربي).

(9) أصول البحث : 174.

(10) تحقيق التراث : 200.

هذا ويمكن أن نتحدث هنا، عن كشاف من نوع آخر وهو :

- **الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية** : وهو مشروع علمي، يهدف إلى وضع دليل معجمي، للموضوعات المدرستة لدى القدماء، لتقريبها ما أمكن إلى الباحثين والمفكرين المعاصرين، فمثلاً نفتح في الكشاف على مسألة (التحسين والتقبیح العقليین) فنجده ينص على أنها درست في كتاب كذا وكتاب كذا، باب كذا، وفصل كذا. مع استقراء كل المصنفات، التي وردت بها المسألة، باختلاف مشاربها، أي سواء كانت في أصول الفقه، أو علم الكلام، أو التفسير، أو غير ذلك.

وسيأتي بحول الله تفصيل هذا المشروع في الفصل الأخير من هذا الكتاب<sup>(11)</sup>.  
أما (التكشيف) بنوعيه السابقين، فهو أصلح ما يكون لبحوث الإجازة، إذ هو على غرار (الوجه الأول من التقرير العلمي) مدرب للطالب، على معاشرة النص القديم ومهميّ له سبل امتلاك ملحة نقدية، واستنباطية، خاصة فيما يتعلق بتكتشيف المصطلحات، الذي يعتبر أدق أنواع الأعمال التكشيفية، وأعلاها، حيث يكتسب الطالب حساً مصطلحيًا، متذوقه للمصطلح، وتبيّنه للأوضاع المختلفة للفظ الواحد: ما جاء على سبيل الاصطلاح منه، وما جاء على أصله اللغوي، أو غير ذلك، بل يكفيه فائدة أنه يقوم بمعالجة المصطلحات العلمية، التي هي أوعية العلم، متذوقاً، ومتفهمًا، وناقلًا، ومصنفًا... الخ . تهييئنا لبحث ما يأتي بعد، مبنياً على ذلك.

والفرق بين (التقرير العلمي) المذكور، و(التكشيف)، هو أن الأول يقوم على وصف المادة الموضوعية أو استخراج النصوص وتصنيفها، بينما الثاني، يكتفي بسرد أرقام الصفحات التي وردت بها المعلومات المكشفة، استقراء مع تصنيفها كذلك فهو وصف يقوم على الرموز لا على التعبير.

(11) نـ. المبحث الأول : (التكشيف الموضوعي).

## المبحث الثاني: المنهج التوثيقي<sup>(١)</sup>

وهو طريقة بحث، تهدف الى تقديم حقائق التراث، جمعاً، أو تحقيقاً، أو تاريخاً.

فاللماحظ من خلال التعريف، أن المنهج التوثيقي - كما نتصوره - يجمع بين ثلاثة معان، بعضها يخدم البعض الآخر، كما يمكن الاكتفاء ببعضها دون الآخر، حسب طبيعة البحث وهدفه. وتفصيلها كما يلي :

١- الجمع : ونعني به جمع أطرااف أو أجزاء جسم علمي ما، مت坦اثرة في أحشاء التراث، وإعادة تركيبها، تركيباً علمياً، متتناسقاً.

وقد يكون هذا (المجموع) نظرية علمية، أو كتاباً ضائعاً، أو إنجازاً علمياً لشخصية تراثية ما، في مجال معين كالتفسير، أو الفقه، أو الأصول ... الخ

ذلك أن كثيراً من الكتب، التي ذكرت في مصادر التراث ضاعت، ولم يبق منها إلا نقول، وروايات ذكرت هنا وهناك، في كتب مختلفة الأعصار، والأغراض. كما أن عديداً من العلماء، برعوا في علم ما، وبرزوا فيه، بيد أنهم لم يصنفوا فيه شيئاً يذكر، إلا أنهم أملوا أمالي، وحدثوا بأحاديث في علمهم ذاك حفظتها المصادر المختلفة، وتتناقلتها مصنفات العلماء، في هذا المجال أو ذاك.

فيتحتم إذن (جمع) هذا الضائع لأهميته العلمية، تأسيساً وريادة، أو إضافة

(١) استعمل د. أحمد بدر مصطلح (المبحث الوثائقي) تعديلاً عن التأريخي لأن «البحث الوثائقي يصلح لمجالات كثيرة لا للتاريخ وحده، من هنا كان التعديل» أصول البحث 186 ونحن هنا استعملنا مصطلح (التوثيقي) بدل (الوثائقي) لأن ألمع لغة.

وتتجديداً، مما تشير إليه كتب الطبقات أو تذكره المصنفات، في مجال الكتاب المفقود<sup>(2)</sup>.

وأهم خطوات طريقة الجمع هي كالتالي :

أولاً : الاستقراء التام للمادة في مظانها : وذلك بتتبع جميع المصادر، التي ذكرت الكتاب المفقود، أو الكاتب، أو صنفت في نفس المجال العلمي، أو تطرق إلى بعض قضيائاه، بدءاً بعصر المؤلف، حتى عصر الباحث.

ونميز هنا بين فائدة الكتب، التي صنفت قبل ظهور الطباعة، والكتب التي صنفت بعد ذلك أن المؤلفات القديمة كان يغلب عليها «طابع الكم أي تراكم المعرفة، حيث جمع المعلومات، واكتساب المعارف، كانت أنداد مشكلة لعدم وجود النشر، ووسائل التوصيل، كالمجلات، والصحف، والطباعة إلى آخره، وكانت الوسيلة لاكتساب المعرفة، هي التعلم، أو قراءة مخطوطات الآخرين أو النقل، أو التلقين والنقل»<sup>(3)</sup>.

ولذلك نجد بعض المصنفين القدماء، يعمدون إلى اختصار كتب كثيرة، وتضمينها في كتاب واحد. كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للإمام السيوطي، المتوفى سنة 911 هـ الذي اشتهر بجمعه لكتب التراث، في كل المجالات<sup>(4)</sup>.

وتزداد أهمية المصدر كلما اقترب من عصر المؤلف، لأنه يكون أقرب إلى الصحة. إذ تقل نسبة التحريف والتصحيف التي عادة ما تكثر بتعذر سلسلة النقلة، والرواة، والنساخ ... الخ.

أما الكتب المعاصرة، ففائدتها هنا، تتركز خاصة في الإشارات المرجعية (الببليوغرافية) فرب باحث، يعثر على مخطوط، في المجال المذكور، فيشير إلى

(2) من أهم ما أنجز من هذا الدراسات الإسلامية تفسير سعيد بن جبير ت : 95هـ جمع دراسة رسالة أعدتها الأستاذ أحمد العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بفاس 1991-1990. وهو نموذج يحتذى في (منهجية الجمع) من حيث دقة التتبع والاستقراء الواسع لرويات سعيد، ومن حيث التركيب العلمي للمادة. وينذكر كذلك في مجال الأدب للتوضيح . ماقام به المحقق د.إحسان عباس من جمعه ل (ديوان كثيرenze) الذي لم يصل إلينا، إلا روایات متفرقة.

(3) في المنهجية: 17.

(4) قال ذ. أحمد العمراني عن كتاب (الدر المنثور في التفسير بالتأثر) للسيوطى: « نقل المادة التفسيرية المنسوبة لسعيد بن جبير عن ستة وأربعين مصدراً، وجدت فيه ما ينافى ثمانين نص، اتفق منها بمائة وسبعين نصاً ولم أجدها في غيره ! » تفسير سعيد : 10.

مكانه، أو يقوم بتحقيقه، أو يشير إلى مصادر للمادة، لا يخطر على البال أن تكون مفنة لها<sup>(5)</sup>.

ولذلك لابد في المرحلة الاستقرائية - إضافة إلى العمل المرجعي - من سؤال أهل الاختصاصات، التي تتصل بالموضوع، والاستفادة من تجاربهم العملية.

**ثانياً: التوثيق :** لابد قبل توثيق المادة من تصنيفها، أو تكميل تصنيفها ذلك أن (الجمع الاستقرائي)، عادة ما يكون عملاً، مصنفاً للمادة ، ابتداء، بواسطة عزل الجذادات مثلاً، بيد أنه تبقى هناك أمور يحتمل في تصنيفها لاشتراك أو تداخل بين معانيها، إذ تصلح لهذا القسم، كما تصلح لذلك أو نحو هذا.

فهنا لابد من إنهاء عملية التصنيف، لبحث أمور أخرى تنبني عليه، ولا تتيسر معرفتها إلا به.

ونقصد بالتصنيف، هنا، توزيع المادة العلمية، وتجزيئها حسب مقاصدها الجزئية، وضم المتشابهات، فكرة، ومطلبها، بعضها إلى بعض، فمثلاً لنفترض أن المادة المجموعة كانت في أصلها كتاباً في أصول الفقه، فإننا نقوم بعزل ما يتعلق بمباحث الأدلة، وإفراده، مما يتعلق بمباحث الحكم الشرعي، أو مباحث الاجتهاد، وهكذا حتى تتيسر العملية الثانية من هذه المرحلة، الا وهي التوثيق، ذلك أن ضم المتشابهات، بعضها إلى بعض سيكشف عن الروايات المتناقضة، أو المختلفة، معنى ومبني، أو المختلفة مبني لا معنى، وكذا الروايات المتفقة متنا المختلفة سندًا . الخ.

فكل هذا لابد له من توثيق، قبل إثباته و إلا كان العمل ناقصاً.

ولابد في التوثيق، من الاستفادة من منهج المحدثين، في النقد، ومنهج الأصوليين في التعادل والترجيح. وعليه، فإن ضوابطه العامة، يمكن أن تكون كما يلي :

أ - دراسة أسانيد الروايات<sup>(6)</sup> متى كان لها أسانيد، ومحاولة قياسها بضوابط (الحديث الصحيح)، التي هي : اتصال السند، بنقل العدل الضابط، عن مثله، من غير شذوذ، أو علة، حتى يتبيّن ما هو (صحيح) النسبة إلى المؤلف وما هو (حسنها)، أو

(5) يجب الاحتراز من إغفال ما قد يظن أنه يشير إلى الموضوع، ولو إيهاماً فالتحقق هو الحكم الفعلى فقد استخرج أحمد العراني تصوّراً تفسيرية لسعيد بن جبير من مصادر يبعد تصور احتواها عليها بادي النظر، مثل تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر الذي قال عنه الباحث : «وقد انفرد بنصر بما سجلت من آثار تفسيرية» تفسير سعيد<sup>(9)</sup>.

(6) وهو ما اصطلاح عليه في المنهج التوثيقي، أو التاريخي المعاصر بـ (النقد الخارجي). أي ما يتعلّق بنسبة الوثيقة، إلى صاحبها . ن. أصول البحث : 200 إلى 202 .

(ضعيفها)، وطبعاً يدون كل ذلك مع الإشارة إلى مراتبه في الهاشم، إلا ما تم التأكيد من كونه (موضوعاً)، أي مكتوباً على المؤلف فهذا ينبع عليه في الهاشم فقط، ولا يثبت في متن البحث.

ولابد في هذا من الرجوع إلى علم النقد الحديثي، لأن مباحثه المعمقة وقواعدة الدقيقة، كافية بمنتها بالأدوات النقدية، الكافية، وزيادة.

١-٢- دراسة متون الروايات<sup>(7)</sup> لمعرفة مقاصدها، وينبني على ذلك زيادة تأكيد من نسبتها، (صحة)، أو (ضعف)، فقد تعارض الرواية قول آخر للمؤلف صحت نسبته إليه في مجال آخر، أو ربما في نفس المجال، كما قد تعضدها وتؤكدها، بتكميل معانيها، أو ببيان مجملها، أو تخصيص عمومها، أو تقييد مطلقتها وهكذا.

كما ينبني على ذلك أيضاً، تيسير عملية تصنيف المادة، فيما لم يتيسر تصنيفه، وكذا دراستها، لن عزم على ذلك، ولابد في هذا، من الاستعانة بمباحث الدالة وقواعدها، لدى الأصوليين خاصة.

١-٣- حيث تتعدد النصوص المروية، في المعنى الواحد، وتتفق في معناها الإجمالي، فإنه يقدم النص المسند على غير المسند، وإذا كانت جميعها مسندة، قدم الأصح سندًا، وإذا استوت قيمتها في هذا، قدم الأقدم مصدرًا، وإذا اتفقت مصادرًا، قدم نص الراوي الأقرب إلى المؤلف، كتلميذه، فإن لم يكن تلميذه، فالذي عاصره، وإن لم يكن، فالذي بعده مباشرة، وهكذا.

إذا استوى الرواية، من حيث القرب إلى المؤلف، قدم النص الأكمل والأشمل<sup>(8)</sup>. فإذا تفرد الراوي المتأخر مرتبة بزيادة ، أو عضده آخر من متأخرن كذلك، فإنه يثبت نص المتقدم، ثم بعده زيادة المتأخر، ويلقى باقي النص إلى الهاشم.

١-٤- وفي حال تعارض النصوص - والتعارض لا يتحقق إلا باستواء مرتبة النصين - ففي هذه الحال، تراعي مرجحات أخرى تختلف باختلاف المجالات العلمية في الدراسات الإسلامية. وفي (الفقه) مثلاً، رواية المالكي عن المالكي أرجع من روایة

(7) وهذا ما يعرف في المنج التاريجي المعاصر أيضاً بـ (النقد الداخلي): أي ما يتعلق بمحاجتها بنـ. أصول البحث: 200 إلى 202 ، والناظر فيما كتب المعاصرون في هذا المجال، يجد أن المسلمين قد تجاوزوا عصرهم . وأما المحدثون فقد أبدعوا في النقد الخارجي بشكل مدهش حقاً . وأما الأصوليون فقد أبدعوا في النقد الداخلي بدقة متناهية.

(8) عن تفسير سعيد : 11 (بتصرف).

الحنفي أو الشافعي عنه، ورواية المالكي الفقيه عنه، أرجح من رواية المالكي المفسر  
...الخ

هذا مع إثبات جميع الروايات المرجوحة في الهاشم بطرقها، وإثبات الاختلاف  
المعنوي. أما اللغطي فيشار إليه إذا أمكن، وإذا تعدد لطول النصوص مثلاً أو كثرتها،  
فيكتفي بذكر السند والمصدر مع عبارة (بنحوه) إذا اختلفت لفظاً، و(مثله) إذا لم  
تختلف<sup>(9)</sup>.

أما إذا تفرد النص في المسألة، فإنه - طبعاً - يثبت، مسندًا كان أم غير مسند إذا  
رجحت نسبة إلى المؤلف، لأن لا يكون نفس النص، قد نسب إلى شخص آخر، بسند  
أرجع، وأقرب إلى الصحة، مما نحن بصدده.

هذا فيما يتعلق بضوابط التوثيق على الإجمال، لا على التفصيل. وعليه فلا بد  
من الإشارة إلى أن (المجموع)، إذا كان في (الحديث)، فإنه يخضع أساساً (للتتحقق)  
الحاديسي، أي بعد استقراء المادة من مصادرها، تخضع للدراسة الحديبية، لبيان قيمة  
كل رواية على حدة، (صحة) و(ضعف) وبيان طرقها واختلافاتها زيادة ونقصاً، وبيان  
عللها، وما إلى ذلك من تحقيق حديث ، لا يقوم بحقه إلا المحدثون الزاسخون<sup>(10)</sup>  
فلنفترض، أن المجموع كان كالتالي (صحيح أحمد بن حنبل) فلا بد أن يكون الجامع  
قادراً، على التمييز بين الصحيح، وغيره، بناءً على دراسة الأسانيد والمتون، متقدماً  
لعلوم الحديث من جرح وتعديل، وعلل، ورجال ...الخ، حتى يستطيع استخراج  
(الصحيح) فقط من مرويات أحمد، التي تجمع بين الصحيح والضعف. أما هنا  
- أعني ما نقصده بالتوثيق على الإجمال - فهو (تقريب) قواعد المحدثين، وغيرهم،  
للامتنان إلى نسبة المرويات إلى أصحابها في غير المجال الحديبي.

ثالثاً - إعادة التركيب : فإذا استوت المادة استقراء، وتوثيقاً، أمكن حينئذ إعادة  
تركيبها، أي بناؤها على الشكل الذي كانت عليه في أصلها. و إعادة التركيب غير  
التصنيف ؛ ذلك أن هذا الأخير، إنما يعني توزيع المادة حسب مقاصدتها، أو غير ذلك،  
بضم الأشباء، والنظائر بعضها إلى بعض. أما إعادة التركيب، فهي أعلى من ذلك،  
وأدق، لأنها تعنى (بنظم) المادة في (النسق العلمي)، أو (الهيكل العلمي) الذي وضعنا

(9) عن تفسير سعيد : 11 ( بتصرف ).

(10) ولذلك فابتداً لاترى لغير المحدث ، أو طالب الحديث ، أن يقوم ب (جمع حديسي)؛ لما يتطلب  
ذلك ، من معرفة دقيقة بعلوم الحديث ، ومصطلحه ، لا تتوفر إلا للمختص.

فيه، فمثلاً، إذا كان (المجموع) (نظريّة)، فلا بد من إعادة تركيبها : أي بناء أجزائها، وربما خالف هذا، ترتيبها في (التصنيف) الذي كانت عليه، بعد استقرارها من مظانها. إننا، هنا في (إعادة التركيب) نحاول أن نقدم النظريّة أقرب ما تكون إلى الشكل الهندسي، الذي تركها عليه المؤلّف. وكذلك الأمر إذا كان المجموع كتاباً مفقوداً، فلا بد من الاجتهاد، لجعل المادة، أقرب ما تكون إلى أصولها الترکيبيّة، التي عرضها بها صاحبها، وإذا كان أمالي غير منتظمة، أو نحو ذلك، فلا بد من انتظامها، بما يناسبها ، ومحاولة عرضها على الوجه الأحسن، والأكمل ما أمكن، وقد تختلف إعادة التركيب دقة، وصعوبة، حسب نوع المادة المجموعـة، فنجدـها تدقـ أكثرـ إذا تعلـقـ الأمـرـ بـنظـريـةـ ماـ، لأنـ النـظـريـةـ مـهـماـ كـانـتـ بـسـيـطـةـ، تـنـطـلـبـ جـهـداـ أـكـثـرـ مـنـ أيـ شـيـءـ لإـعادـةـ بـنـائـهاـ، خـاصـةـ إـذـ لـمـ يـكـنـ يـعـلـمـ عـنـ أـصـولـهاـ التـرـكـيـبـيـةـ شـيـءـ، وإنـماـ المـعـولـ عـلـىـ مـضـامـينـ المـادـةـ، كـجـمـعـ نـظـريـةـ فـيـ الـفـقـهـ، أـثـرـتـ مـفـرـقـةـ الـأـجـزـاءـ عـنـ صـاحـبـهاـ أوـ فـيـ الـأـصـولـ، أوـ عـلـومـ الـقـرـآنـ أوـ التـفـسـيرـ، فـلـنـفـرـضـ مـثـلاـ أـنـ كـتـابـ الـمـوـافـقـاتـ للـشـاطـبـيـ، لـمـ يـصـلـ إـلـيـنـاـ، إـلـاـ نـصـوـمـاـ مـوـزـعـةـ بـيـنـ كـتـبـ أـصـولـ الـفـقـهـ، وـغـيـرـهـ، فـعـمـلـيـةـ بـنـاءـ (نظـريـةـ المـقـاصـدـ) كـمـاـ بـنـائـهاـ صـاحـبـهاـ لـنـ تـعـلـمـ إـلـاـ مـنـ خـلـالـ إـشـارـاتـ النـصـوـمـ الـمـجـمـوـعـةـ، أوـ مـنـ الـأـوـصـافـ الـتـيـ قدـ يـعـطـيـهاـ مـؤـلـفـ الـطـبـقـاتـ وـأـصـحـابـ الـفـهـارـسـ وـالـمـرـوـيـاتـ...ـخـ وـلـذـكـ تـصـعـبـ إـعادـةـ تـركـيبـ النـظـريـةـ، إـذـ تـحـتـاجـ إـلـىـ بـذـلـ غـايـةـ الـجـهـدـ لـحاـولـةـ عـرـضـهـاـ، أـقـرـبـ مـاـ تـكـونـ إـلـىـ أـصـلـهــاـ. كـمـاـ يـسـهـلـ ذـلـكـ حـيـنـماـ يـتـعـلـقـ الـأـمـرـ بـمـرـوـيـاتـ مـاـ، لـاـ يـجـمـعـ بـيـنـهـاـ شـيـءـ، إـلـاـ كـوـنـهـاـ مـنـ مـجـالـ عـلـمـيـ وـأـحـدـ، كـجـمـعـ (مـرـوـيـاتـ شـعـبـةـ بـنـ الـحـاجـ فـيـ الـحـدـيـثـ) مـثـلاـ، أـوـ بـنـاءـ صـحـيـعـ أوـ (مـسـنـدـ) لـأـحـدـ الـمـدـحـيـنـ فـإـعادـةـ التـرـكـيـبـ هـنـاـ، لـاـ تـخـتـلـفـ عـنـ التـصـنـيـفـ كـثـيـراـ. خـاصـةـ وـأـنـ نـظـامـ الـمـسـانـيدـ، وـالـصـاحـبـ، وـالـجـوـامـعـ وـغـيـرـهـاـ، مـعـرـوفـ عـنـ الـمـدـحـيـنـ: ذـلـكـ أـنـ مـرـوـيـاتـ مـحـدـثـ مـاـ، يـمـكـنـكـ أـنـ تـعـرـضـهـاـ إـمـاـ:

- على شكل (مسند) : والمسانيد (هي الكتب التي موضوعها، جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحًا كان، أو حسنة، أو ضعيفًا، مرتبين على حروف الهجاء، في أسماء الصحابة (... ) أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك)<sup>(11)</sup>.

- أو على شكل (جامع) : و (الجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث. جميع الأنواع المحتاج إليها)<sup>(12)</sup> والتي اصطلاحوا على أنها ثمانية : باب العقائد، باب الأحكام،

(11) المستطرفة : 46 . ن. أيضاً علوم الحديث : 123.

(12) المستطرفة : 32.

باب الرقاق، باب آداب الطعام والشراب، باب التفسير والتاريخ والسير، باب السفر والقيام والمقود (ويسمى باب الشمائل أيضاً) باب الفتن، وأخيراً، باب المناقب والمثالب. فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جاماً<sup>(13)</sup>.

- أو على شكل (سن) : (وهي في اصطلاحهم، الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة والصلة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً<sup>(14)</sup>). إلى غير ذلك من أنواع التصنيفات، التي تزخر بها المكتبة الحديثية. فتركيب، أو إعادة تركيب مثل هذا، أيسر لوجود الأصول النظرية العامة لها، بين كتب علوم الحديث.

ويقرب من ذلك ما إذا كانت المرويات من التفسير، لما يفرضه ترتيب سور القرآن وأياته من نظام على تركيب المادة، مهما تفرقت أطراها في كتب التراث<sup>(15)</sup>.

ب - التحقيق : و هو الصورة الثانية للمنهج التوثيقي، ويقصد به : بذل غاية الوسع والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقاً لحقيقة أصله نسبة، ومتنا مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته<sup>(16)</sup>.

فالكتاب الحق، كما يقول رائد التحقيق عبد السلام هارون : (هو الذي صبح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه)<sup>(17)</sup>.

والتحقيق بهذا المعنى، ليس عملاً مستحدث، وليس وليد المنهجية الغربية كما قد يظن، ولكن انتقل إلى أوروبا كما انتقل كثير من المذاهب الإسلامية. وإنما المستحدث

(13) علوم الحديث : 122.

(14) المستطرفة : 25.

(15) قد يصعب التركيب هنا إذا تعلق الأمر بتفسير موضوعي ، لأن هذا لا يخضع لترتيب السور والأيات ، وإنما يخضع لمنطق الموضوع المدروس ذاته ، كموضوع (الإنسان في القرآن) أو (نظام الميراث في القرآن ) وهكذا.

(16) استخلصت هذا التعريف من تعريفات عدة أوردها الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه تحقيق التراث : 35-36 ، و لست أذري لماذا لم تشر جميعها، بما فيها تعريف المؤلف إلى جانب حل مشكلات النص وغواصمه مع أنه من الخدمات الأساسية المتعارف عليها في تحقيق النصوص التراثية لتيسير قراءتها، كالترجمة للأعلام غير المشهورة، وتخرير النصوص والأمثال، والتعریف بالأماكن، والقبائل، ونحو ذلك مما يضيء النص و يجعله.

(17) تحقيق النصوص : 39.

فيه هو الجائب المتعلق بالنشر والطباعة، يقول عبد السلام هارون : « ولقد كان لهجرة العلماء المستشرقين، فضل عظيم في تأسيس «المدرسة الطباعية» الأولى، للتحقيق والنشر، وقلت «الطباعية» لأنني أعلم أن تحقيق النصوص، ليس فناً غربياً مستحدثاً، وإنما هو عربي أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم، وروايته، من الحديث، والشعر والأدب، وسائل فنون الثقافة، وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر. وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة، نقلًا عن العرب»<sup>(18)</sup>. ولعل علماء الحديث، هم الرواد الأوائل، الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا المنهج، إذ نجد أصوله في كثير من قواعدهم، كطرائق التحمل والإداء، وما يندرج فيها، من معارضة ومكابحة، ووجادة، وشروط كل ذلك، ومباحث الضبط، خاصة فيما يتعلق بضبط الكتب، وما يندرج فيه، من معرفة بالخطوط، قدّيمها وحديثها وكذا في مصطلحات حديثية أخرى كالملقوب من المتون والأسانيد، والمدرج، والمصحف، وغيرها كثير جداً، وعلى كل حال، فليس هناك علم في الإسلام اهتم بضبط النصوص اهتمام علم الحديث، والذي يرجع إلى مباحثه المكتنزة، يدرك عمق هذه الحقيقة. وما ظهر من مثل ذلك، في المجالات العلمية الأخرى كالتأريخ، والأدب واللغة، وغيرها، إنما كان تأثراً بالمنهجية الحديثية أساساً<sup>(19)</sup>.

وفيما يلي شروط وضوابط عامة، للتحقيق، نختصرها فيما يأتي:

- أما بالنسبة لما يتعلق بالحقق فيشرط في ما يلي<sup>(20)</sup>:

1 - أن يكون عالماً بعلوم العربية، نحوها، وصرفها، وف卿ها، وهذا شرط ضروري، لمن يحقق نصوص التراث الإسلامي العربي، لأنّه يحتاج إلى معرفة وجوه البيان العربي، حتى لا يعتبر الخطأ مسوّباً، والصواب خطأ، ولا يسارع بالحكم بالتصحيف على المخطوط، خاصة وأنّ كثيراً من العبارات، والأساليب العربية، التي كانت رائجة في كتب التراث، قلت اليوم، أو انقرض استعمالها، وربما انقلب معانيها، فدللت على خلاف، أو عكس ما كانت تدل عليه من قبل.

2 - أن يكون عالماً بأمهات المصادر التراثية الكبرى، التي تعتبر مظان، لكثير من التحقيقات على اختلاف أنواعها، ككتب الحديث المشهورة، وكتب التاريخ العام، وكتب

(18) تحقيق النصوص : 77.

(19) المنهج الإسلامي : 100 إلى 148 و علوم الحديث : 315 إلى 325

(20) تحقيق التراث : 37

اللغة، والأدب، وكتب الأمثال، ومعاجم البلدان والأعلام والطبقات، وما شابه ذلك.

3 - أن يكون على علم بالخطوط العربية، وتطورها التاريخي، وطرائق النسخ القديمة والأدوات المستعملة للكتابة، من جلد أو ورق ونحوهما.

4 - أن يكون عالما بقواعد، وأصول التحقيق والنشر. وهذا يتطلب منه قراءة فيما كتب في هذا الفن<sup>(21)</sup>، مع سؤال ذوي الخبرة، والتلمذ عليهم.

5 - أن يكون مختصا بالجال العلمي الذي هو موضوع الخطوط، فلا يعقل أن يقوم عالم بالعربية بتحقيق مخطوط في الحديث أو العكس، والتجربة تبين مدى الشطط الذي يقع فيه كثير من يغامر بمثل هذا؛ ذلك أن لكل علم رجاله، وتاريخه، ومصطلحاته ولغته، ومباحثه والتي تختلف بين الصعوبة والسهولة، والعلوم التي تأثر بها، من هنا أو هناك، ورغم ما هو حاصل من تداخل بين علوم الإسلام، فإن هناك حدودا، وفوائل تفصل كل علم عن الآخر، كما أن اتساعها عبر التاريخ، جعل من المستحيل، الإحاطة الكاملة بأكثر من مجال علمي واحد، وعليه فإن تحقيق مخطوط في مجال ما، يقتضي المعرفة الدقيقة بقضايا ذلك المجال، وإشكالياته التاريخية، ومذاهب أهله فيه، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان المحقق من ذوي الاختصاص بذلك.

وأما بالنسبة لما يتعلق بالخطوط المراد تحقيقه، فلا بد مما يلي :

1 - ألا يكون قد حقق من قبل ، تحقيقا علميا<sup>(22)</sup>، وهذا مزلق خطير، والسبب فيه راجع إلى حال الجامعات، ومراكز البحث العلمي، في العالم الإسلامي، التي لا تننسق فيما بينها، ولا تتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتحقيق على الأقل، ولذلك فلا بد للباحث من إفراج غاية الجهد، وبذل كل الوسع، قصد معرفة ما نشر من نسخ المخطوطات، إن كان نشر، وما حقق إن حقق، بعضه أو كله وطبعه ذلك التحقيق، وإذا لم يكن قد رأى النور بعد، فلابد من متابعة أخباره من خلال المنشورات المخصصة

---

(21) وذلك مثل :

- تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام محمد هارون : ن فهرس المراجع.

- تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الغضلي : ن فهرس المراجع.

- تحقيق التراث العربي : منهجه وتطوره للدكتور عبد المجيد ديباب (القاهرة : 1983).

- في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص للدكتور رمضان عبد التواب مقالة بمجلة المورد العراقي - المجلد الأول : 1972.

(22) تحقيق التراث : 41.

لذلك<sup>(23)</sup>، أئمة أحد يعمل على إخراجه أم لا، وهكذا حتى يتم عنه للباحث تقرير واف كاف، يعتبر غاية المستطاع من الجهد، أئذن فقط يمكنه الشروع في تحقيقه.

2 - أن يكون المخطوط ذا قيمة علمية، ذلك أن هدف إحياء الماضي إنما هو تنمية الحاضر، وبناء المستقبل، ولذلك فلا بد من التنقيب والتنقيح مما هو مفيد، غير أن ضابط ذلك قد يختلف من شخص لأخر، فرب مخطوط اعتبر غير مفيد، فأهمل حتى جاء من انتبه إلى قيمته فتحققه، وأخرجه للناس، فأجمعوا على قبوله وتقريره. وعلىه فلا بد قبل الحكم على المخطوط، من الرجوع إلى ذوي الاختصاص، واستفسار أهل الذكر في شأنه، ولا تفتر باسم مؤلفه، فرب مؤلف عظيم القيمة، صنف ما لا قيمة له، إما لانه فعل ذلك في بداية طلبه، ولم يقم بإعادة تصنيفه بعد تمكنه، وإما لانه كتب ليعلم به الأحداث، مبادئ علم ما فقط.

ولذلك يحسن التزام ضوابط في اختيار المخطوط، يتتجنب بها بذل الجهد في غير طائل، أهمها:

أ - أن يبدأ في إحياء تراث العلماء، بمصنفاتهم الأصلية، فلا يهتم بتحقيق كتبهم التعليمية، وما زالت التي أبدعوا فيها، وجددوا، رهينة الخزائن يفنى بها البلى.

ب - ألا يبدأ بتحقيق كتاب شارح، والأصل المشروع مازال مخطوطاً، ولا تحول دون إخراجه عوائق معقوله.

ج - ألا ينصرف إلى المخطوطات المجهولة النسبة، اللهم إلا إذا كانت مصادر نادرة المادة العلمية. أو بها أمر جديد قد لا يتيسر في غيرها.

### مواhalt التحقيق :

لتحقيق المخطوط، تحقيقاً علمياً، لا بد من إنجاز ذلك عبر ثلاثة مراحل هي :

أولاً: جمع النسخ : أي جمع نسخ المخطوط سواء الموجودة منها في العالم الإسلامي، أو الغربي وذلك بالرجوع إلى فهارس المخطوطات في العالم، كيغما كانت وأنى كانت، سواء منها المطبوع أو المرقون، أو المخطوط، سواء منها الخاص أو العام، والمحلبي أو العالمي، وكذا الاستفسار والاتصال - مراسلة و مشافهة - بالمسؤولين عن خزائن المخطوطات، وكذا الأساتذة الباحثين المهتمين، لمعرفة عدد وأماكن نسخ المخطوط

(23) أعد الدكتور عبد الهادي القضلي في كتابه القيم (تحقيق التراث) بياناً بأسماء بعض فهارس المطبوعات العربية : 41 . ثم أردفه ببيان أسماء بعض الدوريات العربية المعنية بشؤون المخطوطات العربية : 48 . ثم بيان بأسماء بعض الدوريات الأجنبية المعنية بشؤون المخطوطات العربية : 51 .

المراد تحقيقه<sup>(24)</sup>. وحيثها، يبذل الباحث غاية وسعه، للوقوف عليها جمیعاً، لتصویر ما أمكن تصویره، واستنساخ مالم یتیسر فی ذلك.

ثانياً: تعین النسخة المعتمدة، أو النسخة الأم، كما یسمیها عبد السلام هارون<sup>(25)</sup> والنسخ المساعدة. فاما المعتمد، فهي التي سوف تنقل منها النسخة المسودة، أي التي تعتبر أساس من الكتاب. وأما المساعدة، فهي التي سوف تعتمد في التصحيح، والتصویر، وبيان وجوه الاختلاف بين الألفاظ المعبر بها عن هذا المعنی أو ذاك، من مختلف النسخ، ونحو ذلك، وهذا يتم بمقارنة جميع النسخ الموجودة بعضها ببعض حتى يمكن ترتيبها جمیعاً حسب أهمیتها، والترتيب غالباً ما یخضع (للمبدأ العام) - على حد تعبیر عبد السلام هارون - الذي : (هو الاعتماد على قدم التاريخ، في النسخ المعتمدة للتحقيق، ما لم یعارض ذلك اعتبارات أخرى، تجعل بعض النسخ أولى من بعض، في الثقة، والاطمئنان، كصححة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الاسقاط، أو تكون النسخة مسموعة، قد أثبتت علیها اسماع علماء معروفين، أو مجازة، قد كتب علیها إجازات من شيوخ مؤثثين)<sup>(26)</sup>.

وقد دقق الدكتور الفضلي في ترتيب نسخ المخطوط كما یلي :

- 1- (نسخة خط المؤلف .
- 2- النسخة التي أملأها المؤلف على تلميذه، أو تلاميذه.
- 3- النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه وكتب بخط يده ما یثبت قراءته لها.
- 4- النسخة التي قرئت على المؤلف، وأثبتت بخط يده سماعه لها.
- 5- النسخة المنقوله عن نسخة المؤلف.
- 6- النسخة المقابلة على نسخة المؤلف.
- 7- النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وعلیها اسماعات من العلماء مثبتة بخطوطهم.
- 8- النسخة المكتبة في عصر المؤلف، وليس علیها سماعات.
- 9- النسخة المستنسخة بعد عصر المؤلف وليس علیها سماعات)<sup>(27)</sup>.

(24) تحقيق التراث : 62. فی لائحة باسماء لفهارس عامة وخاصة للمخطوطات العربية وأماکنها : 62 الى 99.

(25) تحقيق النصوص : 27 .

(26) تحقيق النصوص 35 - 36 .

(27) تحقيق التراث : 104.

ولكن (إذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب، كان ترتيبها محتاجاً إلى حدق الحق)<sup>(28)</sup> وهو الدرر على معرفة الخطوط، والأوراق والمداد، وأنواع كل ذلك، والعمر الذي استعمل فيه كل نوع، ومقابلة المدون، لمعرفة النسخة الأكثر ضبطاً، ودقة، والخالية من الأخطاء الفاحشة ... الخ)<sup>(29)</sup>.

ثالثاً : ضبط الكتاب : وذلك بتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتحقيق عنوانه، وتحقيق الاسم الكامل للمؤلف، حتى لا يشتبه مع غيره، ثم تحقيق المتن<sup>(30)</sup> ولعل تحقيق المتن أكثر استنفاداً للطاقة والجهد<sup>(31)</sup>، لأنّه يتضمن فيما يتضمن، تقويم النص من التحرير، والتصحيف، والخطأ، والسقط، وتخرير الآيات، والأحاديث والأقوال، والأمثال، والأشعار، ونحو ذلك، ثم التعليق عليه إذا اقتضى الأمر ذلك، وضبطه بالترقيم. ثم التكشيف الذي هو فهرسة محتوياته<sup>(32)</sup>.

ويختلف التكشيف كما وكيفاً، من مخطوط لأخر، تبعاً لاختلاف المادة العلمية، التي يتضمنها كل منها، إلا أن غالباً ما يمكن فهرسته في كتب التراث عامة، هو الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآيات الشعرية، والأمثال والأعلام وما شابهها كالقبائل والطوائف والشعوب، ثم البلدان والأماكن، والأيام واللغات واللهجات، والكتب، والمصطلحات العلمية.

كما أن هناك أموراً أخرى غالباً ما تختص بها كتب معينة دون أخرى، كاختصاص كتب التفسير، وعلوم القرآن، بقضايا القراءات القرآنية، والناسخ والنسخ والمعنى، ونحوها، وأختصاص كتب الفقه، وكتب التفسير الفقهي، بأمور أخرى كأسماء المعادن، والجواهر والحيوان والأشجار والثمار... وهكذا فكل كتاب يمكنك أن تفهرس فيه ما لا تفهرسه في الآخر<sup>(33)</sup>.

هذا مجمل ما يقوم به المحقق، وقد اشترطنا على الباحث المبتدئ أن يقرأ عن

(28) تحقيق النصوص : 35.

(29) نـ . تحقيق النصوص : 36 ، و تحقيق التراث 37.

(30) نـ . تحقيق النصوص : 39 ، و تحقيق التراث 121.

(31) هذا في الفالب، وإن فرب عمل على تحقيق عنوان كتاب أو اسم مؤلفه أو سنة وفاته أشق على النفس من تحقيق متن مجلد كامل.

(32) نـ . تحقيق النصوص : 44 إلى 93 و تحقيق التراث : 152 إلى 199 .

(33) نـ . نماذج لفهارس مختلفة لبعض كتب التراث : تحقيق التراث : 202 إلى 210، ون ذلك بتفصيل في البحث الثالث من الفصل الثالث من هذا الكتاب .

منهجية التحقيق، في الكتب الموضوعة لذلك بصفة خاصة، ما يؤهله لولوج هذا الميدان.

ج - التاريخ : أما استعمال (المنهج التوثيقي) بمعنى التاريخ، فيقصد به الوظيفة (الاستردادية) أساساً، لأن (مهمة المنهج التاريخي، أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ، في محاولته لاسترداد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعلياً، في مجرى الأحداث، فهذا ليس بواسع أي كان، وإنما استعادة ما جرت عليه أحداث التاريخ بطريقة عقلية (...)) ويمكن أن يستعاد نظرياً، بنوع من التركيب ابتداء مما خلفه من وقائع (...)) وذلك بالاعتماد على الآثار المختلفة عن الأحداث التاريخية (الوثائق) التي يعتمد عليها هذا المنهج، اعتماداً كبيراً<sup>(34)</sup>.

ونحن في (الدراسات الإسلامية) نحتاج إلى المنهج التاريخي، لرسم حقائق التراث كما كانت، خاصة ما يتعلق بالعلوم الشرعية، من أجل فهمها فهما سليماً - أي كما وضعها أصحابها - (سكونياً) و(تطورياً). فالتأريخ للعلوم الشرعية - متى أمكن ذلك علمياً - خطوة ضرورية، لأن بها نفهم ذاتنا وتحفظها حقاً، وبها نبني حاضرنا، ونؤسس مستقبلنا، ذلك أن (الناس يستخدمون التاريخ لفهم الماضي. ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية)<sup>(35)</sup>. ولابناء سليم إلا على فهم سليم.

والتراث الإسلامي، هو جوهر الذات الحضارية للأمة، والعلوم الشرعية فيه، هي مشكاة الأصالة، فالتأريخ لها إذن تأصيل لحاضرنا نحن، وإنما يكون ذلك بالتاريخ لنظرياتها وإشكالياتها، ومناهجها ومصطلحاتها ورجالها وحركاتها العلمية جمعياً.

ويمكن أن نقسم صور البحث التاريخي، في الدراسات الإسلامية إلى قسمين :

1 - الدراسات السكونية : (السينكرونية) : وهي تهتم بالبحث في فترة مقطعة من تاريخ علم ما، وصفاً، أو تفسيراً، أو نقداً أو كل ذلك جمعياً.

فالباحث في هذا النوع من الدراسة، لا يهتم بالجانب التطوري، لإشكاله العلمي، بقدر ما يهتم بوصفه وتفسيره، أو نقاده، في فترة من فتراته التاريخية، إنه إذن يتصور الإشكال ذاك، في حالة سكون، غير مهتم بما كان عليه، قبل فترتته الخاضعة للدرس. ولا بما سيؤول إليه بعدها، وإنما يبحث في واقعها، المذحصر في ضوء المدة الزمنية المحددة، وذلك مثلاً، كأن يدرس (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري) أو

(34) مناهج الطالب : 17 .

(35) أصول البحث : 192 .

(منهج الفتوى والاستفتاء بالعراق خلال القرن الثاني الهجري) أو نحو هذا(36).

فالباحث في الموضوع الأول، مثلاً سيصف واقع كتابة الحديث في الفترة المحددة، اعتماداً على ما صح لديه من وثائق، ونصوص، وقد يفسر، ويحلل ذلك الواقع من إقلال، أو إكثار، أو غير ذلك كما أنه قد ينتقد ما شاع من آراء باطلة، عن قضايا الموضوع الكلية والجزئية، وكذلك الباحث في الموضوع الثاني، سيصف واقع منهج الفتوى والاستفتاء، وما تعلق بهما في المكان والزمان المحددين، ثم قد يحلل ويفسر ما يطرحه الموضوع من قضايا وقد ينتقدها كلها، أو بعضها، أو ينتقد ما قيل عنها... الخ. ولا يهتم بعد ذلك بما كانت عليه الفتوى في القرن الأول الهجري، ولا كيف ألت إلى ما ألت إليه في القرن الثاني، إلا إشارات لا تخرجه عن صلب الموضوع.

فالباحث هنا - في نهاية المطاف - يكون كالعالم الأثري (الأركيولوجي) الذي يدرس الوثائق الأثرية ليخبرنا عن بعض حقائق الفترة، التي تنتهي إليها، إنه يضع فترته الزمنية تحت مجهره ويسلط الضوء على إشكاله المقصود بالدراسة، ثم يصف، ويحلل وينتقد، ولكن فقط في ضوء ما يرى لا أكثر ولا أقل، إنه يجتاز إشكاله من صيرورته التاريخية، لينظر إليه ثابتاً، ولو تقديرًا، لا تحقيقاً، حتى يتمكن من وصف مكوناته، وصفاً علمياً، أعمق مما لورأه و هو يتدرج في حركته التطورية.

2- الدراسات التطورية : «الدياكرونية» : وهي تهتم بالبحث في الإشكال، من حيث حركته التطورية، وصفاً أو تعليلاً وتفسيراً، أو نقداً، أو كل ذلك جمِيعاً.

إنها تنظر إلى القضايا العلمية، عبر مراحلها الثلاث : كيف كانت، وكيف صارت، وكيف ستؤول. فهي لا توقف عجلة التاريخ، بل تستفيد من حركتها، وترصد الظاهرة من خلالها، وذلك مثلاً كأن تدرس : (تطور كتابة الحديث، حتى نهاية القرن الثالث الهجري) فتببدأ برصد نشأة الكتابة الحديثية ومظاهرها، في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ما صارت إليه في العهد الراشدي، ثم حالها في عصر الخليفة الأموية، ثم كيف تطورت إبان الخلافة العباسية، حيث ظهرت كتب الصحاح، والسنن، التي عرفت

(36) مما أنجز في الدراسات الإسلامية على نحو هذا «حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري» إعداد الاستاذ عبد الرحمن العمراني و«حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري : أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجاً» إعداد الاستاذ خالد الصمدي، كلاهما لنيل دبلوم الدراسات العليا.

بعد بالكتب الستة، والتي أنجزت خلال القرن الثالث الهجري<sup>(37)</sup> الذي بنتها تنتهي حدود البحث الزمانية. فكتاب الحديث النبوي، عرفت أطواراً عدة، خلال هذه المدة المقترحة لتحديد زمان الموضوع، فتتبع هذه الأطوار، لوصف مظاهرها، وتحديد وقائعها وانتقالها من حال إلى حال، وتحليل ذلك وتفسيره: كيف تم ولد، ورصد إشكالات الكتابة وقضاياها : كيف كانت ثم كيف صارت، وبم تأثرت، ولماذا... الخ.

هذه وأمثالها أسئلة، تحاول الكشف عن دورة عجلة التاريخ، كيف دارت بكتاب الحديث، خلال الفترة المقترحة.

كل ذلك بناء على المنهج التوثيقي، الذي يعتمد النصوص الموثقة، ويوظفها، على طريقة الاستدلال التاريخي، النقدي الذي يميز بين (المصادر أو أدلة أولية، وأخرى ثانوية. والمصادر الأولية : هي تلك المعاصرة للحدث، أو الشخص، أي أنها أقرب ما يمكن للحدث، أما المصادر، أو الدليل الثانوي، فهو غير المعاصر للأحداث، أي أنه ليس هناك حلقة مباشرة، بينه وبين الحدث، وعلى الرغم من أن الدليل الأولي، هو أساس البحث الوثائقي، والتاريخي، إلا أن الدليل الثانوي قد يكون له نفس أهمية الدليل الأولي)<sup>(38)</sup>.

وقد رأينا فيما سبق، أن الدكتور رشدي فكار قد جعل (المنهج التاريخي كطريقة بحث) هو الصالح لتاريخ العلوم جملة، أي دراستها عبر التساؤلات المرحلية الثلاثة : كيف ؟ وكيف تطور ؟ ثم كيف آل ؟ بينما جعل (المنهج التاريخي كقدرة شرح) خاصا بالدراسات التاريخية فقط<sup>(39)</sup>. بيد أنا لا نرى مانعا من الاستفادة من المنهج الثاني، في تاريخ العلوم الشرعية، خاصة وأن كثيرا من أدواته، هو نتاج هذه العلوم نفسها.

فإذا كان المستوى الأول (للمنهج التاريخي كقدرة شرح) هو (منهج المؤرخ) الذي يرصد التاريخ، ولا يستتجوه، ولذلك فهو قد يتاثر بانتماه العقدي، أو المذهبى، أو العرقى أو البيئى<sup>(40)</sup>، وعليه فإنه يحتاج بعد ذلك، إلى عمل على المستوى الثاني، الذي هو منهج عالم التاريخ<sup>(41)</sup> والذي لا يكتفى بسرد الأحداث وإنما يستتجوهها، بناء على

(37) المستطرفة : 9 - 10.

(38) أصول البحث : 196.

(39) في المنهجية : 23 - 24.

(40) نفسه : 24.

(41) نفسه : 25.

تعدد المصادر، وتعدد العوامل المؤثرة فيها، وإعادة وضعها، في بيئتها، من أجل نقدها، ذلك أن (هدف عالم التاريخ) هو تصحيح التاريخ وغريبلته، مما علق به من تغميض المؤرخين، وتذوقاتهم، وانتقاماتهم<sup>(42)</sup>. وحينئذ يمكن إخضاع هذا التاريخ المصحح للمستوى الثالث، الذي هو (فلسفة التاريخ)<sup>(43)</sup> والذي يعمل على (تعليق الواقع والأحداث الصحيحة (...)) بمعنى محاولة لاستنباط نتائج، من تعلييل الحدث، أو الواقع التاريخية، للتنبؤ بمالية التاريخ<sup>(44)</sup>. قلت : إذا كان هذا مجمل خطوات (منهج التاريخي كقدرة شرح) فإن كثيراً من آلياته، قد عرفت مع علوم نقدية، كعلم النقد الحديثي، والنقد الامثل، اللذين يهتمان بتصحيح العلم، وغريبلته من (تذوقات) العالم، وتأثيراته العقدية والمذهبية وغيرها.

ولا شك أن تاريخ العلوم الشرعية، ما كتب منه، وما سيكتب، سيحتاج إن هو أنجز (منهج المؤرخ)، إلى عمل نقدى تصحيحي، ليأتي بعد ذلك، دور من يفسر و يعلل، أو من (ي الفلسف) حتى يسهل رسم الملامح المستقبلية للعلم، وتوجيهها حسب حاجات الأمة. ومن غير العقول أن نحصر تاريخ العلوم في سرد المراحل الثلاث : النشأة، والتطور، والمآل، دون نقد وتصحيح فتفسير وتعليق. وأنت ترى أنا قد استفدت من (منهج التاريخ كقدرة شرح) في بناء (المنهج التوثيقي تاریخا) سواء في إطار الدراسات السكوتية، أو (الدراسات التطورية) حيث جمعنا بين (التاريخ كطريقة بحث، وكقدرة شرح) قصد التاريخ للعلوم الشرعية.

---

(42) نفسه : 26.

(43) نفسه : 26.

(44) نفسه : 26.

## المبحث الثالث : المنهج الحواري

تدور مادة (حوار) في اللغة، حول معنى التردد بين أمررين ماديين، أو معنويين، وما أدق كلام الراغب الأصفهاني، في ذلك، إذ قال : (الحَوْرُ : التردد إما بالذات، وإما بالفكرة (... ) والمحاورة، والحوار : المرادة في الكلام)<sup>(1)</sup>.

وفي اللسان : (الحَوْرُ : الرجوع عن الشيء وإلى الشيء ، حار إلى الشيء وعنه، حَوْرًا، ومحاراً، ومحاررًا ، وحَوْرِرًا : رجع عنه وإليه . (... ) والمحاورة : المعاودة، والتحاور: التجاوب. وتقول : كلمته فما أحار إلى جوابها، وما رجع إلى (... ) حِوارًا : أي مارد جوابا . (... ) وهم يتحاورون: أي يتراجعون الكلام<sup>(2)</sup>.

أما في الاصطلاح المنهجي، فنقصد (بالحوار) العملية العلمية، البنية على الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر، بين قضيتيين أو أكثر. إنه نسق مبني على رصد علاقات الاختلاف، أو الاختلاف في الدراسات المقارنة، والوظيفية والجدلية. فالمنهج الحواري إذن منهج يقوم على دراسة التفاعل، الحاصل بين القضايا العلمية، من خلال الصور المذكورة.

وعليه فإنه يمكن أن يتجلى في ثلاثة صور هي :

### أ- طريقة المقارنة :

وهي التي بواسطتها، تنجز الدراسات المقارنة في شتى المجالات : الأصولية أو الفقهية أو الحديثية ... الخ .

والدراسات المقارنة : هي البحث، التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتيين أو قضايا، في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله. وعلى هذا كان يجري (الفقه المقارن)، أو (الخلاف العالى)، في مصنفات الفقهاء الأقدمين. ولعل

(1) المفردات : (حوار).

(2) مادة (حوار).

كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتضى)<sup>(3)</sup> لابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ من أحسن ما يمثل ذلك. إذ كان المصنف رحمة الله، يطرح المسألة الفقهية، من خلال وجهات النظر، المتعددة فيها، ثم يوصل ذلك، بإرجاع كل رأي إلى أصله، الذي انطلق منه مفسراً، ومعللاً، وربما رجع مذهبياً، أو اختار رأياً.

والمصنفات في (الخلاف العالمي) كثيرة<sup>(4)</sup>، بحيث لا تنحصر في المجال الفقهي المحسن، ولكن تتجدد إلى ميدان التفسير الفقهي، أي المتعلقة بآيات الأحكام<sup>(5)</sup>. كما أن ملامح طريقة المقارنة، كانت بارزة في كثير من المصنفات الأصولية، والكلامية، التي تهتم بتحرير الخلاف، في القضايا، والمصطلحات<sup>(6)</sup>.

وببناء على ما تقدم، في تعريف البحث المقارن. من حيث كونه ينبع على إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتيْن أو قضيائِن في موضوع واحد، فإنه لابد في هذا النوع من الدراسة، من أمرتين :

أولاً : الاشتراك : ويعني أنه لابد من كون القضيتيْن، أو القضيائِن، الخاضعة للمقارنة، قد عرفت نفس الإشكال، سواء على المستوى المنهجي، أو المستوى الموضوعي، كمقارنة (منهجي) مفسرين، أو محدثين، أو فقيهين، أو مقارنة (أقيسة) الأصوليين، واللغويين، والمناطقة، لعرفة معنى القياس، لدى كل فريق من هؤلاء، وكيفية استعماله... الخ أو مقارنة استعمالات مختلفة، لمصطلح واحد، في مجال علمي واحد، أو مجالات مختلفة، كدراسة مصطلح (الصلة) أو (الحكم)، لدى أصوليين، أو أكثر، أو لدى الأصوليين، والفقهاء، والمناطقة، وهكذا، فلابد من حصول اشتراك ما، في موضوع الدراسة المقارنة، أعني ضرورة وجود الأساس الذي تبني عليه ركائز المقارنة في كل

(3) طبع عدة مرات ، وقد أصدرت منه دار الجيل بيروت طبعة سنة 1409هـ في جزأين عليه : «وثق نصوصه وحقق أصوله وخرج أحاديثه : طه عبد الرؤوف سعد بيد أنا لم نجد على هوامشه من ذلك غير تحرير الأحاديث».

(4) منها على سبيل المثال : الاشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي (422هـ)، والاستذكار لماذهب فقهاء الامصار، وعلماء الاقطار، فيما تضمنه الموطأ من معانٍ الرأي و الآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر (671هـ).

(5) كأحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجماسن (370هـ) وأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن العربي المعافري (543هـ). والجامع لاحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (671هـ).

(6) ن. مثلاً مسألة الفرض والواجب، ومفهوم المخالفة، والتخصيص وغيرها في كتب أصول الفقه، وقضية التحسين والتقبیح، لدى الأصوليين والمتكلمين.

أجزاء الموضوع التي يتركب منها إذ لا يعقل مثلاً أن نبحث عن مقارنة بين الأصوليين، والمحدثين في استعمال القياس ! لأن أحد جانبي المقارنة مفقود، وهو «القياس عند المحدثين» بيد أنه يمكنك أن تبحث في «منهج نقد الأخبار بين الأصوليين والمحدثين» لأن كلاً الطرفين، يتتوفر على رصيد علمي في هذا الميدان.

ثانياً: المقابلة التزامنية : وهذه إنما تكون لدى إنجاز الدراسة المقارنة، والمقصود من (المقابلة) أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة، في أجزاء الموضوع بمنهج (تقابلي) بحيث يقوم الدارس بمعنازة لوحات الموضوع، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف، والاختلاف فيها، ثم إبراز ذلك بشكل (تزامني) أي في نفس الوقت، الذي يذكر فيه مثلاً، المسالب هنا، يورد الموجب هناك، لإبراز وجه التقابل في نفس الوقت، وذلك أشبه ما يكون بعمل الحقق، الذي (يقابل) النسخ الخطية، فيورد عنها ملاحظات تزامنية. وإنما تبها على هذا، لأننا رأينا من وضع على عنوان بحثه «دراسة مقارنة» لما أنجز بحثه عن مفسرين، أو فقيهين، مقسماً إياه إلى قسمين، ففصل في الأول منه أحده المفسرين، أو الفقيهين، وفصل في الثاني منه الآخر، دون أن يعرض إلى إبراز عناصر المقارنة الحقيقة، بشكل تزامني، بينما الدراسة المقارنة تقتضي أن يقوم الباحث، بعمل الخياط، الذي يجمع الثوبين في ثوب واحد، فيصنع جلباباً. فإذا كنت - على سبيل المثال - تقارن بين تفسيري أبي بكر ابن العربي والقرطبي، فلا بد عند ذكر مميزات هذا، من ذكر ما يقابلها عند ذاك، في نفس الوقت. كأن يكون أحدهما يفسر القرآن تباعاً، مع الاعتناء بآيات الأحكام، ويكون الآخر لا يقف إلا عند آيات الأحكام، أو يكون أحدهما رفيقاً، في رد أدلة المخالفين، بينما يكون الثاني شديداً في ذلك، وهكذا يتم إنجاز النظر المقارن متزاماً، وإلا فضم كتاب عن القرطبي وتفسيره، إلى كتاب آخر عن ابن العربي وتفسيره، لا يكون من الدراسة المقارنة في شيء !

#### ب - الطريقة الوظيفية :

وهي تهتم بدراسة وظائف القضايا العلمية ، أي أن الإشكال العلمي المقصود في (البحث الوظيفي) ، هو العلاقات التأثيرية ، أو التاثيرية ، أو كلاهما معاً ، التي يتتوفر عليها هذا الموضوع، أو ذاك ، كمحاولة تبين (أثر النقد الحديثي في العلوم الإسلامية) أو (أثر المنطق المتصوري في الدراسات الأصولية). أو (بين الدرس الأصولي، والدرس الفقهي، علاقات التأثير والتاثير) ذلك أن كثيراً من القواعد الأصولية، إنما بنيت على ملاحظة الجذئيات الفقهية. كما أن الأحكام الفقهية إنما كانت بناء على القواعد الأصولية، وهكذا فكل عمل يبحث في علاقات التأثير والتاثير هو بحث وظيفي.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من (البنيوية الوظيفية) التي تطبق في البحث الاجتماعي، والتي (تعطي أولوية لشبكة العلاقات الاجتماعية كفعل، وردود فعل، ومن خلال قياس العلاقات وتحديد طبيعة الوظائف)<sup>(7)</sup> وكذلك (الوظيفية) المطبقة في الدراسات اللسانية، التي تقوم على دراسة بنية اللغة باعتبارها أداة للتواصل، إذ تحل الوحدات اللسانية، والعلاقات القائمة بداخلها باعتبار وظيفتها التواصيلية<sup>(8)</sup>.

كما يدخل ضمن هذا «البحث التكاملية» التي تتبين على إبراز تكامل العناصر، والجزئيات، داخل الأنساق العلمية، وهي تتجلّى بشكل واضح في (الفكر الإسلامي المعاصر)، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق، والتوافق، والتكميل، بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر، أو مكونات العلوم الإسلامية، في بناء الحضارة، وكذا إبراز التناسق، والتكميل، بين السنن الشرعية والسنن الكونية... الخ هذا أيضا يدخل في إطار البحث الوظيفي، لأن دراسة عناصر التكامل، ومكونات التناسق، داخل الأنساق المختلفة، نوع من دراسة العلاقات والوظائف.

#### جـ - الطريقة الجدلية التجاوزية :

وهي تقوم على صراع المتقاضيات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، والجدلية أنواع، منها (الجدل الهيكلي)، و(الجدل الماركسي) المعروف (بالمادية الجدلية) ثم (الجدل الواقعي) المعنى بـ(الدياليكتيك الأمبيريقي)<sup>(9)</sup> الذي (لا ينطلق من مبünitas، كما هو الحال في الجدلية المادية : ترکز على البنیات والصراع الطبقي، وأولوية العامل الاقتصادي، وأنماط الإنتاج، والاحتکام لفلسفة التاريخ. وإنما يعطي أولوية للواقع دون مبünitas)<sup>(10)</sup> بناء (على تعود يومي، يتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي : السلوك المتفق عليه بين السكان، بما فيه من عادات وتقالييد وأعراف، وقواعد أخلاقية أو معنوية أو روحية (...)) وكل مجتمع، يمكن أن يعطى أولوية لقاعدة، على حساب قاعدة أخرى (...)) ومن خلال حركة الدياليكتيك الأمبيريقي، أو (الجدلية الواقعية) تحدد المصيرورة أو المالية لهذا الإطار الوصفي، وهي ما من بشر يعيشون على أرض تحكم فيهم قواعد تحدد خصائص السلوك، إلا وفي داخلهم عناصر الخروج عليهم، بمعنى ما من تعود يومي إلا وفي داخله عناصر الخروج عليه)<sup>(11)</sup>.

(7) في المنهجية : 35 .

Dictionnaire de la linguistique : terme : ( fonctionnel ) (8)

في المنهجية : 37 .

(9) في المنهجية : 37 .

(10) في المنهجية : 37 .

(11) في المنهجية : 37 إلى 39 .

وإذا كان الدكتور رشدي فكار يعتبر المنهج الجدلية الواقعى - في ميدان علم الاجتماع - (أكثراً تمشياً، لشرح واقع المجتمعات الإسلامية) (12) فإننا نعتبره من أغنى ما يستفاد منه لبناء منهج جدلية، لدراسة الصراعات الفكرية والحضارية، التي خاضها الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، والصراع حقيقة ثابتة، في التصور الإسلامي. لكنه ليس صراعاً أسطورياً، يبني على التصادم بين الآلهة والبشر، كما هو الحال في الفكر اليوناني القديم، ولا صراعاً عشوائياً يبني على تخيل التصادم بين البشر، ونواحيس الطبيعة، كما هو الحال في الفكر الغربي المعاصر، وإنما هو صراع بين الحق والباطل وبين الظلمات والنور، فهو مبدأ أساسه القرآن من خلال قوله تعالى : (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو) (13) وقوله تعالى : (ولولا دفاع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) (14) وقوله عز وجل : (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع، وببيع، وصلوات، ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً) (15).

إنه صراع إذن، من أجل الصلاح والإصلاح لا الفساد والإفساد، وعلى هذا الأساس عرف الفكر الإسلامي القديم، والمعاصر، حركات جدلية تجاوزية، دخلت في عجلة المدافعة، والتدافع من أجل تجاوز عناصر الفساد والإفساد.

ويمارس الفكر الإسلامي صراعه هذا في ثلاثة صور هي :

- الأولى : الصراع من أجل إثبات الذات، وإحقاقها، بنقض حركات التشكيك الكلي، في المذهبية الإسلامية، وهذا عادة ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في غياب القيادة الإسلامية للمجتمع، وهو غالب ما كتب في الفكر الإسلامي المعاصر، مثل كتابات أبي الأعلى المودودي رحمة الله، والشهيد سيد قطب ومحمد قطب، وكذا مالك بن نبوي وغيرهم.

- الثانية : الصراع من أجل نقض حركات التزغ، والتشكيك الجزئي وهذا غالباً ما يكون طابع الكتابات الإسلامية، المنجزة في ظل المجتمع الإسلامي، حيث تقوم بين الفينة والأخرى بحركات الارتداد الفكري، التي تتصدى لها أقلاع العلماء بالدافعة، وهو الطابع العام، لعلم الكلام، في توجيهه الصحيح، والكثير من كتابات العلماء المصلحين عبر تاريخ الفكر الإسلامي، حتى سقوط الخلافة العثمانية، كابن تيمية وأبن القيم، وأمثالهما.

(12) في المنهجية : 41

(13) البقرة : 35

(14) البقرة : 249

(15) الحج : 38

- الثالثة: الصراع من أجل الارتقاء بالنفس الفردية، والجماعية، نحو الكمال: وهو طابع الفكر الذي يقوم على محاربة السلوك اليومي، الفاسد في المجتمع، وهذا غالباً البحوث الصوفية ، المنضبطة بالشريعة، التي تعالج عيوب النفس بالترغيب والترهيب، وكذلك الفكر السلفي الذي يحارب البدع في العقائد والعبادات، فهذا الصنف من الفكر الإسلامي، يصارع سلوكاً معيناً، في المجتمع، قصد تجاوزه، ويقدم بدائل صحيحة، اعتماداً على المنهج التربوي، كما هو الحال في التصوف، أو على تصحيح المفاهيم، كما هو الحال في الفكر السلفي.

هذا ولا مانع من تزامن هذه الأنواع، كلها، أو بعضها، في فترة ما، أو في كل فترات الفكر الإسلامي بمعناه الواسع، إذ أن حكمنا هذا، إنما هو على الفالب الظاهر فقط، والجامع لكل ذلك هو مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي يمثل الحقيقة الثابتة لجوهر الفكر الإسلامي تصوراً ومارسة.

## المبحث الرابع: المنهج التحليلي

وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية، المختلفة، تفكيكاً، أو تركيباً، أو تقويمها فإذا كان الإشكال تركيبة ممتدة، من التراث، أو الفكر الإسلامي المعاصر، قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها، ووظائفها، ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة، وهذا غير ما ذكر في طريقة (الجمع)، من المنهج التوثيقي، لأن تلك تقوم على جمع عناصر نظرية كانت فعلاً، لكنها لم تؤثر مؤلفة، أو كتاب كان، لكنه ضائع، ولم يبق منه إلا نصوص متattersة بين الكتب، أو علم شخص في ميدان معين، لم يتم جمعه وتصنيفه، أما هنا فالقصد هو الإبداع، والاستنباط والاجتهاد بناء على عناصر علمية ما، لا يهم أن تكون لهذا الشخص، أو ذاك، كما لا يهم أن تكون في هذا الميدان العلمي أو ذاك، المهم هو أن الباحث يستجلبها لتكون ضمن لبنات النظريّة العلمية، التي يركبها، تركيباً ابتدائياً غير مسبوق، أو يقعد منها قواعد، وأصولاً لم تكن قبل.

كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي، على تقويم إشكال ما، أي نقدّه، وهذا أيضاً غير (الطريقة الجدلية التجاوزية) من المنهج الحواري، الذي فصلناه قبل، لأن ذلك يقوم على (النقض) لا على (النقد)، فهو جدلٌ، مبني على الصراع، وهذا مختلف عنه تماماً، إذ هدف هذا التصحح، والتقويم، لا الرفض المطلق، فمن مظاهر الأول مثلاً، التصدي للمذهبيات غير الإسلامية، أو ما شابه ذلك، نحو ما فعله ابن تيمية في (نقض المنطق) وما فعله الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، في (نقض أوهام المادية الجدلية) ومن مظاهر الثاني الترشيد للتفكير الإسلامي نحو ما فعله الشيخ السيد نعمان خير الدين الألوسي في كتابه (جلاء العينين في محاكمة الأحمديين) وكذا ما

فعله الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه (التنكيل بما في تأثيـب الكوثرـي من الأباطـيل) وغيرـهما.

وفرقـ بين هذا كذلك وبين الطريـقة المقارـنة، من المنـهج الحوارـي أيضاً، لأنـ المقارـنة، تقومـ على إبرـاز مواطنـ الخلافـ والوافقـ أساسـاً، كما تقرـرـ في موضعـه، وأماـ هذا فهوـ نقدـي يـقومـ على تـبيـان مواطنـ الخطـأ و الصـوابـ.

وـعلىـ العمـومـ، يتـلـخـصـ المنـهجـ التـحلـيليـ، فيـ عمـليـاتـ ثـلـاثـ قدـ تـجـتمـعـ كـلـهاـ، أوـ بـعـضـهاـ، فيـ العـمـلـ الـواـحـدـ، وـقـدـ تـنـفـرـ إـحـدـاهـاـ بـيـنـاءـ الـبـحـثـ وهـيـ - حـسـبـ التـرـتـيبـ الـمـنـطـقـيـ لـلـبـحـثـ الـعـلـمـيـ - التـفـسـيرـ، وـقـدـ عـبـرـناـ عـنـهـ بـالـتـفـكـيـكـ، وـالـنـقـدـ وـقـدـ عـبـرـناـ عـنـهـ - إـلـىـ جـانـبـ هـذـاـ الـاصـطـلاحـ - بـالـتـقـوـيمـ ثـمـ الـاسـتـنبـاطـ، وـقـدـ عـبـرـناـ عـنـهـ بـالـتـرـكـيـبـ، أـمـاـ تـفـصـيلـ ذـلـكـ فـهـوـ كـمـاـ يـلـيـ :

**١ - التـفسـيرـ:** وـ هوـ عـرـضـ الـأـعـمـالـ الـعـلـمـيـةـ، عـلـىـ سـبـيلـ التـأـوـيلـ، وـالـتـعـلـيلـ وـهـوـ عـمـلـ عـلـمـيـ جـلـيلـ ؛ ذـلـكـ أـنـ التـرـاثـ الـاسـلـامـيـ الـيـوـمـ مـحـتـاجـ فـيـمـاـ هـوـ مـحـتـاجـ إـلـيـهـ، إـلـىـ فـهـمـ صـحـيـحـ لـمـقـاصـدـهـ، مـنـ خـلـالـ مـصـطـلـحـاتـ وـنـظـرـيـاتـهـ، وـهـذـاـ لـيـسـ بـالـأـمـرـ الـيـسـيرـ، بـلـ إـنـهـ لـمـ الـفـرـوريـ أـنـ تـعـدـ لـذـلـكـ الرـسـائـلـ، وـالـبـحـوثـ، إـذـ أـنـ تـأـوـيلـ قـضـاـيـاـ التـرـاثـ، وـتـعـلـيلـهـاـ، حـتـىـ تـتـضـعـ مـشـكـلـاتـهـاـ، وـتـنـكـشـفـ مـبـهـمـاتـهـاـ، يـعـتـبرـ مـنـ أـوـلـيـ الـأـولـويـاتـ، فـيـ الـمـشـروعـ التـرـاثـيـ، بـعـدـ تـحـقـيقـ النـصـوصـ مـبـاـشـرـةـ. وـعـلـيـهـ فـإـنـهـ مـنـ الـمـكـنـ أـنـ نـتـصـورـ الـعـلـمـيـةـ التـفـسـيرـيـةـ، عـلـىـ مـسـتـوـيـنـ : الـأـوـلـ بـسـيـطـ وـالـثـانـيـ مـرـكـبـ.

أـمـاـ الـمـسـتـوـيـ الـبـسـيـطـ فـهـوـ شـرـحـ الـقـضـاـيـاـ الـعـلـمـيـةـ، بـتـحـلـيلـ نـصـوصـهـاـ وـتـأـوـيلـ مـشـتـبـهـاتـهـاـ بـحـمـلـ بـعـضـهـاـ عـلـىـ بـعـضـ، تـقـيـيدـاـ، وـإـطـلاقـاـ، أـوـ تـخـصـيـصـاـ، وـتـعـمـيـمـاـ، لـضمـ الـمـؤـتـلـفـ، وـفـصـلـ الـخـتـلـفـ، وـإـنـماـ يـتـمـ ذـلـكـ كـلـهـ، بـنـاءـ عـلـىـ اسـتـقـراءـ نـصـوصـ الإـشـكـالـ وـإـحـصـائـهـاـ، حـتـىـ تـنـجـلـيـ حـقـيـقـةـ الـمـصـطـلـعـ، شـرـحاـ وـتـعـرـيفـاـ، إـذـ كـانـ الـمـوـضـوعـ درـاسـةـ مـصـطـلـحـيـةـ، أـوـ حـقـيـقـةـ الـنـظـرـيـةـ الـعـلـمـيـةـ، أـوـ الـقـاعـدـةـ الـعـلـمـيـةـ، إـذـ كـانـ الـمـوـضـوعـ ذـلـكـ.

وـأـمـاـ الـمـسـتـوـيـ الـمـرـكـبـ فـهـوـ - بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ مـاـ ذـكـرـ فـيـ الـأـوـلـ - مـحاـوـلـةـ تـعـلـيلـ الـظـواـهـرـ، بـإـرـجـاعـ الـقـضـاـيـاـ إـلـىـ أـصـولـهـاـ، وـرـبـطـ الـأـرـاءـ بـأـسـبـابـهـاـ، وـعـلـلـهـاـ، فـإـنـاـ كـنـاـ فـيـ الـمـسـتـوـيـ الـأـوـلـ، تـبـحـثـ فـيـ الإـشـكـالـاتـ لـمـعـرـفـةـ هـيـاـتـهـاـ، وـأـوـضـاعـهـاـ عـلـىـ الـحـقـيـقـةـ فـإـنـاـ هـنـاـ - بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ - تـبـحـثـ فـيـهـاـ، لـعـرـفـةـ مـقـتضـيـاتـ تـلـكـ الـهـيـاـتـ، وـالـأـوـضـاعـ، وـأـسـبـابـهـاـ، وـهـذـاـ كـلـهـ زـيـادـةـ دـقـةـ، فـيـ الـفـهـمـ الصـحـيـحـ، وـتـعـمـيـقـ لـلـتـحـلـيلـ، قـصـدـ الـبـلـوغـ إـلـىـ التـفـسـيرـ الـجـامـعـ الشـامـلـ، وـلـنـمـثـلـ لـذـلـكـ بـمـاـ يـلـيـ :

لنفترض أن دارساً يبحث في موضوع (الفكر الأصولي لدى أبي الوليد الباكي) مثلاً، فإذا كان المنهج يقوم على عرض فكر الباكي الأصولي، ونسلقه الاستدلالي، وتتصوره للكليات والجزئيات الأصولية، على العموم، عرضاً ينبني على تحليل النصوص، وشرحها وتوجيهها، تفسيراً وتأوياً، كان ذلك دراسة تفسيرية بمستواها الأول. أما إذا زاد على ذلك، بمحاولة تعليل المواقف، والأراء، وربطها بموجباتها، فهو إذن (التفسير) بمستواه الثاني. وكذلك الأمر إذا درس دارس (المصطلح الحديثي في سن الترمذى) مثلاً أو (المصطلح الأصولي لدى الإمام ابن حزم) أو نحو ذلك، فإنه إذا أحصى المصطلحات الواردة، في الكتاب المذكور، أو لدى الإمام المذكور، ثم درسها من خلال مساقاتها، وحاول استقراء مفاهيمها، ومقاصدها، ثم خلص إلى وضع معجم تحليلي لها، كان ذلك، دراسة تفسيرية، بالمستوى البسيط. أما إذا حاول إرجاع طبيعة تلك المفاهيم، والمقاصد الأصطلاحية، إلى مؤشرات ما، في فكر المصنف، أو نحو ذلك، لتعليق وضعها كذلك لديه، كان هو المنهج التفسيري المركب.

**ب - النقد** : سبق أن قلنا : إن النقد هو عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد؛ وعليه، فإنه لا يكون بمعنى النقض، كما أسلفنا، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى نسق كلي.

ذلك أن نقد فهم ما، لآلية قرآنية، أو آيات أو أحاديث، أو نقد اجتهاد ما، جزئياً كان أو كلياً، في أي مجالات العلوم الشرعية، إنما هو عملية محاكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب. بناءً على مقاييس متفقة على جلها، أو كلها، كقواعد فهم النصوص الشرعية أو قواعد الاستنباط أو قواعد الجرح والتعديل ... الخ. ويدخل في ذلك الأنساق الكلية للعلوم الشرعية، كالنسق الأصولي، بالنسبة للدراسات الأصولية، أي المنهج العام، المبني عليه العلم، كأصول الاستنباط، وترتيبها، هذا أيضاً من المقاييس المعتمدة في عملية التقويم فبواسطة هذه الضوابط وأمثالها نستطيع أن نقول : هذا خطأ وهذا صواب.

وبإمكان الجمع، في المنهج التحليلي، بين طرفيه التفسير والنقد؛ وذلك بعرض الأعمال العلمية شرعاً وتعليلاً، ثم نقدتها على سبيل التزامن أو على سبيل التراخي، والمقصود بالتراخي هنا، أن يكون العمل النقدي، لاحقاً بالعمل التفسيري، لأن يكون هذا فصلاً أولاً، أو باباً أولاً، أو قسماً أولاً، ويكون الآخر فصلاً ثانياً، أو باباً ثانياً، أو قسماً ثانياً، أو نحو ذلك. وأما التزامن فالمقصود به أن يندمج النقد مع التفسير، في

عملية واحدة، كأن تعرض الفكرة شرعاً وتعليلها، ثم تنقد بعد ذلك مباشرةً، وتناقش، لبيان الحق والباطل فيها، هكذا في كل أبواب البحث.

**ج - الاستنباط :** و المراد به هنا الاستنتاج الاجتهادي، والتجديد العلمي. فكل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية ما، أو تركيبها، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير... الخ ، أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوى، يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من النهج التحليلي.

وعليه فإنه بالإمكان أن نصنف صور الاستنباط إلى نوعين :

- **النوع الأول :** الاستنباط الجزئي، وهو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد المجالات العلمية، على أساس الابتكار والتجديد، كالقيام ببحث يخلص فيه إلى صياغة قاعدة ، أو قواعد علمية ما أو وضع مصطلح، أو مصطلحات، لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستنبطة، أو دراسة إشكال من الإشكالات النظرية، التي لم يقطع فيها بقول فصل بعد، أو طرحت لأول مرة، وإصدار رأي أو آراء حوله، بناء على الحجج، والبراهين العلمية. فمن الإشكالات التي ما زالت في حاجة إلى تجديد النظر والاجتهاد، مثلًا في علم أصول الفقه ترتيب أدلة التشريع، وقضية (النسخ) خاصة فيما يتعلق بنسخ السنة للكتاب، وكذلك خبر الأحاديث، وقيمتها التشريعية، وبعض المصادر كالصالح المرسلة، والاستحسان، وسد الذرائع، خاصة فيما يتعلق بمنهجية الاستعمال وضوابطه ... الخ. أما الإشكالات المبتكرة، فكل قضية علمية لم يسبق طرقها من قبل، ثم دعت إليها حاجة حضارية، فتطرح بصيغة جديدة تماماً، أو بصيغة قديمة، كما صنع الدكتور حسن الترابي في كتابه «تجديد أصول الفقه الإسلامي» حيث قدم مفهوماً جديداً للقياس سماه «القياس الواسع»<sup>(1)</sup> بعدما أشار إلى بعض عوائق «القياس المحدود»<sup>(2)</sup> بتعبيره. هذا العمل وإن لم يرتفع إلى درجة البحث العلمي بمعناه الدقيق، من حيث الدراسة، فهو على الأقل طرح جديد للإشكال.

- **النوع الثاني :** الاستنباط الكلي : وهو الاجتهاد المتكامل الأجزاء، الشمولي للنظرية، الذي يهدف إلى (تركيب)، أو (وضع) نظرية علمية. أما (التركيب) فهو جمع المادة العلمية، من التراث، وسبكها في نسق يجعل منها وحدة متكاملة، بشرط أن تكون النظرية قد عرفت، عند أحد القدماء، أي سبق الوعي بها عنده فتحدث عنها وكتب فيها، إلا أنه لم يضعها في قالب منهجي، أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت ولم

(1) ص : 24 .

(2) ص : 23 .

يبق منها إلا أمالٍ هنا، وهناك، يمكن جمعها وإعادة تركيبها. فمثل هذا عمل يدخل في (طريقة الجمع) من المنهج التوثيقي. أما التركيب المقصود هنا، فهو جمع مادة علمية، لإشكال تم بحثه، في مجال علمي ما، من طرف غير واحد من العلماء، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحد القدماء من جمع أطرافه وتركيبها. بيد أن الكثيركتب فيه ما تيسر له، مما أدى إلى تراكم المادة العلمية، فإذا تبين بعد جمعها، وتفحصها، أنها مما يمكن تركيبه في نسق منهجي، وصياغته في نظرية متكاملة، ركبت ذلك التركيب وصيغت بذلك الصياغة، وأضيفت إليها اللبنات التي قد يبدو خلو مواضعها أثناء عملية البناء، حتى تستوي نظرية قائمة كاملة؟

وأما (الوضع) فهو الإنشاء الابتدائي لنظرية علمية، في مجال ما، أي ابتكارها كلياً على أساس إشكال جديد. ذلك أن تطور الواقع بكل إشكاله : اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً...الخ، وتطور العلوم المختلفة، وغير ذلك من التطورات، والتغيرات، المتعلقة بالعصر، كل ذلك يجعل من المضوري التجديد في العلوم الشرعية، جزئياً وكلياً، لمواكبة حاجيات الأمة الحضارية، وإقامة المجتمع الإسلامي السليم. (وضع) النظرية العلمية، يقتضي أولاً إحاطة دقّيقة بال المجال العلمي الذي ستؤسس فيه، كما يقتضي التحقق من الحاجة العلمية إليها، أي أنها تجib على إشكال حقيقي لا وهمي.

وقولنا : «الوضع هو إنشاء ابتدائي» لا يعني الانطلاق من الفراغ. إذ لا شيء في العلم ينطلق من الصفر، ذلك أن وضع الأنساق النظرية، مهما كان جديداً فهو يكون بأدوات قديمة معروفة، ويحتمكم إلى قواعد العلم الذي وضعت فيه النظرية ويستمد مادته منه أساساً، ومن غيره من العلوم.

فلنفترض أن باحثاً ما عزم على وضع نظرية جديدة في منهج استنباط الحكم الشرعي مثلاً فهو بلاشك سيعتمد على قواعد أصول الفقه، وضوابطه، وأدلة، ومناهج الاستدلال فيه، وغير ذلك من التراكمات العلمية، في هذا المجال، فيختار ما يختار، ويتبين ما يتبنى، وينتقد ما ينتقد، ويتجاوز ما يتجاوز، أو ينتح ما ينتح، ويبتكر ما يبتكر، ثم يصوغ بعد ذلك نظريته تلك، ليحدد لها موضعها في حلقات الدراسات الأصولية قديماً وحديثاً.

## المبحث الخامس : في منهج توظيف المنهج

لا أحد يماري في تداخل العلوم الشرعية، وعلاقتها التأثير، والتأثير التي تربط بينها جميعاً ففي علوم القرآن والتفسير، ندرس قضايا كثيرة، مما ندرس في علم أصول الفقه، وندرس في هذا كثيراً مما ندرس في علم الفقه، وعلوم الحديث، وعلم الكلام وعلوم اللغة .... الخ .

فإذن لا غرو إن تحدث عن تداخل مناهج هذه العلوم، ولا أدل على ذلك من المثال المشهور الذي ينسب فيه، إلى الفراء أنه أجاب عن سهام سجود السهو، أنه لا شيء عليه، لأن المصغر في العربية لا يصغر .

واليوم في مجال مناهج العلوم، هناك دعوة إلى استنباط (منهج تكاملی) أو (توفيقی) يرکب من مختلف المناهج العلمية، بينما هناك من يرى ضرورة استقلال المناهج، وتميز بعضها عن بعض، وقد حاول الدكتور عمر الطالب في ميدان الدراسات الأدبية، استقراء الذين دعوا إلى المنهج التوفيقی، أو التكاملی، فذكر من أوائلهم الاستاذ محمد خلف الله والاستاذ سید قطب رحمة الله ثم بعد ذلك الدكتور شوقي ضيف، والدكتور شكري فيصل، ثم السيد تقى الدين في كتابه (أصول البحث الأدبي ومناهجه) الذي دعا إلى تكامل المناهج مطلقاً أي ليس في مجال الأدب فقط، بل في المجالات العلمية جميعاً<sup>(1)</sup> وعلق الدكتور عمر الطالب على ذلك قائلاً : (إن التناول الكافي للباحث بالنسبة للظاهرة الأدبية أو النص الأدبي أثناء الدراسة، وفق هذا المنهج، يقود إلى التضليل، والمليوعة في البحث، ويعد هذا المنهج سلاحاً ذا حدين قد يصيب فيه الباحث إذا أخذ حذره، وتصرف بدراسته بدقة، وقد يخطئ إذا تناول بحثه بصورة كيفية عشوائية)<sup>(2)</sup>.

(1) مناهج الطالب : 172 إلى 176.

(2) مناهج الطالب : 186.

أما في إطار البحث في العلوم الشرعية، فإننا نقول : رغم التداخل الموضوعي، والمنهجي الحاصل بينها جميماً، منذ القديم، فإنها ظلت محافظة على استقلال فروعها، وتميز بعضها عن بعض، فمثلاً رغم علاقات التأثير، والتاثير التي تربط بين علم أصول الفقه والعلوم الشرعية الأخرى لا يمكن بائي حال من الأحوال أن نقول إنها هو ذاتها، أو إن منهاجها هو نفس منهاجها بل له طابعه الخاص الذي يجعله علماً مستقلاً بذاته، موضوعاً ومنهجاً، وكذلك الأمر بالنسبة لسائر العلوم الشرعية، وقد يكون من المعقول أن تظهر الدعوة إلى المنهج التوفيقى، في مجال البحث الأدبي، باعتبار الظاهرة الأدبية، عملية ابداعية أساساً، تتشكل بألوان شتى، فيصعب النظر إليها بمنظار واحد، أو غالب، أما بالنسبة للعلوم الشرعية، فهي علوم أقرب إلى الدقة، والتجدد، في طبيعتها، يغلب عليها الضبط والتقعيد، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تختلف منهاجها، باختلاف أغراضها، واهتماماتها. هذا فيما يتعلق بالعلوم الشرعية من الداخل، أي بالمناهج التي تستخدمها هي في دراسة قضاياها.

أما بالنسبة للمناهج الخارجية، التي تستخدم لدراسة العلوم الشرعية ذاتها بغض النظر عن قضاياها الداخلية، و التي هي موضوع هذا الكتاب، فهي أيضاً يجب أن تختلف وتتميز، ولا تتفق أنواعها، في منهج توفيقى أو تكاملى، بناء على فقه المراحل العلمية ، الذي يصنف كل علم في مرحلته التي تناسبه بل يصنف كل إشكال في مرحلته المنهجية ، بناء على مبدأ الأولويات، في دراسة التراث الإسلامي. فالتحقيق مثلاً سابق على التفسير ، وهذا سابق على التاريخ .... الخ. فلا يجوز مثلاً لما كان حقه التحقيق أن يفسر أولاً، ولا لما كان حقه التفسير أن يُؤرخ قبل ذلك وهكذا<sup>(3)</sup>.

إذن بالنسبة إلى توظيف المنهج العلمي، لدراسة العلوم الشرعية ، لابد من اعتماد منهج رئيس يبني عليه البحث، ويطبع بطابعه، ثم بعد ذلك لا مانع من الاستفادة من المناهج الأخرى، إذا دعت الحاجة إلى بعض قواعدها، مادام ذلك لن يغير اللون المنهجي للبحث، ويجعله غير ذي طابع معين، أي ملقاً، بل لابد من منهج أصيل، يدرس به الإشكال، ولا مانع بعد ذلك من كون باقي المناهج خادمة ومساعدة، وهذا هو ما ذهب إليه الدكتور رشدي فكار حيث قال : « على الباحث أن يتبنى منهاجاً أساسياً ويكمله إذا اقتضت الضرورة، بالاستعانة بمنهج أو منهجين آخرين بصفة تكميلية »<sup>(4)</sup>.

(3) نـ. ذلك مفصلاً في ( ضابط الأولويات العلمية ) : (الفصل الأول).

(4) في المنهجية : 47.

أما اختيار وتحديد المنهج الرئيس الذي تبني عليه الدراسة، فهو خاضع لطبيعة الإشكال العلمي، الذي سيبني عليه الموضوع، فإذا كان البحث مثلاً مبنياً على دراسة العلاقات العلمية بين قضيتين أو أكثر، فالمنهج الذي يجب أن يعتمد في ذلك هو المنهج الوظيفي المتفرع من المنهج الحواري، وإذا كان المقصود، هو ملاحظة التطور، الذي عرفه إشكال ما، أو مصطلح ما، أو منهج ما، عبر فترة، أو فترات زمنية معينة، فالمنهج الذي يجب أن تبني عليه الدراسة هو المنهج التاريخي، المتفرع من المنهج التوثيقي... وهكذا فطبيعة الإشكال إذن هي التي تحدد طبيعة المنهج المعتمد.

وأما صور خدمة المناهج المكملة أو المساعدة، للمنهج الرئيس، فهي كأن يكون البحث تاريخياً، أي متبنياً للمنهج التاريخي، بيد أنه من حين لآخر يحتاج إلى دراسة بعض النصوص المعتمدة، أو الاستشهاد ببعض القواعد، مما يحتاج في فهمه إلى دراسة تحليلية تفسيراً، أو تعليلاً، أو نقداً لبعض الفهوم المتعلقة بهذه الشخصية، أو تلك ... الخ . كما قد يحتاج إلى المنهج الحواري، لمقارنة بعض القضايا، مع غيرها، أو نقض بعض الأفكار أو بيان وظائفها، مع العلم أن القصد التاريخي هو المقصود الأصيل للبحث، أما غيره مما ذكر، فإنما هو عارض دعت إليه ضرورة جزئية ما؛ لتسهيل العملية التاريخية، والتتبع الزمني للإشكال. وكان يكون المنهج المعتمد هو المنهج المقارن، المتفرع من الحواري، فإذا كان مثلاً في موضوع أصولي، فهو بلا شك محتاج إلى استخدام المنهج التحليلي أحياناً، لتفسير بعض القواعد، أو المصطلحات، أو انتقاد بعض الأحكام، الواردة في المقارنة<sup>(5)</sup> ... وهكذا غالباً البحث في العلوم الشرعية، لا يكاد منهج فيها يستقل بدراسة ما، حتى تكون مناهج أخرى خادمة له ومتتمة.

---

(5) في المنهجية : 47



**الفصل الثالث:**

## **تقنيات البحث العلمي**



نقصد (تقنيات) البحث العلمي الإجراءات العملية التي تستعمل في تنفيذ (المنهجية) من مقدمات البحث حتى نهايته، فهي عملية (تحقيق مناطق) بتعبير الأصوليين، أي : تنزيل الضوابط والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث. ولتبين هذه التقنيات، وتفصيلها، يحسن أن نصنفها تبعاً للمراحل، التي يمر بها البحث العلمي، من البداية حتى النهاية. وهي ثلاثة مراحل درس كل واحدة منها في مبحث مستقل :

## المبحث الأول : المراحل الابتدائية

وهي في أربع خطوات : المرجعية، والتقرير، والتعميق، والإعداد.  
**أولاً : المرجعية :**

بعد تحديد الموضوع، انطلاقاً من الضوابط، والقواعد المذكورة قبل، يشرع الباحث في إعداد رصيده مكتبي وذلك بالقراءة المستمرة في كل ما يتعلق بالموضوع، من مراجع، ومقالات، ونحوها من ناحية، وبتقيد المعلومات الدقيقة، عن مظان بحثه، من ناحية أخرى، وذلك بإعداد مرجعية (ببليوغرافيا) وافية، مبنية على منهج البحث المعرفي، المذكور في محله، بهذا الكتاب<sup>(1)</sup> مع التنصيص هنا على مواطن الفائدة، ووجوهاً، من كل مصدر ومرجع. فبعد تقيد المعلومات الشكلية للكتاب، كعنوانه وأسم مؤلفه وطبعته أو طبعاته ..... الخ، يتم تقيد المعلومات الموضوعية عنه، أي مواطن الفائدة منه، ووجوهاً، أعني أي قسم أكثر إفاده فيه هل الجزء الأول أم الثاني، إن كان مكوناً من أجزاء، وإن لم يكن يحدد الباب أو الفصل المتعلق أساساً بموضوع البحث، وهكذا. ثم يشار بعد ذلك إلى وجوه الفائدة المظنونة وأحجامها.

---

(1) نـ. المبحث الأول من الفصل الثاني (المنهج الوصفي).

## ثانياً : التقرير.

ثم يشرع بعد ذلك، في كتابة (التقرير العلمي) - لتسجيل البحث - على الشكل الذي ذكرناه في (المنهج الوصفي) ويمكن هنا أن نجمل أهم عناصر التقرير فيما يلي :

أ - عنوان الموضوع، مع التفسير، والتعليق لكل كلمة فيه، ومن ثم ينطلق إلى بيان أبعاده وحدوده .

ب - هدف البحث : ويمكن وصل الكلام عنه انطلاقاً من العنوان .

ج - دوافعه الذاتية والموضوعية : فال الأولى هي المتعلقة بذات الباحث. والثانية هي المتعلقة بفكرة الموضوع، وإشكاله، وهو اقع المجال العلمي، الذي يبحث في إطاره .

د - المنهج المقترن اعتماده : وذلك انطلاقاً من المقاييس المنهجية المذكورة بهذا الكتاب لمعرفة مدى قابلية الموضوع للانبناء على قواعد المنهج المقترن. وه هنا لابد من تدقيق النظر في (منهج توظيف المنهج) الذي تحدثنا عنه في خاتمة الفصل السابق.

هـ - التصميم الأولي : بعد ذلك يقترح تصميم أولي للموضوع، كما تم تصوره، انطلاقاً من القراءة، والرجعية، وتحديد الإشكال، والعنوان، والأهداف. وقولنا (أولي) : إشارة الى أنه عادة ما يقع تغيير في هذا التصميم - بعد تقدم البحث - زيادة، أو حذف، لبعض العناصر، أو القضايا، التي تثبت الماده العلمية - بعد الاطلاع الموسع، والاستنتاج الدقيق، والتحريات العميقـة . أنها لا طائل من ورائها، فتحذف، أو تدمج في غيرها، إن كانت المصلحة في ذلك، أو أنها من الضروريات التي لا يمكن النظر في غيرها، مما هو مسطر في التصميم إلا بواسطتها، فتضاف، وهكذا.

والتصميم ضرورة علمية لكل مشروع بحث، فهو خطوة لابد من إنجازها قبل بدء الدراسة، وتصوره في الذهن يجب أن يكون جيداً، أي أقرب ما يكون إلى الدقة المتناهية، ذلك أن من أجز تصميماً جيداً لبحثه، فكانما قد أجز بحثه كله بالفعل، ومن هنا كان قول (راسين) «تراجيديتي قد انتهت، وما بقي لي إلا أن أكتبها»<sup>(2)</sup> حيث أن منهج الكتابة إنما يملئه التصميم أو كما يقول (لويس تامبل) : «فن الكتابة يرتبط مباشرة بفن التفكير»<sup>(3)</sup> «لأن التصميم يقود التفكير بمعنى أنه يدلّه على الوجهة المحددة التي ينبغي أن يتتطور تجاهها»<sup>(4)</sup>.

---

la méthode SPRI : 40 (2)

Idem : 10 (3)

Idem : 42 (4)

وقد شبه إنجاز البحث بناء على تصميم سابق، بالسفر المبرمج سعيا بمسالك محددة، وفق خطة معلومة سلفا، قصد اكتشاف المجهول<sup>(5)</sup> فائي تهور هذا الذي يمارسه مغامر يرحل الى الأدغال والجزر الثانية، بغير خارطة ولا تصميم مخطط بدقة؟! و - المرجعية : وأخيرا يذيل التقرير بقائمة لظان الموضوع يتم إعدادها سابقا.

### ثالثا : التقمييش :

والتقمييش لغة هو « جمع الشيء من ههنا وھهنا »<sup>(6)</sup> أما في الاصطلاح المنهجي، فهو عملية جمع المعلومات الموثقة، من مصادرها بواسطة الجذاذات (أي البطاقات) وما شابهها.

وقد نقل الدكتور إميل يعقوب، خلافا بين الباحثين، في أفضلية التقمييش بواسطة الجذاذات، أو بواسطة الملفات<sup>(7)</sup>. (الملف) : هو غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي، تستخدم لجمع المعلومات وتصنف حسب فصول البحث وأبوابه. وأما (الجذادة) فهي : قطعة - أصغر - من الورق المقوى يتراوح حجمها عادة بين (50 . 7 x 12 سنتم ) و (50 . 10 x 15 سنتم) أو (50 . 10 x 15 سنتم)<sup>(8)</sup>.

ونحن مع ترجيح الأستاذ المذكور، للعمل بواسطة الجذاذات، نظرا لما يسببه الورق الكبير من ارتباك تنظيمي، ولكون الجذاذات أكثر ضبطا، وأجمع للتركيب، وأيسر للتصنيف إذ (يسهل معها التقديم، والتأخير والتعديل، والإضافة، خاصة إذا أحسن استخدامها). وهي اليوم لا تفارق الأساتذة الكبار، من ذوي البحوث الكثيرة أو الطويلة<sup>(9)</sup>.

إلا أنه - الى جانب الجذاذات - يحسن استعمال مذكرة، خاصة بالبحث، لتنقييد الأفكار الذهنية، ذلك أن العمل المكتبي، أو المرجعي، قد ينقطع من حين لآخر لكن (العمل الذهني) لا ينقطع<sup>(10)</sup> أو لا يتبعي أن ينقطع، وعليه، فلا يجوز للباحث أن تفارق هذه المذكرة، لتسجيل الأفكار المهمة، التي تعن له فجأة، أو بعد تأمل حر، في فراشه، أو سفره، أو غير ذلك.

Idem : 54 (5)

(6) اللسان : مادة (قمش).

(7) منهجية البحث : 48.

(8) نفسه : 46.

(9) نفسه : 48.

L'ART DE LA THÈSE 59 : (10)

وأهم ضوابط العمل بنظام الجذادات ما يلي :

١- لا يكتب إلا على وجه واحد من الجذادة .

ب - أن يقتصر على فكرة واحدة ، أو نص واحد لكل جذادة .

ج - أن ينقل النص بأمانة كاملة ، و لا يتصرف في لفظه إلا إذا كان موطن الفائدة في المصدر واسعا جدا، فه هنا يقتصر على الإشارة اليه في الجذادة من خلال عنوان عام، يجمع أفكار الفائدة المرجوة، فيتم تقييد ذلك بضبط الصفحات : من صفحة كذا إلى صفحة كذا . وعليه، فإنه يكون من المتحقق على الباحث اقتناء هذا الكتاب، أو تصوير المقصود منه، إذا تعذر ذلك، حتى يتمكن من الرجوع اليه متى شاء .

د - أن يكتب التعليق المناسب على كل نص، أسلفه، مع تمييز النص، بعلامات التنصيص (...) هذا ولابد من كتابة النص بالحبر الجاف. أو السائل بينما، يحسن كتابة التعليق، بقلم الرصاص، لأنه معرض للتغيير في كل حين.

ه - استعمال جذادات ذات حجم واحد، حتى تكون أيسر للتصنيف، والترتيب، والجمع.

و - تصنيف الجذادات حسب فصول التصميم، وأبوابه، بواسطة أحزمة مطاطية، أو بوضعها داخل درج خشبي، أو معدني، مع فصل كل مجموعة عن الأخرى، بواسطة جذادات أكثر ارتفاعا، يكتب على رؤوسها عناوين الأبواب و الفصول<sup>(11)</sup>.

هذا، ولابد من تنظيم عملية التقطيع، وذلك بالرجوع أولا إلى المظان الأصلية للموضوع، أعني المصادر، ثم بعد ذلك المظان التابعة أي المراجع. (وتعني بالمصادر: ما كتب في صلب الموضوع أو معاصراته، و المراجع : ما كتب عن الموضوع)<sup>(12)</sup> وينظم كل ذلك بمحاولة التتبع التاريخي، لكل مصدر، ومرجع، حسب وفاة المؤلف. هذا وتؤخذ النصوص من كل كتاب، حسب ما تحتاجه في الموضوع، بواسطة الجذادات المصنفة كما ذكرت، ولا يلتفت إلى غير ذلك، من المعلومات الأخرى، لأنها تفسد البحث ولا تصلحه، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يكون للباحث دفتر خاص لا علاقة له بالبحث، أو درج جذادات آخر، فائض يدون فيه المعلومات، والنصوص، التي لها أهمية علمية ما، قد يحتاجها هو أو غيره. ولكن شرط لا يكون في ذلك فتنة عن التفكير المستمر، في إشكال البحث وقضاياها .

---

(11) منهجية البحث : 49 - 50 .

(12) في المنهجية : 28 .

والطريقة العملية لأخذ المعلومات، من المصادر والمراجع، تختلف بحسب حجم هذه الأخيرة، ذلك أن الكتب الصغيرة العجم، والمقالات، يستحسن أن تقرأ قراءة تامة، لأن صغرها، قد يرجع إلى اختزالها للمعلومات، في عبارات وجيزة جداً، وعليه، فإنها تكون ملنة لفوائد مكثفة.

أما إذا كانت عبارة عن موسوعات، أو مجلدات، فهذه يستحيل قراءتها جمياً، وإنما انتهى الباحث في عمله ذاك إلى نهاية، وإنما يستحسن أن تقرأ مقدماتها، وخواتها، وفهارسها التي قد تشير إلى المقصود بدقة، ثم بعد ذلك تقلب صفحاته، للنظر إلى مطالع الأبواب، والالفصول، وخواتها، فتقرأ إذ ربما يعثر الباحث على نص ثمين لا يهدى إليه فهرس الموضوعات، من قريب أو بعيد خاصة إذا لم يكن هذا من صنعة محقق مدقق<sup>(13)</sup>.

#### رابعاً : الإعداد :

عندما ينتهي الباحث من عملية التعمق، ويطعن إلى أنه قد استوفى جمع المادة، استقصاء واستقراء، يرجع بعد ذلك إلى وحدات الجذادات المصنفة، ليتأملها من جديد بشكل عام، وبنظر شمولي، مع العلم أنه لا شك، قد انطبعت في ذهنه، حول المعلومات، والتصوص، التي جمعها، تصورات ما يفترض أن يكون سجلها، في مذكرة الأفكار الذهنية، المشار إليها قبل، فقد يكون منها، ما يرتبط بقضايا منهجية، أو معرفية. هذا بالإضافة إلى الملاحظات التي سجلها أسفل كل نص، بالعذادة المخصصة له، إلا أنه - هنا - يعيد النظر في كل ذلك، بشكل شمولي، معتبراً السابق، واللاحق، فربما أدى شيء من ذلك إلى تغيير ما، في تصميم البحث المقترن ابتداء. كأن يصبح مجموع مادة فصل معين أكبر بكثير من مجموع مادة باب بأكمله، أو بابين، مما يقتضي تقسيماً آخر للمادة، أو تخرج المادة الإجمالية للبحث، بكم كبير، يصعب على الباحث الواحد الإحاطة بكل منها، في ظرف زمني معقول، وصفاً، وتوثيقاً، وتركيباً... مما يقتضي زيادة تقييد للموضوع. وهكذا، فالمفاجآت العلمية، التي لا تظهر إلا بعد عملية التعمق، أكثر من أن تحصى، وعليه فإن النتيجة غالباً هي إعادة النظر في العنوان، والتصميم الأولي للموضوع، قصد إعداد المادة، وتهيئتها للدراسة.

## **المبحث الثاني : المرحلة الترتكيبية (الدراسة)**

ونعني بالمرحلة الترتكيبية، فترة البناء للموضوع ويكون ذلك بالدراسة، حيث توظف النصوص المجموعة، تحليلًا و مناقشة لبناء التصورات، ووضع القدمات واستنباط النتائج، ونرفض الآراء، وما شابه ذلك، مما يتطلبه تركيب البحث العلمي. وأهم عناصر هذه المرحلة أربعة هي : الفرض والنصل والاستنتاج، ثم القالب العلمي.

### **أولاً : الفرض :**

والمقصود به افتراض تصور معين، أو موقف معين، إزاء قضية ما، ذلك أن الموضوع قد قسم إلى أقسام كبرى، وأخرى متوسطة، ثم أخرى صغرى هي التي تشكل الأبواب، والفصوص، والمباحث، طبعاً، كل قسم من هذه الأقسام يشكل وحدة ما، فالباحث وحدة صغرى، في إطار الفصل، وهذا وحدة وسطى، في إطار الباب، والباب وحدة كبرى في إطار الموضوع كله. هكذا يكون البحث كالبنيان المرصوص، بعضه يشد بعضاً، ويكملاً. إذن فإن الباحث عند الدراسة، ينطلق من رؤية معينة للوحدة، التي يشرع في دراستها، باعتبارها فكرة ، تشكل جزءاً من إشكال كلي، هو موضوع البحث. هذا على العموم.

فالتصميم إذن، يتضمن فروضاً، أو قل هو مقدمة لفروض، تتکامل فيما بينها لتشكيل فرض أكبر، وأشمل، هو جوهر إشكال البحث. وعليه، فإن الباحث عند بدء الدراسة، يستحضر التصور الكلي، لما سيدرس أي جوهر الإشكال. ثم يفترض ما يتفرع عنه أولاً - حسب ترتيب الفروع. في التصميم المقترن - أعني الفصل الأول، ويشرع في تحقيقه من خلال جزئياته، أي المباحث، وما في معناها. وهنالك يسيطر إلى افتراض الفروض الصغرى، وحدة، فوحدة، فيشرع في تحقيق كل وحدة على حدة، حتى تمامها، فتتشكل منها جميعاً، الوحدة الوسطى أعني الفصل.

فإذا تم ذلك، انتقل إلى الذي يليه، بنفس المنهج، حتى يتم الباب، فينتقل إلى غيره، على نفس الخطة حتى النهاية.

وهكذا، فإننا نجد أنفسنا، ننطلق من الكل نحو الجزء من الناحية النظرية، أي من حيث افتراض الفروض العلمية. أما من حيث التطبيق، فإننا ننطلق في استدالنا، من الجزء نحو الكل، فنبرهن على الأجزاء لبناء الكل<sup>(1)</sup>.

وللبرهنة على الفرض الذي نفترضه، فإننا نسوق الحجج والأدلة مستقاة إما من الحس، والتجربة، وإما من المدركات العقلية المجردة، وإما من الأخبار والشهادات<sup>(2)</sup>. وبما أن العلوم الشرعية هي عبارة عن نصوص، فإن البحث فيها سيكون عملاً في إطار النص، يتقييد بقيوده وينضبط بضوابطه، إلا أنه - طبعاً - يمكن إدخال بعض عناصر التجربة، بوجه ما، وكذا أصول الاستدلال العقلي، في هذا النوع من الدراسة. لكن مع ذلك يبقى النص، هو محور البحوث الشرعية في الدراسات الإسلامية، ولذلك فإنه يشكل لدينا العنصر الثاني من المرحلة التركيبية.

### ثانياً : النص :

من أدق ما يمكن أن نصف به النص أنه (شهادة) والباحث المستشهد به تألف شهادة، ولذلك وجب عليه من التحري والأمانة في قوله، وتوظيفه، ما يجب على كاتب العقود المالية. قال تعالى : «ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى لا ترتابوا»<sup>(3)</sup>، إلى أن يقول سبحانه : «لا يضار كاتب ولا شهيد، وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم، واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء»<sup>(4)</sup>، وقال تعالى : «فمن بدله بعدها سمعه، فإنما إثمها على الذين يبدلونه، إن الله سميه عليم»<sup>(5)</sup> وذم سبحانه بني إسرائيل فقال : «من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه»<sup>(6)</sup>. وهكذا نجد ضوابط الاستشهاد، دقيقة شرعاً فلا يصح نقل شيء في غير

(1) يقول عبد الرحمن حبنكة : «فمن الوسائل النافعة جداً، أو الضرورية في كثير من الأحيان، في مجال اكتساب المعرف الصافية أو الاستنباطية النظرية أو العملية، عمليات التقسيم والجمع، أي تقسيم الكلي إلى جزئياته، وإلى أصنافه وجمع الجزيئات المتفرقة في كلياتها»، ضوابط المعرفة : 138.

(2) ضوابط المعرفة : 134.

(3) البقرة : 281.

(4) البقرة : 281.

(5) البقرة : 180.

(6) النساء : 45.

وجهته أو إسقاط بعضه، بما يخل بمقصود صاحبه، إلا خطأ. أما أن يعمد الباحث إلى شيء من ذلك أو مثله، فهو مما ذم شرعاً، قبل أن يذم في منطق المنهج العلمي. هذا وربما يكون الباحث قد جمع من النصوص لبعض الوحدات، الشيء الكثير، وهنالا لابد من التصفية، فلا يصح قطعاً أن يوظف كل ما جمعه في جذائته، وإنما يختار منها الأقطع والأوثق. أعني القطعي الثبوت والدلالة، إلا أن يعدمه فينتقل إلى ما دونه، وهكذا. ذلك أنه يكون من بين النصوص، ما هو مصدرى، وما هو مرجعي، وما أخذ من كتاب محقق وما أخذ من كتاب غير محقق ولكن اشتهرت نسبته إلى صاحبه، أو ربما شك العلماء في تلك النسبة. ولذلك فإنه ينتخب من النصوص، أو يوضحها دلالة، وأوثقها نسبة، فالاستشهاد بنص، ثابت النسبة إلى صاحبه لكنه ظني الدلالة على المراد، أو غير واضحها، خير من الاستشهاد بنص قطعي الدلالة على المقصود، ولكن في نسبته إلى صاحبه كلام !

ولضبط النصوص، المختارة للاستدلال، يستفاد من مناهج الأصوليين، فيما يخص الدلالة حيث يقدمون (النص) على (الظاهر) و(المعنى العباري) على (المعنى الإشاري) ونحو ذلك، كما يستفاد من مناهج المحدثين، والمحققين، فيما يتعلق بالنسبة والثبوت<sup>(7)</sup>.

وعليه، فإن الاستشهاد، بالقطعي من النصوص، لا يحسن أن يتعدى الثلاثة منها، للوحدة الصغرى، ويشار إلى الباقي في الهاشم بذكر الإحالات فقط. أما إذا انعدمت القطعيات، فيعتمد حينئذ منهج الاستقراء الذي يفيد القطع، أو الظن الراجح، فينتخب من مجموعة النصوص المستقرأة، خمسة، من أعلىها دلالة، وثبوتا، ثم يشار إلى الباقي في الهاشم، بذكر الإحالات فقط، هذا ويشترط في النصوص إذا تعددت أن تكون أقرب إلى القصر منها إلى الطول. أما إذا طال أحدها، ولم يكن منه بد لأهميته العلمية، فيشهد ببعضه في المتن، ويلقى الباقي إلى الهاشم كتابة<sup>(8)</sup>.

هذا ومن ضوابط الاستشهاد، أن يتبع فيه الترتيب التاريخي للنصوص، فإنه لمن المكره في المنهج العلمي، أن يستشهد الباحث بكلام عبد الوهاب خلاف مثلاً، ثم يقول بعده : «إلا أن الشافعي يرى غير ذلك يقول : «.....» ويورد نصه. فالترتيب

(7) يرى د. أحمد شلبي أن الاستدلال يجب أن ينطلق من الحجة الأقل قوة نحو الأكثر قوة لنقل القارئ من المعارضة إلى التشكيك ثم إلى التأييد : كيف تكتب بحثاً . 91.

(8) في المنهجية : 54

التاريخي للنصوص، إن أخل به، أدى إلى ارتباك في منطق الاستدلال، وفوائد ذلك كثيرة يكفي منها، تتبع الأفكار في سيرورتها التاريخية.

ولابد أيضاً لضبط النص، من وضعه بين هلالين مزدوجين أو مفردين، أي ما يسمى بـ(علامات التنصيص) يفتحان عند بدء النص ويغلقان عند نهايته، مع إتباعهما برقم الإحالة.

وبعض الباحثين المبتدئين خاصة، قد يغفل علامات التنصيص و لا يلقي لها بالاً، مع أن ذلك من أخطر مزالق البحث العلمي ، التي تجعله أقرب إلى الفوضى منه إلى العمل المنظم ! ولذلك فإنه لا يستغنى عنها أبداً، إلا في حالة صياغته لفكرة الشاهد بأسلوبه الخاص، نظراً لطول النص أو غير ذلك من الاعتبارات. وهنا يكتفي بوضع رقم الإحالة في نهاية الفكرة فقط<sup>(9)</sup> مع العلم أنه لا يغنى عن النص شيء، ولذلك فلا يلتجأ إلى التلخيص، إلا عند الضرورة، وإن أمكن حذف بعض النص بدل ذلك كان أولى ! لكن بشرط أن يشار إليه بعلامة الحذف التي هي - على المشهور - ثلات نقاط متتابعة بشكل أفقى، على النحو التالي : (...). و تقع الزيادة عليها كما يقع النص. أما إذا اضطر الباحث إلى إدراج كلمة داخل النص لتفسير مرجع ضمير، أو نحوه فلابد من وضعه بين معقوقتين على الشكل التالي [...] [...]<sup>(10)</sup> قلت هذا عند الضرورة، وإلا فكل تعليق على النص مما لا يليق بمن البحث يحال على الحاشية ومن ضوابط الاستشهاد أيضاً أن يكون النص منسجماً مع السياق اللغوي للبحث، فمثلاً قد يكون في النص اسم منصوب إما في بدايته أو وسطه، بيد أن الناصب ترك في المرجع، لبعده عن محل الشاهد، أو غيرذلك، فلابد إذن، عند الاستشهاد به، من تصديره بأداة ناصبة، على أساس أن تكون خارج علامة التنصيص، مثلاً تقول : قال العالم الفلاني : إن «أحداً لم يقل بهذا الرأي» أما أن تورد النص كما هو بدون تركيبه، في السياق اللغوي المناسب، فذلك، مما تنفر منه الأذن ولا يقبله العقل.

ومن الضوابط كذلك أيضاً : طلب العلو في الإسناد - كما يعبر المحدثون - فـ (السند العالي) هو ما كان أقرب إلى الأصل، وعليه فإنه لا يجوز لباحث، أن ينقل نصاً، عن مصدر ما، بواسطة مرجع حديث أو قديم، إلا إذا عدم المصدر، أو استحال الوصول إليه. أما وهو مطبوع متداول، أو مخطوط يعلم مكانه، ولا حاجز يمنع منه، فإن التوسط إليه

(9) في المنهجية : 54 ، ومنهجية البحث : 62 .

(10) منهجية البحث : 63 .

بكتاب آخر، علامة على ضعف الضبط ، والتهاون في النقل، مما يقلل من قيمة الاعتماد على بحث، تلك سمتة.

### ثالثاً : الاستنتاج والمناقشة :

فالاستنتاج : هو استنباط الحكم من النص الذي يثبت صحة الفرض، وأما المناقشة: فهي اختبار هذا الحكم ذاته بعرضه على النصوص الأخرى الموقعة، وفهم الباحثين الموافقة، وكذا عرضه على النصوص والفهم المخالف، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلاً على صوابه وقيامه حجة لصحة الفرض.

ويرجع في كل ذلك إلى مناهج المحدثين والأصوليين، في فهم النصوص ونقدتها، فقد وضع الأصوليون قواعد لفهم النص الشرعي، يمكن الاستفادة منها هنا، لتكون أدوات لضبط تفسير النصوص، وشرحها، وتوجيهها، وكذا لتكون حكماً نقدياً لتفنيد فهم المخالفين. كما أن المنهج النقدي لدى المحدثين بوسعيه تقديم مقاييس دقة لاختبار ما ينقله المخالفون من نصوص سواء من الحديث النبوي، أو من أقوال علماء الأمة وفقهائهم.

ولابد في هذا وذلك من التزام أداب النقد، والمناظرة، فلا يقلل من شأن عالم بما يلمزه، أو يستصغره، كما لا يجوز للباحث، أن يفتر بما يصل إليه من نتائج، فيدعى لنفسه أكثر مما لها، فيصوغ أراءه في عبارات تدل على الفخر والعجب، وكل ذلك مذموم شرعاً، وإنما خلق العلماء التواضع الكامل<sup>(11)</sup>.

ثم إنه لابد في استنباط الأحكام، أن تكون على قدر دلالة النص عليها، فلا يجزم بما لا دليل قطعي عليه، ولا يعم ما لا تدل النصوص على عمومه، أو إطلاقه. فمثلاً لا يصح أن يجزم الباحث بأن عالماً ما يقول بحرمة لحم الخيل بينما النص الذي ينقل عنه عبارته : «أنه سئل عن الرجل يأكل لحم الخيل فقال : لا يفعل» كما أنه لا يصح أن يدرس مثلاً، شخصية علمية ما في قرن هجري ما، فيجد الرجل قد حدث في أحد كتبه بحديث ضعيف فيحكم عليه بأنه كان ضعيفاً في علوم الحديث، أو يحكم على ضعف هذه العلوم في ذلك القرن كله !

هذا ولابد للدارس من أن يحذر أمرين خطيرين في دراسته :

- أولهما : التأثر بما قيل عن الموضوع كلياً أو جزئياً ، أي عليه أن يخلو الذهن

(11) ن . كيف تكتب بحثاً : 99-101 و ضوابط المعرفة 372-373

من كل الأحكام التي صدرت في حق إشكاله وقضاياها الداخلية، وهذا لا يعني إلغاء المعرف السابقة كلا ! وإنما يقبلها على أساس النقد والمراجعة، فما استقامت حجته لديه قبله وما لا، فلا، ولذلك، فإنه يصدر في أحكامه عن منطق واضح،

- ثانية : الارتباط العاطفي بالموضوع : خاصة إذا كان موضوع الإشكال شخصية ما، أو مذهبها ما، أو ما شابه ذلك، فربما يعجب الدارس بتلك الشخصية أو المذهب، أثناء جمع المادة، والقراءة عن الموضوع فيحصل به الإعجاب إلى درجة الانبهار، فيؤثر ذلك على الدراسة! كأن لا يقبل الدارس أي طعن في الشخصية، أو المذهب المدروس، ويحاول الدفاع عنه حتى ولو أعجزه الدليل، ويقول له حتى وإن لم يسعه التأويل ! ولذلك فلابد للباحث من أن يجعل الحق نصب عينيه، ومهما يعجب بشخص أو برأي فلا يكن ذلك مدعاة للخروج بما تقتضيه البراهين من الحق والعدل.

#### رابعاً : القالب العلمي :

وهو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة، أي الشكل الذي ترتكب به مضامينها، هندسة، وتوثيقا، وأسلوبا، وإنما يمكننا الحديث في ذلك عن ثلاثة عناصر :

١ - الهندسة : والمقصود بها، هيكل البحث من حيث أبوابه، وفصوله، ومباحثه، إذ لابد من تحقق صفة مهمة، في ذلك وهي : التوازن، فلا يعقل مثلا، أن يكون (الباب الأول) للبحث في خمسين صفحة بينما (الباب الثاني) في خمسة وسبعين صفحة ! نعم لا يطلب أن يكون عدد الصفحات لدى المقارنة، متساويا بشكل دقيق، بين الأبواب أو الفصول، أو المباحث، ولكن التوزيع الهندسي لها، يقتضي أن تكون هناك مقاربة معقولة، والتفاوت القليل لا يضر، فالشارع قد عفا عن قليل الجهالة والغور، في العقود، وإذا تضاعف حجم فصل ما، أو باب ما، بشكل كبير جدا، عن حجم نظيره، كان ذلك خلاً منهريا، ووجب حينئذ إعادة النظر في اعتباره فصلاً أو بابا ! فإن أمكن إدماجه في غيره، أو مدمج بشكل أو بآخر، كأن يكون بابا، فيجعل فصلاً من باب، أو يكون فصلاً، فيجعل مبحثاً من فصل، أو نحو ذلك، وهكذا تكون المرحلة التركيبية فرصة أخرى لتفعيل ترميم الموضوع، للمرة الثانية، إذا اقتضى البحث العلمي ذلك. ومناسب هنا أن نتحدث عن مفاهيم الاصطلاحات التي تتكون منها أجزاء الترميم عادة، ومواقعها الهندسية فيه.

٢ - المقدمة : وتكون في أول البحث، وهي مع ذلك آخر ما ينجذب ، نظراً لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام، من حيث علاقة الباحث به، وعلاقة الإشكال

المبني عليه بال المجال العلمي، الذي أنجز فيه، وقيمة المعرفية، ثم النهج المتبع في الدراسة بحثاً وعرضة. وكذا العوائق الحقيقة التي اعترضت الباحث. هذا مع التركيز الشديد، والمبادرة لفتح ملف الإشكال مباشرة، ذلك أنه يلاحظ على بعض الباحثين الانطلاق من قضايا عامة، فيغضرون إلى الاستطراد الثقيل للوصول إلى جوهر الإشكال. وذلك نحو أن يكون الموضوع حول إشكال دقيق في (التعليق) الأصولي، فينطلق لذلك في التقديم من الحديث عن نشأة علم أصول الفقه وتطوره، أو ربما وسع دائرة أكثر، فانطلاق من نشأة العلوم الإسلامية جملة، أو من مرحلة تدوينها... الخ فلا يصل بنا إلى جوهر الإشكال حتى نهل من كثرة الكلام الذي لا علاقة له بالموضوع بينما كان عليه أن ينطلق من أقرب نقطة موصولة للقضية. وليس هناك أسرع موصل لها، من الانطلاق منها ذاتها.

١ - ٢ - المدخل أو التمهيد : وكلها عندي بمعنى واحد، ومحله بعد المقدمة مباشرة. وإنما يحتاج إليه، إذا كان فهم الإشكال العلمي المطروح، مبنياً على (مقدمات) تتعلق بال المجال العلمي الذي ينتمي إليه، كان يكون الإشكال مسألة جزئية، تناقش في إطار إشكال كلي أوسع. فمثلاً، قد يكون الموضوع دراسة مصطلحية، في فقه إمام معين، أو في كتاب فقهي ما، ويكون من المتعذر، أن نفهم حقيقة هذا الإشكال، إن لم نلم - بما يكفي - بحقيقة الدرس المصطلحي، في علم الفقه جملة، فيمكن حينئذ - فقط - أن يجعل ذلك مدخلاً، أو تمهيداً للموضوع. على أساس أن يقتضي بيانيه، بعض الاستغرار، الذي يجعله عملاً مستقلأً، أي وحدة، وإلا استغنى عنه، والشيء القليل منه، محله في المقدمة، لدى الحديث عن علاقة الإشكال بال المجال العلمي.

١ - ٣ - القسم، والباب، والفصل، والمبحث : أما (الباب) فهو وحدة كبرى، تشكل قضية أساسية، أو ركناً من أركان الموضوع، وأما (الفصل) : فهو وحدة وسطى، تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها، يتكون (الباب). ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر، أو وحدات صغرى، أو مسائل، أو مطالب هي المسماة بـ(المباحث).

فإذا كان الموضوع، مكوناً من وحدتين كبيرتين، أو أكثر، لكل منها خصائص، تبيّنها عن الأخرى، كأن يكون منها ما هو نظري، وما هو تطبيقي، وكان لكل منها من المادة ما يعطي الأبواب والفصول والباحث ، سميت (أقساماً) - و (القسم) أشمل من (الباب) - وجعل لكل (قسم) أبوابه، وفصوله، ومباحثه. وهناك من الباحثين، من يجعل (الباب)، بمعنى (الفصل)، وهذا بمعنى ذاك، لكن المشهور الغالب هو ما قدمت.

١ - ٤ - الخاتمة : وهي إشعار عملي بانتهاء الدراسة، ومحلها، طبعاً، في الفتام.

ويشترط فيها ألا تطول، على عكس الفصول، وإنما يجب فيها التركيز الشديد والاختزال الدقيق. وتعرض فيها : إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروس، جزئياً، أو كلياً، كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مركز دائماً.

هذا ومن أهم الضوابط العامة، للتصميم الهندسي، أن تفتح جميع الوحدات، الكبرى، والوسطى، والمصغرى، بعنوانين، تعبر بدقة كاملة، عن مضامينها. ذلك أنه يلاحظ - أحياناً - على بعض البحوث، أنها قد تغفل عنونة بعض الأبواب، أو الفصول، أو المباحث، ويكتفى فيها بكتابية جملة (الباب الأول) أو (الفصل الثاني) أو (المبحث الثالث) ثم يترك القارئ ليواجه مصيره مع البحث، إذ يشرع في قراءة الوحدة، وهو لا يعلم أي فكرة عنها، لغياب العنوان، الذي يكتنز فكرتها العامة. إن أهمية العنوان كبيرة جداً، من حيث إنه يمثل لكل وحدة، تمثيلاً مختصلاً عنها، وهذا مطرد بالنسبة للمدخل، والاقسام، والأبواب، والفصول، والمباحث إلا (المقدمة)، و(الخاتمة) فقد جرت العادة، أن يكتبا بلا عنوان، لدلالة هذين المصطلحين، على مضمونيهما على العموم، في كل بحث ورسالة.

ب - التوثيق : والمقصود بالتوثيق هنا، ضبط النصوص، والأفكار المنقولة في البحث بإرجاعها إلى مصادرها، بدقة، وكذا خدمة الإشكال بما لا بد منه، إلا أنه خارج عن جوهره، و لا يدخل في أركانه، كالتعليقات الكاشفة للغموض، أو المبعثة للتأويل الخاطئ، أو المؤكدة لما في التحليل، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمنت، وعليه، فإن كل ذلك يحال إلى حواشي البحث أي هوامشه، ولا يجوز كتابة شيء منه في متنه<sup>(12)</sup>. ولابد في منهج الاحالة والخشوع، من ضوابط ثلاثة هي : (الانسجام والتركيب والخدمة).

ب - أ - الانسجام : ونقصد به الثبات على منهج واحد، في طريقة الاحالة من أول البحث إلى نهايته، فلا نجد الباحث مثلاً يحيل على الكتاب الواحد مرة بعنوان مختصراً، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل ! أو يرقم إحالات فصل ما، (ترقيماً تصاعدياً) حتى نهاية الفصل، فيحيل إحالات كل صفحة إلى أسفلها، فرب صفحة ليس فيها، إلا ثلات إحالات، فيكون حظها من (الترقيم التصاعدي)، مثلاً (55 - 54 - 53) إذ الترميم ابتدأ من أول البحث كما قلنا، وهذا منهج مقبول على كل حال، لكن الخطأ هو أن يغيره، بمجرد افتتاح الفصل الذي يليه، فيعتمد حينئذ (الترقيم المتعدد) أي

(12) في المنهجية : 54 - 55 ن، أيضاً : كتابة البحث : 119 - 122 .

حسب عدد الإحالات في كل صفحة، فيبدأ في كل صفحة من رقم(1)، وتنتهي الأرقام بانتهاء إحالات تلك الصفحة ويبدأ من جديد برقم (1) في الصفحة الموالية، وهكذا. وهذا هو الترقيم المشهور الذي عليه أغلب الباحثين، بيد أن الخلط بينه وبين الأول، غاية في الفوضى الإحالية. أو ربما يجمع أحدهم إحالات فصل كامل، مرقمة ترقيما تصاعديا، فيضعها آخر الفصل في صفحة أو صفحات مستقلة، تحت عنوان (الهوامش) لكنه بمجرد افتتاح الفصل الذي يليه يلغى هذا النظام، فيعمد إلى وضع الإحالات أسفل كل صفحة، سواء بالترقيم التصاعدي أو غيره ! وهذا كالأول خلط كبير، فقد البحث انسجامه المنهجي، زد على ذلك، أن جمع الإحالات كما يفعله بعض الدارسين حتى نهاية الفصول، ولو كان ذلك باطراد في البحث كله، هو مما يكره في المنهج العلمي السليم، نظرا لأننا في الدراسات العلمية الجادة، كثيرا ما نحتاج للتحقق من مواطن الفائدة، تحقيقا أو توسيعا واستزادة، أو غير ذلك. وعليه فإنه يجب أن تكون الإحالة قاب قوسين أو أدنى من إشارتها، لا أن تكون بعدها بصفحات ! إذ هذا مما يربك القراءة العلمية، والمتابعة النقدية للرسائل والبحوث. تعم يمكن اعتماد منهج الجمع، في المقالات، والبحوث الصغيرة جدا، التي تصلح - بحكم حجمها - للنشر في المجالات العلمية. وإنما اعتمد الناس هذه الطريقة نظرا لسهولتها، بالنسبة للباحث، حيث تيسر له عملية الطبع، أو الرقن. ولكن ذلك كله - في نظري - لا يجوز أن يكون على حساب التيسير المنهجي، في قراءة البحث، لأنها الغاية المقصودة في نهاية المطاف. فليعتمد الباحث ما شاء من الترقيمات : التصاعدية أو التجديدية، لكن على أساس وضع إحالات كل صفحة أسفلها.

وعلى أساس التزام مبدأ الانسجام بالتمام والكمال، ذلك أن من الدارسين أيضا من يحيل على أسفل الصفحات، بالترقيم التصاعدي، ولكن انطلاقا من الفقرات فقط، فيبدأ الترقيم لكل فقرة من البحث بشكل تصاعدي، ولا يجدد الترقيم حتى تنتهي الفقرة، وقد تستغرق أكثر من صفحة. كما أن الصفحة قد تتضمن فقرتين وهكذا، فإننا كثيرا ما نحصل في النهاية على إحالات، متشابهة الأرقام داخل الصفحة الواحدة، فنجد مثلاً إحالات رقم (4) و (5) و (6) مرتين في المتن ومرتين في الحاشية ولا يميز الرقمين إلا رقم الفقرة ، الذي يضعه الباحث عند ابتداء كل فقرة جديدة في المتن ولدى ابتداء إحالتها في الحاشية<sup>(13)</sup> وما كل ذلك في نظري إلا زيادة في التعقيد، إذ المطلوب في البحث هو الدقة والوضوح. وإنما بهما معا، يكون الانسجام.

---

(13) ن. مثلاً ما صنعته د. عبد المجيد تركي في تحقيقه لكتاب (أحكام الفصول للباجي).

ب - 2 - التركيز : والمقصود به الاختصار غير المخل، وذلك بالاكتفاء بأقل إشارة مبلغة للمراد. ونظراً لكون الحواشي قد تتضمن كثيراً من الأمور التي تتكرر، كعبارات الإحالات مثل (الجزء) و(الصفحة)، و(انظر) و(راجع) وأسماء الكتب، والكتاب، وغيرها. فإنه لابد من تركيز ذلك كله، حذفها لما لا يدخل حذفه بالمقصود، واختصار لما لا يجوز حذفه، وعليه، فإنه يحسن تصدير البحث كله ببيان (للرموز والاختصارات) المستعملة أثناءه.

فمما يحذف عبارات (الجزء) و(المجلد)، و(الصفحة) ويكتفى بالإحالات على اسم الكتاب مع الرقم المعبر عن ذلك مثلاً (١) «المستrophic» : ٥٥ / ١. فإذا كان الكتاب مكوناً من مجلدات، وكل مجلد من أجزاء، فههنا احتمالان : الأول : أن يكون ترقيمه المعتمد، موحداً في كل مجلد على حدة، دون اعتبار للأجزاء، فالإحالات تكون باعتبار المجلد والصفحة فقط، كالمثال الأول. والاحتمال الثاني : أن يكون الترقيم باعتبار أجزائه لا مجلداته، ولذا فإن المجلد الواحد، إذا كان من جزأين مثلاً يكون متضمناً لنفس الترقيم مرتين. فههنا لابد من اعتبار المجلد والجزء والصفحة، في كل إ حالات، مثلاً : (أحكام ابن حزم : ٣٥/١) أي المجلد الأول، فالجزء الأول، فالصفحة : ٣٥.

وأما ما يمكن اختصاره فعبارة : (انظر)، و(راجع)، وما في معناهما، ولا بد لموافقة مبدأ (الانسجام) من الاقتصار على إحداهما. من أول البحث حتى آخره، إلا إذا دعت الضرورة لاستعمالهما معاً، بمعنىين مختلفين، يتم بيانهما في لائحة الرموز والاختصارات التصديرية؛ وعليه يمكن اختصار الأولى بحرف (ن) والثانية بحرف (ر).  
ولابد من بيان أن استعمال هذين الرمزتين، أو أحدهما، ليس عشوائياً، وإنما له دلالة خاصة، ذلك أن الإحالات على الرقم مباشرة، (الجزء والصفحة) يعني أن النص أو الفكرة المسندة هي نفسها في الكتاب الحال عليه، أما الإحالات بواسطة الحرفين (ن) أو (ر) فيعني أن الفكرة، أو بعضها، موجود بشكل، أو باخر في ذلك الكتاب أي باختلاف في الطرح أو التصور، أو الموقف أو السياق ...الخ. وما يمكن اختصاره أيضاً عناوين الكتب، فيعبر عنها بأقل لفظ دال عليها، خاصة وأن أكثر كتب التراث، تتطلّع عناوينها، فمثلاً كتاب (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول) للتلميسي يمكن اختصاره بـ (المفتاح) ويتحاشى في ذلك ذكر المؤلف، وسائل المعلومات المرجعية، عن الكتاب كالطبعه ومكان الطبع ونحوه، اللهم إلا إذا خشي اللبس، وذلك لأن يعتمد الباحث كتاباً تتفق عناوينها، أو تتقرب، مثل أحكام القرآن للجماص، وأحكام القرآن

لابن العربي، وأحكام القرآن للكيا الهراسي وكذا الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ومثله للأدمي، وإحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي، فاختصار الأولى بـ(الأحكام)، والثانية (بالأحكام) دون نسبة إلى المؤلف مغل، لأننا لا ندري المقصود بالضبط، وعليه يجب تقييد المختصر بحسبه، فيقال في الأولى مثلاً : (أحكام ابن العربي) أو (أحكام الجصاص) وفي الثانية (أحكام ابن حزم) أو (أحكام الأدمي) أو (أحكام الباجي)، وهكذا.

أما التقييد بالطبعة، فلا يكون إلا إذا اعتمد الباحث نسختين مختلفتين، لنفس الكتاب، فيذكر من ذلك ما يميز المقصود (طبعة كذا) أو (طبعة الثالثة) ويختصر لفظ (الطبعة) بحرف (ط) عادة.

وأما ما عدا ذلك، فغير اسم الكتاب مختبراً، محله لا تُحة المصادر والمراجع، وإنما وظيفتها<sup>(14)</sup> :

هذا وأما في حالة اعتماد النقل، غير المباشر، للنصوص، فلا بد من بيان ذلك، في منهج الإحالة، وإن كان تدليساً، فيذكر المصدر الأصلي أولاً، ورقم الصفحة ثم يتبع بعبارة (نقل عن) ويدرك المرجع الذي كان واسطة، في النقل، بالمنهج المفصل آنفاً.

ومن البحوث التي تكثر فيها الرموز، والاختصارات : البحوث التحقيقية وما شابها، حيث تكثر الإحالات على مخطوطات معينة باطراد، فيلجأ المحقق إلى التعبير عنها بحروف ترمز إليها. وكذا البحوث، التي تعتمد على دراسة مؤلفات شخصية علمية ما، فتطرد الإحالات عليها بعينها دائمًا، فهنا أيضاً يمكن الرمز إليها بحروف. وللباحث حرية في وضع رموزه، وأصطلاحاته، على أساس أن يوضحها في البيان التصديري.

ب - 3 - الخدمة : والمقصود بها، تطعيم الدراسة، بالقضايا التبعية لا الأصلية، لأن هذه محلها هو الدراسة ذاتها، أعني المتن. أما الحاشية، فهي لما فاض عن تلك الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة. وما أحسن قول الدكتور رشدي فكار في ذلك، حيث قال : «للهاوامش، أو الحاشية، وظائف منهجية محددة، فهي

---

(14) ن ماسعاه د عبد الوهاب أبو سلمان بـ(التوثيق المختصر المباشر) استناده مما يسمى بالإنجليزية بـ documentation (parenthetical documentation) حيث تختصر المعلومات التوثيقية وتكتب في المتن مباشرة بعد الفراغ من النص (!) : كتابة البحث : 145 إلى 156. إلا أننا لا نرى معنى لعدم إحالة ذلك على الهاشم، والإصرار على كتابته في المتن لأنه سيؤدي «إذا استمر وكثر - إلى إرباك القارئ» !

إلى جانب أنها تشكل أرضية لإحاللة للمصادر، والراجع، يمكن أيضاً أن يلقي فيها، بما فاض على ما ذكر في نص البحث، أو العرض، سواء في ذلك، ما تبقى من استشهادات طويلة كنصوص، أو ما تبقى من مناقشات ثانوية<sup>(15)</sup>. و«الهامش يمكن أن يستعمل كإطار وسطي، يوضع فيه الأمور، التي يصعب على الباحث، أن يستفني عنها، في شرحه ومناقشه كما قد يؤخذ عليه، لذكرها في صلب العرض، أي أن الهامش ، وضع كمخرج منهجي»<sup>(16)</sup>. وهذه النقطة الأخيرة - على حد تعبير الباحث المذكور - تعتبر «من أهم وأدق النقاط المنهجية»<sup>(17)</sup>.

وعليه، فإن الخدمة، هي التكميل لصلب الدراسة، بتتبع البيانات والتقييدات والخصائص مما لو تتبع في المتن، لكان استطراداً معللاً، ولما خرج البحث من أي مسألة أو قضية، فتتضخم القضية الجزئية، أكثر من حقيقتها. ومن هنا، كان الهامش مoadياً لدور الخدمة حقاً، وتعبيرنا بهذا الاصطلاح، مانع من دخول ما لا يخدم البحث في الحاشية، مما قد يميل إليه بعض الدارسين، من زيادة معلومات لاتساعده في أي شيء بالنسبة لموضوع البحث، فذلك إنما هو استطراد ثقيل مذموم ! ومثاله : أن تعرف علماً مشهوراً، أو تشرح كلمة واضحة، أو تدخل في مناقشات بعيدة عن جوهر الإشكال، بحيث لا تخدمه من بعيد، ولا من قريب، أو تناقش قضيّاً، خارجة حتى عن المجال العلمي المبحوث فيه ! فلابد إذن للحوashi أن ترتبط بخدمة المتن، وإلا فهي حشو لا طائل من ورائه.

ج - الأسلوب : يرى الدكتور رشدي فكار أن على الباحث أن يعتمد (الأسلوب العلمي) ويتجنب (الأسلوب الأدبي)، لأن الأول - على حد تعبيره - : «يعطي أولوية للمضمون، على حساب وفرة الكلمات»<sup>(18)</sup> ويرى د . إ ميل يعقوب أنه «يجب أن تكتب البحوث التي تقدم في اللغة والأدب وخاصة في الأدب بأسلوب جميل»<sup>(19)</sup>.

أما نحن في الدراسات الإسلامية، فإننا نقول : إن على الطالب أن يكتب بأسلوب سليم، سليم من الأخطاء اللغوية، وال نحوية، والإملائية، والبلاغية، هذا هو الحد الأدنى.

(15) في المنهجية : 54.

(16) نفسه : 54 - 55.

(17) نفسه : 54.

(18) في المنهجية : 56.

(19) منهجية البحث : 60.

وله بعد ذلك، أن يزيد في مراتب الإتقان التعبيري، حتى يصل إلى مقام الإحسان ! وه هنا نقول : إن الأسلوب الأدبي ليس دائماً، هو الذي يستعمل ضرباً من الكلام، للتعبير عن فكرة واحدة، بصياغات متعددة، أو أنه يعطي أولوية لوفرة الكلمات ! إذ من الأساليب الأدبية، بل من أرفعها ما عبر عن أكبر عدد ممكن من المعاني، بأقل عدد من الكلمات ! وهذه هي القاعدة التي ينبغي لطالب الدراسات الإسلامية أن يتلزم بها، في بحثه، والناظر في كتب التراث يجد أن علماء السلف، كانوا أكثر التزاماً بذلك، فأسلوب كتب التراث على الإجمال، يمتاز بجزالته، ودقّة ألفاظه، وترافق جمله، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملاك، وإنما ضابط هذا وذاك، هو المقام وموافقة الكلام لقتضي الحال، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر إلى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك ! هذا مع جمال في الألفاظ، والتعابير تركيباً وإيقاعاً<sup>(20)</sup>.

وإذن فإن على طالب الدراسات الإسلامية، أن يرتقي بنفسه في مقامات التعبير، خاصة وأن اللغة في العلم الشرعي مالها، فهي حاضرة تقريباً، في كل مسائله، وتتمثل مفتاحاً لكثير من مغاليقه، وعندى أن الذي ملك ناصية اللغة ملك الكثير من خزانته. فمن القبح إذن، أن يكتب الباحث في العلوم الشرعية رسالته بأسلوب ركيك، بل أن يكون هالكاً من كثرة الأخطاء الفاحشة !

فلا تعارض - بهذا المنطق - بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي بل إن هذا الأخير في صورته التي ذكرناها، يتضمن كل خصائص (العلمية)<sup>(21)</sup>.

هذا، ويمكن - بناءً على ما ذكر - اختصار أركان الأسلوب الذي يجب أن تصاغ به بحوث العلوم الشرعية في ثلاثة :

ج - ١ - السلامة من الأخطاء : سواء كانت هذه الأخطاء لغوية، أو نحوية، أو بلاغية. وعلىه، فإن على الباحث أن يحرص أشد الحرص، لأن يكتب إلا ما تأكد من صحته في كل

(20) وهذا واضح في كتب الأصوليين والمفسرين والمتتصوفة والفقهاء، وكذا بعض المحدثين، ومن أحسن ما رأيت من ذلك تصنيف ابن الجوزي، وابن حزم، وابن القيم، والشاطبي.

(21) ن . كتابة البحث : 179 إلى 182.

ذلك. وإذا دخله الشك في صيغة أو تركيب، استشارة المعاجم وكتب النحو والبلاغة، حتى لا يكتب إلا ما اطمأن إليه، وهذه المسؤولية هي أساساً على عاتق الباحث، ولا يتصور عقلاً، أن يتحمل الأستاذ المشرف شيئاً منها كما قرره بعض أبرز أساتذة المنهجية<sup>(22)</sup> إلا أن ينبه إلى ذلك تنببيها

ج - 2 - الإيجاز: أي التركيز في التعبير، وذلك بصياغة أكبر قدر ممكن من المعاني، في أقل قدر ممكن من الكلمات<sup>(23)</sup> وهذا من أهم ضوابط الكتابة، إذ يجب الباحث كثيراً من الأخطاء، التي عادة ما تجرها السيولة التعبيرية، حيث يكتب كثيراً من العبارات، لا يلقي لها بالاً، فإذا بها مطنة لاحكام غليظة، تحتاج لبراهين قوية جداً، ولا يكون قد ساق منها واحداً. وقد حكى الدكتور أحمد شلبي مثلاً طريقة في ذلك قال : «وقد حدث مرة ، أن كتب لي أحد الطلاب - وهو ينقد رأي ابن خلدون في ولادة العهد - (إن هذا الموضوع موضوع شائق)، وقد كتبت فيه كتب كثيرة جداً) فسألته أن يعدد لي بعض هذه الكتب، التي وصفها بأنها كثيرة جداً، فتوقف ولم يجب، ويبعدوا أنه كتب (كثيرة جداً) دون أن يعنيها»<sup>(24)</sup> إن أقل ما يجنيه الباحث من كثرة الكلام الفارغ والإملال، فترى البحث وقد أنجز مكوناً من جزأين أو ثلاثة، ولو عمدت إليه تصفية، وتنقيحاً، لما بقي منه - من العلم - إلا جزء واحد!

ج - 3 - الوضوح : ذلك أن هاجس الإيجاز قد يؤدي بالبعض إلى تركيز الكلام إلى درجة مفرطة، يصبح المقصود معها، عسير الفهم إن لم يكن مستحيله، أو يظن أن الارتفاع في التعبير، يعني حشر الغريب من الألفاظ، وتركيب جمل لا تفهم إلا بفكها لفظة لفظة بواسطة المعاجم ! بينما المقصود بجمل الأسلوب إنما هو «الوضوح في الأفكار والسلسة في التعبير، والمثانة في السبك، وأن تكون الكلمات فصيحة، مأنوسية الاستعمال، والعبارات والجمل قصيرة، منوعة واضحة، مختصرة، متراقبة، ترابط عضويًا فيما بينها، حسنة الجرس والإيقاع»<sup>(25)</sup>.

(22) كيف تكتب بحثاً : 94. منهاجية البحث : 60

(23) كيف تكتب بحثاً : 96

.99) نفسه :

(25) منهاجية البحث : 60.

هذا وما يساعد في الوضوح شكل الكلمات الصعبة، التي قد ترد في النصوص، أو الألفاظ التي يمكن أن تقرأ على أكثر من وجه، فلا بد من ضبط المقصود بالشكل كما لا يجوز للباحث أن يستهين بعلامات الترقيم، لأنها من أسباب الوضوح في الكتابة، وانعدامها، أو التساهل فيها، يعني الغموض في القراءة والفهم!<sup>(26)</sup>

---

(26) وهذا مختصر لمواطنها :

- ١ - الفاصلة (،) : و تدل على وقف قصير، بين مفردتين، أو جملتين مرتبطتين بعطف، أو شرط، أو نداء، أو قسم، أو نحو ذلك.
  - ب - الفاصلة المنقوطة (۔) ، وتدل على وقف متوسط، وتقع بين جملتين : إداهما سبب للأخرى نحو « يذل المجتهد وسعه ؛ فأصاب الحق » أو جملتين مرتبطتين في المعنى دون الإعراب . نحو قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله ؛ والراسخون في العلم يقولون آمنا به » (آل عمران : ٧) . وذلك على اعتبار (الواو) في الآية للاستثناف لا للعطف.
  - ج - النقطة (.) : وتدل على وقف تمام، و توضع في نهاية كل جملة، لا علاقة لها بما بعدها.
  - د - النقطتان (۔۔) : وتدل على وقف متوسط بين توقيعات بعد كل كلام ما بعده تفسير له.
  - هـ - علامة الاستفهام (؟) : و تدل على وقف متوسط ، و توضع بعد كل جملة استفهامية .
  - و - علامة التعجب أو الانفعال (!) : و تدل على وقف متوسط ، و توضع بعد كل جمل التعجب، والتحذير، والإغراء والاستفاثة، والدعاء، والأمر، والقسم، وكل معاني التأسف، والفرح، والحزن، والاستغراب.
  - ز - علامتا الاعتراض (- -) : و توضع بينهما الجمل الاعتراضية .
- ن - الإملاه و الترقيم : 95 إلى 108 ، و منهجية البحث : 161 إلى 166 ، وكيف تكتب بحثاً : 193 إلى 196 ، وكتابة البحث : 170 إلى 175.

## المبحث الثالث : المراحلة التكميلية

ونعني بالمرحلة التكميلية : الاعمال الختامية التي تهدف الى إخراج البحث في صورته النهائية فيصير جاهزا للقراءة والمناقشة، وذلك بإعداد فهارسه ومراجعته، ثم رقنه، وإخراجه؛ ومن هنا يمكن الحديث في هذه المرحلة عن ثلاثة عناصر أساسية :

١ - إعداد الفهارس : والفهارس هي (الكتشافات) التي تنظم كل ما ورد في البحث من معلومات، وتتضمن لائحة المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات. وهذا ثابتان في كل بحث علمي، كما تتضمن فهارس أخرى تتغير حسب طبيعة البحث نحو فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأعلام، والكتب الواردة في متن الرسالة، وأسماء القبائل، والأماكن، والملل والنحل والعقائد، والمذاهب، والقواعد العلمية، والمصطلحات...الخ. وهذه وأمثالها، قد يغيب بعضها، أو كلها، وإنما يثبت ما يثبت منها لأهميته العلمية مطلقا، أو أهميته بالنسبة للموضوع المدروس. وإنما تكثر في البحوث المبنية على المنهج التوثيقي سواء كانت (جماعاً) أو (تحقيقاً) أو (تاريخاً) حيث تتحقق القيمة العلمية لمثل هذه المعلومات.

٢ - الفهارس المتغيرة : وأول فهرس منها يحسن البدء به، هو فهرس الآيات القرآنية، فالآحاديث النبوية، فالأشعار، فالامثال، فاللغات واللهجات، فالقواعد العلمية، فالمصطلحات، فالملل، فالمذاهب، فالعلوم، فالكتب، فالاعلام، فالقبائل، فالحروب والأيام، فالاماكن، فالحيوان، فالادوات فالنباتات ..الخ<sup>(١)</sup>.

(١) وما أغرب قول المستشرق الألماني بريجستر أسر «ولا أفرق بين أعمال الأشخاص، والأماكن وغيرها، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء . عن البلدان، عن الأنهر. ولا أرى في ذلك فائدة. إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب» أصول نقد النصوص : 117. قلت : أما في العلوم الشرعية، بل التراثية جملة، ففائدة ذلك مطردة، على كل حال، إذ الرجال هم حملة العلم، وبهم يهتمى إلى كثير من القضايا العلمية، المطلوبة في المتن، ثم كيف يستساغ - على الأقل أدبيا - هم أعمال الأشخاص، إلى أعمال الحيوان ؟

والمنطق الذي يحكم هذا الترتيب إجمالاً، هو القيمة العلمية، فيقدم النص الشرعي لقداسته أولاً، ثم يلتحقه العلم البشري، فتقسم نصوصه على غيرها : (الشعر والمثل) فقضايا العامة : (اللغات واللهجات) فقضايا المستنبطة : (القواعد والمصطلحات) فجوانع ذلك : (الملل والمذاهب والعلوم) فمواطنه : (الكتب) فمصدره : (الإنسان والقبائل) ثم ما بقي حسب ارتباطه بالإنسان، فيقدم الأكثر ارتباطه على غيره، إلا أن هذا المنطق متغير، وغير ثابت، وفي الحقيقة يمكن أن نجد لكل بحث منطقاً آخر، حسب مجاله العلمي، أو غير ذلك، فخذ مثلاً (علم الحديث)، فالواجب تقديم (الأعلام) مباشرة بعد (النصوص الشرعية، نظراً لأهمية الرجال) في علم الحديث إذ يشكل العلم بهم نصفه تقريباً.

١ - **الفهارس الثابتة** : ثم ينتقل بعد ذلك إلى فهرس آخر هو لائحة المصادر والمراجع حيث تثبت كل الكتب المعتمدة، في البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، أعني سواء التي استفاد منها الباحث بنقل، أو التي استفاد منها بتوجيه منهجي، أو مرجعي، أو غير ذلك، مما لا يظهر جلياً في البحث. وتأخيرها إلى هذا الموضع، يعني أن ما تقدم من معلومات، سواء في متن البحث، أو هوامشه أو فهارسه، جامعه هذه المصادر والمراجع.

ولابد هنا من عرض كل المعلومات المرجعية، بشكل مفصل حول كل مصدر ومرجع، انطلاقاً من عنوان الكتاب الكامل، فاسم مؤلفه، ثم محققه، فمكان طبعه، وعدد الطبعة وتاريخها.. الخ وكذا إذا كان الكتاب مخطوطاً ذكر بالإضافة إلى ما يشتراك فيه مع المطبوع، مكان المخطوط ورقمها واسم ناسخه، وتاريخ النسخ، وعدد أوراقه وحجمها ووصف خطه وتجليده من حيث السلامة، والاهتمام، والجودة والرداة وال تمام والانحراف ونحو ذلك. وكل ما استطاع الباحث تسجيله من معلومات مرجعية حول الكتاب المعتمد، فهو مفید حسن إدراجها ضمن هذه الفهرسة.

وكتابة لائحة المصادر والمراجع، ممكن بمناهج متعددة، والأساس في كل ذلك أن تبني على منطق ما؛ حتى يسهل الحصول على المبتدئ منها متى أردناه، فإن كان عددها قليلاً أكتفى بسردها على الترتيب الألفبائي، وإن كثرت صنفت أولاً إلى أقسام حسب مجالاتها العلمية ثم دون كل قسم على الترتيب الألفبائي، كما يمكن العدول عن الترتيب الألفبائي في هذا وذلك، إلى الترتيب التاريخي، فتدون الكتب حسب وفاة مؤلفيها. واحتمالات الترتيب كثيرة على كل حال، إلا أنه يجب التنبيه إلى الطريقة

المتبعة بتوضيح في الهاشم. ولابد من تقديم اسم الكتاب، على اسم مؤلفه - على عكس بعض الدارسين المقلدين للغرب -<sup>(2)</sup>، إذ أننا نتعامل مع المرجع أساساً وهو المقصود بالمعرفة. وإنما اسم المؤلف، وصف من أوصافه، أضف إلى ذلك أنها الطريقة الوحيدة لبيان الأسماء الكاملة، لكتب المختصرة عنوانينها، في الهاشم، إذ يرتب الكتاب بحسب اسمه المختصر، ثم يفصل تفصيلاً<sup>(3)</sup> وذلك نحو :

- المقاييس : معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا المتوفى سنة 395هـ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون. طبعة دار الفكر للطباعة و النشر 1399هـ - 1979م.

- المستصفى : المستصفى من علم الأصول. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالى، وبهامشه، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي الانصارى طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ / 1989م.

وتحتتم الفهارس بالفهرس التفصيلي، أو ما يسمى (بمحتويات البحث) حيث تثبت كل عناصره، ووحداته، بدءاً بالقديمة، ومروراً بالأبواب، والفصول والمباحث والخاتمة، وانتهاء بالفهارس. وتأخيره حتى النهاية ضروري لأنه الدليل الشامل لكل المعلومات التي يحتاجها القارئ.

ومن ضوابط هذا الفهرس أن تكون عنوانينه، مطابقة لما يداخل البحث من عنوانين فلا يجوز مثلاً أن يكتب في الفهرس لفظ «التمهيد» بينما ما يناظره في البحث هو لفظ «المدخل» فالتناظر الدقيق بين الفهرس ومقابلاته، أساسي في جميع القضايا الكلية والجزئية.

ب - مراجعة البحث : فإذا ما أتم الباحث إعداد الفهارس، منظمة مدققة، أن له حينئذ أن يقوم بمراجعة شاملة للبحث، ثلاث مرات على الأقل، مرة يراجع فيها قضايا الخط، فربما يكون قد أغفل كلمة أو حرفاً، أو نحو ذلك كما يراجع فيها قضايا التعبير، فيختزل مالم ينزل يحتاج إلى احتزال، ويهدب ما يحتاج إلى تهذيب أو يوضح ما لم يتضح بعد... وهكذا. كما يراجع فيها الإحالات وأرقامها فربما يكون قد نسي منها شيئاً من حيث الإحالة أو الترقيم، أو يكون قد أخطأ في ترتيبها، أو نحو ذلك، كما يراجع فيها الفهارس جميعاً، من حيث الضبط وإحصاء وترتيبها، وما شابه ذلك.

(2) L'art de la thèse : 88 و فيه توضيح للطريقة الغربية في ذلك.

(3) استفدنا ذلك من شيخنا د. الشاهد البوشيشي حفظه الله. ن مصطلحات تقديرية وبلاطية (الفهرس).

وأما المراجعة الثانية، فتكون للقضايا المعرفية، في البحث، أي من حيث الفروض والادلة والنتائج ووجهه ذلك كله، من أجل التحقق من سلامة المنهج، وسلامة الاستدلال والاطمئنان إلى استقراء النتائج، فربما يبدو للباحث أمر جديد من خلال إشارة ما في نص، أو دليل، لم يكن قد انتبه إليها، فيغير بمقتضاه بعض الجزئيات، من حيث المعنى أو الصيغة، أو التقديم، أو التأخير، أو نحو ذلك.

فإذا تم له هذا، بعد حينئذ إلى تبييض مسودة البحث، بكتابته على ورق نظيف وبخط مقروء. وكلما جود الباحث، هنا خطه، كلما كان أحسن، لأنّه يسهل عملية الرقن أو الطبع، من حيث الإسراع، وتقليل الأخطاء الطباعية.

وبعد التبييض يراجعه للمرة الثالثة، ليستدرك ما قد يكون أغفله، في عملية النقل، من المسودة إلى المطبعة، من ألفاظ، أو أرقام، أو نقط، أو رموز، أو نحوها. وهنا يحسن أن يستعين بغيره لدى القراءة، إذ الباحث غالباً ما يقرأ بشكل صحيح أخطاءه، التي تند عنده سهواً، فلا ينتبه إليها، إلا بمساعدة قارئٍ آخر.

ج - الرقن والإخراج : والرقن هو عملية الطبع على الآلة الكاتبة أو الحاسوب. أما الإخراج فالمقصود به : التشكيل الفني للبحث، أي الهيئة الفنية، التي يصير إليها في نهاية المطاف، من حيث الحجم : أيكون في جزء واحد، أم أكثر ؟ ومن حيث الخط : ما يبرز، وما لا يبرز، وهكذا فهذه أمور كلها، لها قيمتها، في تسهيل عملية الاستفادة من العمل العلمي، ربما إذا أهملت بشكل كلي، تعسر اقتناص الفائدة، وما قيمة عسل في ذرى جبل وعر، يستحيل جنيه؟

وعليه، فإنه يتحتم على الباحث، أن يسهر بنفسه على رقن بحثه، أعني أنه إذا كان راقناً، صنع ذلك بنفسه، وإنْ فإن عليه أن يحضر عملية الرقن، ويراقبها عن قرب، وكلما دعت الضرورة للإشراف المباشر، على شيء، أشرف عليه، وذلك حيث يتعلق الأمر ببعض القضايا الفنية، أو المنهجية، في الإحالات، أو الرسوم البيانية أو الفهارس، أو غيرها، ثم مراجعة المرقون بنفسه ولا يكل ذلك إلى غيره، إلا بعد أن يقوم به هو أولاً.

وأما بالنسبة للإخراج، فلابد من الاستعانة بأهل الخبرة في ذلك، إن لم يكن له دراية بأموره، حتى يخرج البحث في أحسن صورة، حجماً وخطاً وتشكيلاً. هذا وإن تطور وسائل الرقن، اليوم، قد يسر كثيراً، من أمور الرقن والإخراج معاً، ذلك أن اعتماد الحاسوب، أو المنظمة، يزيد هذه العملية سهولة، من حيث التصحح والتشكيل ونحوهما.

## **الفصل الرابع :**

# **أفاق البحث في العلوم الشرعية**



١٦

قد تختلف الرؤية، لأفاق البحث، في العلوم الشرعية، من شخص لآخر، وذلك، نظراً لاختلاف المنطلقات المنهجية، التي ينطلق منها كل شخص، وكذا اختلاف التصورات، التي لديه عن هذه العلوم، ثم أيضاً اختلاف التجربة، من حيث الخبرة، والمراس، والممارسة، وسعة الاطلاع، أو ضيقه.

وعليه فإن ما أقدمه من آفاق، إنما هو بحسب هذه الاعتبارات كلها، وإنـ، فإـنه لا مجال للحديث عن حصر، أو استقصاءـ تمام، وإنـما أعرضـ ما أعرضـه، بنـاء علىـ أولـويـاتـ، سـتدـذكرـ فيـ حينـهاـ، لـدىـ تـفصـيلـ كـلـ أـفقـ عـلـىـ حدـةـ.

وأفاق البحث، كما هي معروضة هنا، منها ما هو عام في كل العلوم الشرعية، على السواء، ومنها ما هو خاص ببعضها دون الآخر، ولذلك فقد تم تقسيمهما كالتالي :

**المبحث الأول : في التحقيق والتكتشيف الموضوعي.**

**المبحث الثاني : في الدراسات المصطلحية.**

**المبحث الثالث :** في الدراسات المنهجية.

**المبحث الرابع :** في العلوم الشرعية على التفصيل.

وهو يتضمن :

## - أولاً : علوم القرآن والتفسير

- ثانياً : علوم الحديث

### **ـ ثالثاً : علم أصول الفقه**

رابعا : علم الفقه

## ـ خامساً : الفكر الإسلامي

## المبحث الأول : في التحقيق والتكييف الموضوعي<sup>(1)</sup>

### أولاً : التحقيق.

عرفنا التحقيق بأنه «بذل غاية الوع، والجهد لإخراج النص التراثي، مطابقاً لحقيقة أصله نسبة، ومتنا، مع حل مشكلاته، وكشف غواصمه»<sup>(2)</sup> وتعتبر هذه المهمة من أولى الأولويات العلمية، التي يجب أن تسيطر على اهتمام الباحثين، في التراث جملة، والعلوم الشرعية بصفة أخص وأكمل.

صحيح أن شخصية الأمة، إنما تقوم بإقامة كل جوانب العلوم، والفنون التراثية عامة، بيد أن قيامها بالعلوم الشرعية، أبرز وأشد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالتحقيق، كان ضعيفاً، بالنسبة لجمع كتب التراث جملة، لكنه كان أضعف بالنسبة لكتب العلوم الشرعية، على الخصوص، نظراً لاعتبارات متعددة، أهمها انصراف كثير من الجامعات، والمعاهد، عن تدريس العلم الشرعي، وإذا درس، فإإنما يدرس في حدود ضيق، وما ذلك، إلا بسبب هبوب ريح التغريب، التي أولت الاهتمام لعلوم الغرب، وفنونه، وماناسب ذلك من كتب التراث، أو قل ما أمكن قراءته بمناهجهم منه، كالآدب، والتاريخ العام، والفلسفة، ونحوها. أما العلوم الشرعية، فإنها صريحة الوجه الإسلامي، فلذلك كان الرأي الاستعماري أن تدفن وأهلها إلى الأبد !

وإذا كان قول الدكتور الشاهد البوشيخي : «والتراث أغلب الموجود منه مخطوط، وأغلب المخطوط في حكم المفقود، وأغلب المطبوع في حكم المخطوط»<sup>(3)</sup> حكماً عاماً في التراث جملة، فإنه في العلوم الشرعية، أقوى وأظهر، فتلك كتب كثيرة لا نعلمها إلا

(1) اعتبر د. جمال الدين عطية التحقيق، والأعمال الموسوعية، والمجممية، والفهرسة «من أهم ما ينبغي الاهتمام به و إعطاؤه الأولوية» التنظير الفقهي : 215 - 216.

(2) ن ، تعريف التحقيق بهذا البحث في (المنهج التوثيقي) بالفصل الثاني.

(3) مصطلحات النقد العربي : 42.

من خلال كتب الرجال والطبقات والفهارس، وغيرها، لدى ذكر المسموعات أو المصنفات، أو نحو ذلك. وتلك كتب أخرى، تصل أخبار بوجودها مخطوطة، في هذه الخزانة أو تلك من الخزانات العلمية، دون أن يصل الخبر بخروجها إلى عالم النور، وأما ما أخرج ونشر، فإن أغلبه ينشر دون تحقيق علمي، فانتظر إلى المطبوعات من كتب التفسير، أو الحديث، أو الأصول، أو الفقه. فإن أكثر ما تداوله الآيدي من ذلك إنما هو في حكم المخطوط حقاً إذ لم تنصب عليه الجهد بتوثيق نصوصه ونسبه إلا ما ندر ! ولستنا ملزمين هنا، ببيان أهمية التحقيق، ودوره في الاقلاع الحضاري، لولا ما يشيع في أوساط بعض المثقفين، والمفكرين المهتمين بقضايا هذه الأمة من إزراء، وازدراء للتحقيق، عن حسن نية، أو سوء نية، فهذا مثلًا الدكتور محسن عبد الحميد الذي لا نشك في إخلاصه، يقول في سياق اقتراحاته لتطوير البحث في الجامعات الإسلامية : «لابد من «منع تسجيل الرسائل في قضايا تحقيق التراث وترك ذلك إلى المؤسسات الرسمية، المختصة الأخرى»، التي تهتم بذلك لأن تحقيق الكتب التراثية في الجامعات، غداً متکاً للطلبة الضعاف في معظم الأحوال، ثم معظم تلك التحقيقات لا قيمة علمية لها، ولا علاقة لها بصراعتنا الحضاري في الحاضر والمستقبل»<sup>(4)</sup> كذا !! فمع الأسف إن تصور الدكتور محسن للتحقيق غير مبني على مرتکزات علمية دقيقة ولانظر عميق وذلك لأمور منها :

- أولاً : إن الطلبة الضعاف، هم الذين ينفرون غالباً من التحقيق ويلتجئون إلى البحوث النظرية، ذات الطبيعة الفضفاضة، إذ التحقيق لا يستطيع أن يقوم به حق القيام، إلا القوي الأمين، وذلك لما يتطلبه هذا العمل من جهد جهيد وصبر شديد وأمانة كبيرة وخبرة واسعة، بكثير من فنون التراث ومصادرها !
- ثانياً : إن أغلب التحقيقات، التي خدمت التراث، إن لم نقل كلها كتلك التي نرجو لها أن تتم، مما لم يحقق بعد - و هو الأكثر - تعتبر شرطاً ضرورياً لبناء الذات، في الحاضر والمستقبل. فكيف يقال : (لا علاقة لها بصراعتنا الحضاري في الحاضر والمستقبل) ؟ و معلوم لدى الخبراء «أن قضية النصوص هي القضية الأساسية، التي يجب أن تواجه من قبل جميع الدارسين بحزم وإلا ظلت البحوث كسيحة والدراسات ناقصة، والصور والرؤى مضطربة، والاحكام العلمية العامة غير ممكنة»<sup>(5)</sup>.

(4) أزمة المثقفين : 143

(5) مصطلحات النقد العربي : 43 .

ولست أدرى كيف يتم تطوير (العلوم الإسلامية) كما عبر الدكتور محسن لإعادة «التوازن إلى الفكر الإسلامي، في العصر الحديث»<sup>(6)</sup> وهي لم ترتكب في الواقع وفي الإذهان، التركيب الصحيح كما كانت لدى أصحابها ؟ ولم تشكل بعد التشكيل المطابق لأسلوبها ؟ إننا في حاجة - قبل بناء الحاضر والمستقبل - إلى بناء الماضي وذلك هو بداية الطريق اليهما !

- ثالثاً : إن إحالة أمر التحقيق على «مؤسسات رسمية، مختصة، أخرى» أمر يشير الاستغراب، فماذا غير الجامعات، والمعاهد العلمية، هو أجدر بهذه المهمة الحضارية الكبرى ؟ إن الدكتور محسن عبد الحميد، لو أعاد النظر في هذا الرأي ومحصنه تمحيما، في ضوء تحديات الواقع المعاصر، من ناحية تحديات واقع التراث، من ناحية أخرى، لنادي مع الدكتور الشاهد البوشيشي في سياق اقتراحات هذا الأخير بـ(إعطاء الأولوية في مؤسسات البحث كلها، من جامعات وغيرها، لتحقيق النصوص ونشرها)<sup>(7)</sup>

أما تحديات الواقع المعاصر، فيكفي منها ما ذكرت، وأما تحديات واقع التراث فيكفي منها أن نعلم أن بعض المحققين، قد قدر «عدد المخطوطات العربية بثلاثة ملايين أو أربعة ملايين، وأوصل بعضهم عددها إلى خمسة ملايين، عدا ما لم تذله الأيدي ولم تبلغه الأعين (... ) ويختمن ما طبع من التراث العربي، منذ ظهور الطباعة بما لا يزيد على واحد في المائة، أي أن 99٪ من المخطوطات العربية، يحتاج إلى الكشف، والتعریف، والتحقيق»<sup>(8)</sup> فائي تراث إذن سينطور، وأغلبه موزع عبر القارات الخمس ؟

إن كثيرا من القضايا، التي لم تحسّم بعد، في مجال الإشكالات العلمية، يتوقف في غالب الأمر، على ظهور كتب من الأمهات، والمصادر الأصلية، إلى عالم النور محققة، وإن كثيرا من الحلقات المفقودة، في تاريخ العلوم الشرعية وإشكالاتها ترجع إلى نفس السبب، فعجبنا، كيف لا توجه الطاقات إلى هذا العمل الجليل فتذلل الطرق أمامه تذليلا ؟

إن إحياء كتاب من كتب العلوم الشرعية، وإخراجه للناس محققا، لهو كمن ألقه افعسى أن يكون له أجر من لا ينقطع عمله، بانقطاع أجله ! ولذلك فإن مجال التحقيق

(6) أزمة المثقفين : 114.

(7) مصطلحات النقد العربي : 43.

(8) عالم الكتب مج : 4. ع 4 ص 651 نقلًا عن مصطلحات النقد العربي: هامش 43.

يعتبر حقا، من أبرز الأفاق الواسعة، التي ينبغي أن يتوجه إليها الباحثون عامة، والمهتمون بالعلوم الشرعية خاصة، سواء في ذلك المخطوط، أو المطبوع الذي في حكم المخطوط، وهذا طابع غالبية المطبوعات في العلوم الشرعية، وإنني لأهيب بطلاب الإجازة أن يشرعوا في التدرب على صناعة التحقيق، وذلك بتسجيل بحوثهم، في تحقيق ورقات، من مخطوط، للتبشير في اكتساب مهارة هذه الصناعة الخطيرة.

### ثانيا : التكشيف الموضوعي .

والتكشيف الموضوعي هو «توثيق الموضوعات : ويراد به الوصف الموضوعي المصنف لمحفوظات المصادر، أو الوثائق، بالإشارة إلى أماكن وجود كل موضوع، وتصنيف الموضوعات الكبرى والصغرى وفق نظام معرفي عام، أو خاص تقتضيه طبيعة التخصص الذي تنتمي إليه الموضوعات»<sup>(9)</sup> وذلك قصد الوصول إلى انجاز الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية، الذي نقترح أن يكون مصنفا، حسب أنواع هذه العلوم، فتدرج رؤوس موضوعات كل علم، في بابه، تعرض عرضا معجمنيا حتى يسهل على طلاب العلم والباحثين، جرد المادة الأساسية، التي يظن أنها جوهر بحوثهم، وإنجاز ذلك فإننا نقترح ما يلي :

1) تتبع المادة الشرعية في كل كتب التراث، واستقراء مواضعها استقراء تماماً سواء في ذلك المخطوط والمطبوع، وسواء في ذلك كتب التفسير أو الحديث أو الفقه أو الشعر، أو النثر، أو الأنساب والأمثال ... الخ، وذلك لتدخل العلوم التراثية جملة، إذ قد تجد من المادة التفسيرية مثلا في (السان العربي) لابن منظور، ما لا تجده في كتاب من كتب علوم القرآن ! وقد تجد من النكات الفقهية، أو الأصولية، أو الكلامية، في كتب التاريخ، أو الطبقات، ما لا تجده في مصادرها الأصلية وهكذا. إذن وجب إحصاء، وتتبع كل كتب التراث لإخراج المادة الشرعية وتعيين مواطنها، أنى كانت.

2) عرض الكشاف مصنفا، حسب العلوم، التي يضمها، فيخصص لكل علم، قسم خاص تعرض من خلاله مادته، مرتبة ترتيبا معجمنيا، لتيسير الوصول إلى المقصود في زمن قصير، ثم يعرض كل موضوع على حدة، من خلال المصادر التيتناولته ويشار

(9) مصطلحات النقد العربي : 41.

إلى مواطن الفائدة منها، بكل ما يمكن من تدقيق، وتحقيق، مع تصنيف هذه المظان حسب المجالات العلمية المختلفة.

ويحسن أن يترجم للمواضيع، من خلال أبرز المصطلحات العلمية، التي تتبنى عليها، فمثلاً لنفرض أنك ترغب في الوصول، إلى ماكتب في التراث، عن موضوع (القراءات القرانية) فما عليك إلا أن تأخذ القسم المتعلق (علوم القرآن) من الكشاف، فتفتح عن مادة (قرآن) وتبحث فيها اعتماداً على الترتيب الأبجدي. فتجد الموضوع معروضاً، من خلال الكتب التي درسته، بشكل، أو بآخر، وتبتدىء الفهرسة المرجعية - بالنسبة للمصطلح المذكور - بكتاب علوم القرآن أولاً، لأنها الأصل والأساس، بالنسبة إليه، فتنتقل إلى الكتب، التي تناولته من مختلف علوم التراث، وتكون الأولوية في الترتيب للعلم، الذي يضم من المادة المتعلقة بالموضوع أكثر من غيره، سواء تمثل ذلك في التفسير، أو فقه اللغة، أو أصول الفقه ... الخ.

ويضبط مكان الموضوع في كل كتاب، بالجزء، والباب، والفصل، والمبحث، والصفحة وكل العلامات المفيدة في الضبط بالنسبة لأي كتاب ! هذا ومعلوم أن الطبعات، قد تختلف بالنسبة للكتاب الواحد ولكن الموضوع، لاشك ينضبط بالعلامات الثابتة، كالجزء والباب، والفصل، والمبحث إذ لا يتغير عادة سوى أرقام الصفحات.

(3) إن الطريق العملي لإنجاز (الكاف الشاف الموضعي للعلوم الشرعية) هو الشروع في إعداد كشافات جزئية في مختلف المجالات لتكشيف المؤلفات الفقهية، مثلاً، أو الأصولية، أو الكلامية، في قرن ما، أو مكان ما، أو لشخص ما، وتشجيع هذه البحوث الجزئية، خاصة في صفوف طلاب الإجازة، والدراسات المعمقة، وتكون سعة البحوث، حسب الوقت الموفر لها إدارياً، ذلك أن تراكم مثل هذه الكشافات الجزئية سيتمكن باحثين آخرين من إنجاز كشافات أعم، تجمع مصنفات قرن كامل من الزمان أو قرنين، في مختلف العلوم الشرعية. هذه الكشافات هي التي يركب منها (الكاف الشاف الموضعي) الكامل.

(4) إن تركيب الكاف الشاف الموضعي الكامل، لا يعني أنه قد كمل حقاً، ولكن لاشك ستبقى مخطوطات مجهولة المكان، مما هو موصد عليه، في كثير من المكتبات الخاصة المجهولة، ومكتبات الزوايا غير المشهورة، وعليه، فإن إخراج الكاف لا يجوز أن يكون

نهائيا، وإنما سيخضع في كل طبعة من طبعاته، إلى التطعيم، بما يظهر من جديد، هذا، ويتبعن على المؤسسة<sup>(10)</sup> التي يسند إليها أمر نشره بمتابعة أخبار التراث، لمعرفة ما يظهر لأول مرة، مطبوعا، أو مخطوطا، ثم تتکلف الجامعات والمعاهد العلمية بفهرسته على الطريقة المبينة قبل، لتضاف إلى الكشاف الموضوعي في طبعة جديدة.

وهكذا تكون قد سهلنا الطريق، أمام البحث العلمي في العلوم الشرعية<sup>(11)</sup> وذلكنا كثيرا من العقبات، التي تعرّض الباحثين في المجال المرجعي<sup>(12)</sup>.

---

(10) لا ينبغي أن تكون هذه المؤسسة تجارية، بل علمية محضة، تابعة لوزارات التربية والتعليم وذلك لضمان الاتقان المخلص في الإنجاز.

(11) يمكن أيضا إنجاز كشاف مواد لغة العربية وأدبها على الطريقة المذكورة.

(12) وإنما يبلغ تيسير مثل هذا الأمر صورته المثالية إذا تم إدخاله منظما إلى الحاسوب فتكون خدمة المقاصد المرجعية حينئذ، أسرع وأيسر.

## المبحث الثاني : في الدراسات المصطلحية

يحتل البحث المصطلحي المرتبة الثانية - بعد (التحقيق) مباشرة - من مراتب أولويات البحث العلمي، في العلوم الشرعية، وذلك أن النص التراشى إذا تم توثيقه، حتى صبح متنا ونسبة، فإن المرحلة المعاوالية لذلك، هي الفهم السليم لضامينه، والأدق، في وسائل الفهم، والإفهام، من الصناعة المصطلحية : لأن (المصطلح - كائناً ما كان - إما واصف لعلم كان، أو ناقل لعلم كائن، أو مؤسس لعلم سيكون)<sup>(1)</sup> ولذا صارت المصطلحات أشبه ما تكون، بالذاكرة الحاسوبية في صغر الحجم، وسعة الاكتنانز، إنها موطن أسرار الحضارة، ومفتاح شخصيتها.

فإذا كانت اللغة هي الوعاء الحضاري لشخصية الأمة، فإن المصطلحات، هي تجليات ملامع تلك الشخصية فيها، ومن هنا كانت قضية المصطلحات، قضية أمة بكمالها، بالحرض عليها، استيعاباً، وضبطاً، ودراسة، وتدريساً، يتم الحفاظ على الأمة وبترك ذلك وإهماله، يكون التسيب والضياع.

ولن نستشعر خطورة التأصيل المصطلحي، وأهميته حقا، إلا إذا راقبنا هذا السبيل الهادر، من الغزو الثقافي، الذي يبغت ويبت، صباح مساء. ذلك أنه «الى جانب المعارك الكثيرة، والمتنوعة التي تدور رحاها على الأرض الإسلامية، في إطار الاستعمار، ومحاولات الاحتواء الثقافي، هناك معركة يمكن أن تكون الأخطر في مجال الصراع الحضاري، هي معركة المصطلحات»<sup>(2)</sup> إذ أن اللغة عموماً والمصطلح فيها خصوصاً، عبارة عن مخازن مكتنزة تحتوي أثقالاً عقدية وأخلاقية واجتماعية، وتاريخية....الخ. وهذا مما يفسر وقوع بعض المستشرقين - وهم يفسرون الحضارة الإسلامية - في المنهج الاسقاطي، إذ ليس من السهل أن يتخلص المرء مما يحمله من

(1) مصطلحات النقد العربي : 7.

(2) المذهبية الإسلامية : 8 (من مقدمة عمر عبيد حسنة).

مكونات حضارية، وهو يباشر نصوصا لا تنتمي الى تلك المكونات. وهذا أيضا، مما يفسر عسر - إن لم نقل - استحالة ترجمة المصطلحات الاسلامية عموما، ومصطلحات القرآن خصوصا. إن كلمة (صلوة) عندنا لا تقابلها - أبدا - كلمة (recéptra) الفرنسية أو (PRAYER) الانجليزية والمسألة راجعة الى ما تحتويه اللفظة الغربية، من دلالات مسيحية يصعب أن تنفك عنها، إن الفرنسي أو الانجليزي، حينما يسمع كلمة (صلوة) مترجمة الى لغته لن توحى له إلا بما يرتبط حضاريا بذاته - على الأقل نفسيا - إذا كان يعرف هيأت الصلاة في الإسلام. ذلك أنه سيبقى مشدودا الى تلك الإيحاءات المسيحية وما تثيره من رهبانية، وكابة، واستقدار للحياة، إذ يخرج المسيحي من الكنيسة وهو مثقل بعقدة الذنب ! بينما العكس هو الصحيح في الإسلام حين يدخل المرء في الصلاة، مثلاً بالأوزار، ليسجد لغافر الذنب، وقابل التوب، الرحمن الرحيم، فإذا حركاته فيها مقامات أنس، وقرب، حتى إذا فرغ، انصرف أخف وأنشط ما يكون، ليواجه هم الحياة بعزم جديد !

وإني لأذكر - وأنا طالب بشعبية الدراسات الإسلامية - أن استاذًا إنجليزيا في حصة اللغة الثانية - كان يدرسنا نصوصا في ترجمة القرآن الكريم، فكان يلفت نظري ويثير اشمئزازي، تلك الترجمات الغربية، لمصطلحات مثل (الزكاة) التي كان مقابلها عنده (zakat-tax) وأفطع منه ما هو في بعض ترجم معاني القرآن الكريم بالفرنسية<sup>(3)</sup> إذ قوبلت اللفظة ب(impôt) ! إنك لو ترجمت الكلمة من إحدى اللغتين إلى العربية، لكان المقابل هو (ضريبة) فأنت تؤدي هذه معنى (الزكاة) ؟ وهي مشتقة من أصل (الضرب)<sup>(4)</sup>، وما في معناه بينما تلك من معاني (النحو) ! ثم أين هي (مقاصد التعبد) التي يستشعرها المسلم في أداء الزكاة ؟ كيف تترجم في لفظ (الضريبة) ولها مالها من دلالات ؟

وبما أن (دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح) فإن الخطر الأكثر اعتبارا الآن، إنما يكمن فيما (يصدر) علينا من اصطلاحات، لذلك وجب التصدي له اعتمادا على مشروعين أساسيين :

1 - ابتداء مؤصل، فيما جد من العلم، والمعرفة، بناء على قوانين الاشتغال و(مقاصد الاستعمال) للكلام عرفا وشرعا. ذلك أنه قد (غلب على الباحثين العرب في وضع

(3) القرآن المجيد (ترجمة محمد حميد الله) جاء في النص الفرنسي :  
Etablissez l'office ; et acquitez l'impôt, la vache, 110.

(4) جاء في اللسان : « و الضريبة : المضروب بالسيف » (ضرب).

مصطلحاتهم العلمية، وبناء أجهزتهم الوصفية والتفسيرية، الاشتغال بقوالب ومعايير اللغات الأجنبية : الفرنسية والإنجليزية، فلا نكاد نجد عند معظمهم من المعاني العلمية، إلا ما كان نقلًا حرفيًا لمصطلحات أجنبية من غير وعي بأصول بعضها النسبية، وفائتها المحدودة. وبلغ سلطان هذه المعايير على هؤلاء، درجة، أصبحت معها الفاظهم «أشكالاً» منقطعة الصلة، بدلاتها اللغوية وفاقده لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي<sup>(5)</sup>

بيد أن تصصيل الابتداء لن يتم - بشكل سليم - إلا بشرط أساسى هو المشروع الثاني :

2 - دراسة محكمة لمصطلحات التراث الإسلامي جملة، بغية امتلاك مفاهيمها والاحاطة بمقاصدها، إذ بدون فهم المصطلح، فهذا دقيقاً (مخبرياً) لن يتم فهم التراث ذلك الفهم، وإن تصدر الأحكام في حقه، كله، أو بعضه ظلماً.  
وإذا ما تمت تلك الدراسة، المشروطة بشروطها - كما سنوضح بحول الله - صنفت في عمل معجمي، ضخم يكون دليلاً، وهادياً، لأجيال الأمة اللاحقة، يستطيع المرء بواسطته الوصول إلى مطلوبه، في أي قرن شاء، من عمر الأمة الإسلامية في وقت وجيز، وإنه - لعمري - مقصد من أعز المقاصد - إذ به تكون حقاً استجبنا لما تقتضيه «ضرورة المحافظة على المصطلحات في الأمة، والاحتفاظ بمدلولاتها والعمل على وضوح هذه المدلولات، في ذهن الجيل»، لأن هذه المصطلحات هي نقاط الارتكاز الحضارية، والمعالم الفكرية، التي تحدد هوية الأمة، بحالها من رصيد نفسي، ودلالات فكرية وتطبيقات تاريخية مأمونة<sup>(6)</sup>.

وإن مشروع إيجاد (المعجم التاريخي) للحضارة الإسلامية ليحتاج إلى أمرتين : أولهما: شباب مصادر مرابط ، يهب عمره كله للتخصص، في ميدان من ميادين العلوم الإسلامية، يكون - بعد - (حججاً) فيه، ولن يثبت في ذلك إلا القوي الأمين، وأولئك هم القليل.

وثانيهما : تأن حكيم، في خوض غمار البحث المصطلحي، لا يستعجل الثمرة قبل نضجها. لأن مثل هذا العمل، ربما احتاج إلى أجيال من الرجال، وعشرات من السنين وذلك لأن «المعجم الشامل الذي نظم في وجوده ذات يوم لا يمكن أن يكون سوى نتيجة

(5) في أصول الحوار : 21.

(6) المذهبية الإسلامية : 12 (من مقدمة عمر عبيد حسنة).

لبحوث جزئية عديدة»<sup>(7)</sup> فالتأني المطلوب إنما هو لاختيار الطريق الأشق والأطول في نفس الوقت لأننا إذا كنا نرى أن «دراسة المصطلحات من أوجب الواجبات وأسبابها وأكدها، على كل باحث، في أي فن من فنون التراث، لا يقدم - ولا ينبغي أن يقدم - عليها تاريخ، ولا مقارنة، ولا حكم عام، ولا موازنة، لأنها الخطوة الأولى للفهم السليم، الذي عليه ينبغي التقويم السليم، والتاريخ السليم (...)» فالمؤلف قبل المؤلف، والمؤلف قبل العصر والعصر قبل التاريخ وهكذا...»<sup>(8)</sup> فإن هذا يعني اختيارنا لأبعد المناهج نجعة، وليس سواه مثل ذلك أرجع !

وبتصور هذا الطريق، الشاق الطويل ربما تتسرّب إلى النفس مثبطات، وترغبها عن المضي فيه شهوات، لا يبقى لها حظ في النفس، إن هي تجردت لهذا المقدم الجليل. لكن العزائم إذا صحت، والمقاصد إذا خلصت، فإن المطالب القصوى، تصبح من اليد قاب قوسين أو أدنى.

وإن من ذاق مرارة الفشل - التي قد تصل أحياناً إلى درجة اليأس في القبض على المفهوم الحقيقي لمصطلحات التراث، ليعرف القيمة الحقيقية (للمعجم التاريخي) المذكور، ذلك أن عمق الهوة الزمانية والمعرفية بيننا وبين العلوم الشرعية خاصة، جعل من الصعب الإحاطة الدقيقة بجميع مصطلحاتها على التمام والكمال. إحاطة تستوعب الخلاف في المفاهيم العلمية بين العلماء والأئمة والمذاهب الفقهية والكلامية والصوفية وغيرها، حتى يستطيع الحكم على هذا الشخص أو ذاك بالصواب أو الخطأ، ومقدار حظه منها على كل حال.

ولذلك فإن توظيف نص تراشى مشحون بمصطلحات علمية، لم تضبط مفاهيمها على التحديد والتدقيق، واعتماده لتعتميم الأحكام الغليظة، وإطلاق الأقوال الجازمة، لأشبه ما يكون بالوقوف على سطح ملغوم، لا يدرى متى قد ينفجر، وبمه !

وإن أملـيـ وكلـيـ أـمـلـ - فيـ أنـ أـرـىـ طـلـائـعـ، تـتـصـدىـ لـالـعـلـومـ الـاسـلـامـيـةـ كـلـهـاـ، كـلـ فيـ اختـصـاصـهـ لـدـرـاسـةـ مـصـطـلـحـاتـ، كـلـ كـتـابـ منـ الـكـتـبـ الـأـمـهـاتـ أـسـاسـاـ، اـعـتـمـادـاـ عـلـىـ الاستـقـراءـ التـامـ لـنـصـوصـهاـ، حـتـىـ إـذـاـ تـجـمـعـتـ - مـثـلاـ - مـعـظـمـ أـمـهـاتـ عـلـمـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ مـدـرـوـسـةـ مـصـطـلـحـاتـهاـ، دـرـاسـةـ تـفـسـيرـيـةـ مـحـكـمـةـ، اـنـهـالـتـ عـلـيـهاـ الـدـرـاسـاتـ الـتـارـيـخـيـةـ مـتـقـبـعـةـ مـرـاحـلـ تـطـوـرـ الـاـصـطـلـاحـيـ لـلـفـظـ، وـمـقـارـنـةـ بـيـنـ وـجـوهـ الـاستـعـمـالـ مـنـ شـخـصـ

(7) مصطلحات نقدية وبلاغية : 10 (من مقدمة د. أمجد الطرابلسي)

(8) مصطلحات نقدية بلاغية : 13 - 14 (من مقدمة المؤلف).

إلى شخص، ومن عصر إلى عصر، حتى إذا تم ذلك بإحكام أيضاً ركبت تركيباً بديعاً، في معجم كامل، خاص بمصطلحات علم أصول الفقه، يمكن طالب العلم - أنسى كان - من الاطلاع على التقرير الحقيقى، والشامل لتاريخ مصطلح (القياس) مثلاً، متى ولد وكيف ؟ وإن عرف تطوراً في دلالته، فلأين ؟ ومتى ؟ وعلى يد من ؟ ثم ما الفرق بين قديم استعماله وجديده ؟

وهنالك فقط يمكن للدارس أن يعرف - على وجه التحقيق - لا التخمين - سر الخلاف فيه إذا كان فيه خلاف، أو هم هو أم حقيقة ؟ ثم ما أسبابه على كل حال ؟ وما هي الآثار الفقهية لكل ذلك ؟

فإذا قامت طليعة أو طلائع، في علوم القرآن، والتفسير، والحديث<sup>(9)</sup> والفقه والكلام، والنحو، والبلاغة، والعروض .....الخ بمثل ما قامت به طليعة الأصول أمكن بعد تركيب المعاجم المستخلصة بدقة وإدماجها بعضها في بعض، وربما احتاج في ذلك إلى اختصار، وإيجاز لتكوين (المعجم التاريخي للحضارة الإسلامية) حيث يمكنه تتبع المصطلح الواحد، في كل فن، كيف استعمل فيه ثم حينئذ فقط، يمكنك القيام بدراسة مقارنة لاستعمالاته، في شتى فنون التراث إن كان مما شاع استعماله فيها جميعها أو كثير منها.

وبعد، أليس هذا مما يجب أن توجه إليه الجهد ؟ وتشحذ له الهمم ؟ وتفرغ له

---

(9) لا يظن أن بعض العلوم الإسلامية، كعلم الحديث خاصة ، قد استنفت الدراسة المصطلحية فيه أغراضها، باعتبار أن علم الحديث قد ضبطت اصطلاحاته حبطة، فهذا حق، لكنه لا يعني أن نذكر أن مصطلحات كثيرة لا تعرف مفاهيمها على التدقير، ولا تحكم دلالتها على التحقيق، والدليل على ذلك، اختلاف بعض الأحكام على الأحاديث والرجال، فما قد (يصححه) هذا (يحسنـه) ذاك، أو ربما (يضعفـه) ثم هذه (الشروطـ) للتصحيح، والتضييف، هل تم ضبطها فعلـا عند كل مشترطـ يقيناً، لا ظناً أو تخمينـاً، ثم هذا الاختلاف في تأويل مصطلحـات الترمذـيـ، كقولـه (صحيحـ غـرـيـبـ) أو (حسـنـ صـحـيـحـ)، أو (حسـنـ غـرـيـبـ) ... الخـ، ألا يدل ذلك على ضرورة ادخـال الـدرـاسـة المصـطلـحـية الـاحـصـائـيـة لـفهمـ الفـهـمـ الدـقـيقـ ؟ بالإضافة إلى أن ثـمـة عـلـومـاً منـ الـحـدـيـثـ لمـ يـدـرـسـ مـنـهـاـ .ـ منـ النـاحـيـةـ النـظـرـيـةـ خـاصـةـ .ـ إـلاـ القـلـيلـ، أوـ النـادـرـ، نـحـوـ مـاـ هـوـ الـحـالـ، بـالـنـسـبـةـ (الـعـلـمـ الـجـرـحـ وـ الـتـعـدـيلـ)، فـلـاـ أـعـلـمـ فـيـ هـذـاـ درـاسـةـ نـظـرـيـةـ مـحـضـةـ غـيرـ كـتـابـ (المـنهـجـ =ـ إـسـلـامـيـ)ـ فـيـ الـجـرـحـ وـ الـتـعـدـيلـ)ـ لـاستـاذـنـاـ الـدـكـتـورـ فـارـوقـ حـمـادـهـ جاءـ فـيـ :ـ «ـ غـيرـ أـنـ هـذـاـ فـنـ لمـ يـعـطـ حقـهـ مـنـ العـنـاـيـةـ (...ـ)ـ وـ بـقـيـتـ مـسـائـلـهـ مـنـثـورـةـ، فـيـ كـتـبـ الـمـصـطلـحـ، وـ الـحـدـيـثـ، وـ الـرـجـالـ وـ الـتـارـيـخـ، غـيرـ مـجـمـوعـةـ فـيـ سـلـكـ وـاحـدـ، وـ لـاـ مـنـظـوـمةـ فـيـ عـقـدـ مـتـفـرـدـ»ـ :ـ 12ـ .ـ فـإـنـ أـنـىـ يـكـنـ القـوـلـ، بـاـنـتـهـاءـ (ـقـصـيـةـ الـمـصـطلـحـ)ـ فـيـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ ؟ـ يـلـهـ الـكـلامـ عـنـ الـدـرـاسـةـ التـارـيـخـيـةـ لـذـلـكـ.

الطاقات؟ وترصد له التفقات؟ فيحل التنظيم محل الفوضى، والتبصر محل العمى، والقصد والإقصاد محل الضرب على غير هدى إلا أن هناك - قبل الانطلاق - شروطاً ضرورية للانطلاق، بعضها يجب أن يتتوفر في المنطلق، وبعضها في المنهج المعتمد لديه، وبعضها الآخر في الكتاب، أو الكتب المقصودة بذلك، وجميعها يمكن تلخيصه فيما يلي :

1 - لابد للدارس أن يخلص قلبه (من قصد الحظ) تخلصاً، وإن كان ولا بد فليكن تابعاً (لقصد التعبيد) لا متبعاً، وبذلك ينجو من مزالق شتى، تفسد العلم ولا تصلحه، منها الاهتمام بالكم على حساب الكيف واستعجال الثمار قبل أوانها، لداعي سبق إعلامي، أو حظ من (الحظوظ المذمومة).

2 - ثم لابد أن يكون مختصاً في علمه، الذي يدرس مصطلحاته: يرسم لحياته العلمية منهجاً. فلا يرى تارة دارساً للأصول، وتارة للقراءات، ثم تارة أخرى للحديث أو غيره، نعم هذا يفيد لاشك في ذلك، لكن الدارس المصطلحي إذا تفرغ كلية لعلم بعينه، لا يخرج عنه إلا من أجل التزود مما هو ضروري من العلوم الأخرى، كان أقدر على التمكن من ناصية مطيته، وأدق في الحكم على قضايا ميدانه، وأبین في الكشف عن مجملاته ومبهماته، ثم بعد ذلك، أرجح وأجدد بالإضافة، والتجديد في صرح بنائه.

3 - لابد - أيضاً - أن يكون قد أخذ بحظ من اللغة<sup>(10)</sup> يكفيه - على الأقل - لفهم سياقات النصوص، ما قصد منها أصالة، وما قصد تبعاً، وما استعمل من ألفاظها، استعمالاً عادياً، وما لم يكن كذلك، حتى يتسعى له امتلاك حاسة نقدية في الوصف، والتصنيف وملكة خاصة في تذوق الكلام، ليسهل عليه الكشف عن الخفي من الاصطلاحات، مما لم يشتهر استعماله، على سبيل الاصطلاح، في هذا الميدان، أو ذاك، وإن للمصطلحات - مهما خفي أمرها - لأنواعها غير التي للكلام العادي، فمن لم يكن على بال من ذلك، أفلت منه إحصاؤها، بله دراستها ووصفها، ثم التاريخ لها !

(10) يقول د. الطاهر وعزيز : «إن مفاهيم اللغة، ليست سوى مفاهيم ابتدائية، أي بدايات مؤقتة للفكر، وإن العلم نفسه لا يستطيع أن يستغني عن مساعدة اللغة ، ويلزمه في كل الميدانين أن ينطلق من بداية المفاهيم اللغوية ، لكن يتخلص منها في درجات، ويتخذ صورة من مفاهيم الفكر الخالصة»، (المفاهيم : طبيعتها ووظيفتها) : 11 (مجلة المناظر).

- 4 - أن يأخذ من (علم الاصطلاح) نظريته العامة، والخاصة<sup>(11)</sup> ما يساعده في رسم خططه، وتنزيلها في واقع دراسته.
- 5 - أن يكون الكتاب، أو الكتب المدروسة، إما مبتدأة في موضوعها ابتداء، أو جدد فيها تجدیداً كثيراً كان أو قليلاً، وإما انفردت بنظرية مذهبية، أو كانت أهم ما يمثل في بابها - مذهبها من المذاهب، أو رأياً من الآراء المنتشرة، فلا اعتبار بكتب الحواشى، والطرر، والملخصات، والاختصارات، إلا لم يكن غيره في بابه - بفقد أصله، أو نحو ذلك - من الخصوصيات نيابة وهذا شرط - فيما أراه والله أعلم - مهم جداً على الأقل، في المراحل الأولى من المشروع، ذلك أن دراسة كتاب مبتدأ، أو مجدد فيه، ليختصر جهوداً كبيرة في اقتناص مصطلحات العلم الصنف فيه.
- إنما يتبع في ذلك سلم الأولويات، فتدرس الكتب المبتدأة، قبل المجدد فيها، والمجدد فيها كلها، قبل المجدد فيها جزئياً، وهذه قبل الكتب الأمهات التي تحكي أقوال مذهب ما، من غير تجديد ولا إبداع.
- 6 - أن يكون الكتاب محققاً، أو على الأقل سليم النبع من الأخطاء الفاحشة، والتحريف والبتر. فلرب كتاب - لا يكون كذلك - يدرس دراسة مصطلاحية، فتصدر في حقه أحكام، ويجزم عن مصطلحاته بحدود، وتعريفات، تكون إما ناقصة، وإما فاسدة في أصلها، وذلك لتفرد النص المبتور، أو المحرف بمصطلح يزيد أو ينقص، أو يلغى ما قرره الباحث في شأنه، اعتماداً على نصوص أخرى.
- 7 - أن يكون المنهج المتبوع أولاً، هو اعتماد الدراسة التحليلية في صورتها (التفسيرية) والمقيدة إما بكتاب بعينه، وإما بكتب كاملة، مؤلف واحد، إذا كانت

(11) علم المصطلح «هو حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسميتها». سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع «معجم مفردات علم الاصطلاح : 223. (اللسان العربي ع : 24).

و(النظيرية العامة لعلم المصطلحات تتناول المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريباً، وفي حقول المعرفة كافة، في حين تقتصر النظريات الخاصة، في علم المصطلحات، على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد، من حقول المعرفة» (المصطلحية) : 9 (اللسان العربي، ع : 18).

و(لم يتشكل (علم المصطلح) في الغرب كعلم خاص، إلا في نهاية القرن الثامن عشر، ولكن لم يتمدد بوضوح مجاله العلمي إلا حديثاً) علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : 69 (تأسيس القضية الاصطلاحية) ن : مثله أيضاً في المصطلحية : 8 (اللسان العربي ع : 18) فتأمل الوعي المبكر عند علماء الإسلام والمحدثين بصفة خاصة بقضية المصطلح، وإن تجلى ذلك في الجانب الخاص أي (النظيرية الخاصة).

جميعها مما يمكن الاحتاطة به، إحصاء، ودراسة في زمن معقول. أعني بالنسبة للباحث الواحد<sup>(12)</sup>.

ثم يتم إرجاء النهج التاريخي إلى حينه<sup>(13)</sup>، عندما تتجمع الدراسات التفسيرية المصطلحات علم ما، بالنسبة لعصر كامل، أو عصررين، أو أكثر. حيث يمكن تتبع التطور الحاصل، زمنياً، في كل مصطلح على حدة، وإن ذلك - لعمري - مما يحقق صفة (العلمية) لكل بحث كانت تلك سمتة.

وأما النهج العلمي للدراسة المصطلحية التفسيرية، فهو ينبغي على خطوتين أساسيتين :

- الأولى : الإحصاء : ذلك أن المنطلق الأول، لمثل هذا العمل هو إحصاء، جميع المصطلحات الكتاب المدروس، إحصاء شاملًا، لا يدع صيغة من الصيغ الصرفية للمصطلح، إلا سجلها، ولا مفرداً من ذلك ولا مركباً، إلا أخذة بعين الاعتبار. والمقاييس في ذلك، وضوح ما عرف واشتهر، والتتبّع إلى كل استعمال غير معتاد، للألفاظ، فيما خفي وغيره، بل يجوز أخذ الاستعمال اللغوي الصرف، إذا كان فيه ما يشير إلى ما ليس بصرف، أو يفسر - عن طريق المقابلة - ما استعمل منه صراحة على وجه الاستصلاح.

- الثانية : الدراسة : وهي تنطلق من الشروح اللغوية أولاً، والقصد في ذلك تبيان أصل استعمال المادة لغة، ولابد للباحث هنا، أن يكون أحوص على تتبع المعاجم الأصيلة، التي تعنى بأصول الاستعمال، كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، سعيها وراء ضبط منبع دلالة اللفظ، حتى لا يضل في متأهات المجازات التي ربما تحجب عنه أساس الاستعمال، الذي هو القصد من طرق أبواب المعاجم، لأن الدليل الأول، الذي به تتضح الاستعمالات المعايرة، والدلائل الجديدة، والأوضاع الغريبة، لما انتظم في سلك الاستصلاح.

ثم يكون العود إلى الأحصاء المصنف تصنيفاً، لتتبع نصوص المصطلح، في الكتاب المدروس، حسب صيغه الصرفية، وحسب نوع المضاف إليه، إذا كان مضافاً، ودراستها نصاً، لتبيان المعنى، الذي يدل عليه المصطلح الواحد، في سياق ذلك النص والغاية من ذلك، رصد كل مصطلح على حدة ، أن ينفرد نصه بمعنى خاص، يخرج عن تعريف المؤلف ، قليلاً أو كثيراً، أو عمما جرى عليه الاستعمال في أغلب النصوص، إن لم يكن

(12) وإن إدخال الإعلاميات - لوتمن - إلى مجال الدراسات المصطلحية لهو مما يوفر الجهد التقني، ويساعد في اختصار العمل زمنياً.

(13) مصطلحات النقد العربي : 21 إلى 33 .

معروفا، ثم تجميع تلك المعاني - بعد - وتركيبها في تعريف واحد، إن كانت متجلسة، أو تقييمها، حسب شعوبها، إن كانت مختلفة، عبر تعريفات متعددة، إذ يمكن أن يكون المصطلح الواحد في المجال العلمي الواحد، أكثر من معنى واحد. ثم يتم عرض المادة العلمية، في النهاية عرضاً معجّماً، تصنّف فيه المصطلحات المدروسة، حسب مoadها اللغوية وترتيب الفبائي، كما هو الحال في المعاجم اللغوية، وتقدم في شكل معجم اصطلاحي لكتاب المدرّوس، يصلح أن يكون لبنة لبناء (المعجم التاريخي للحضارة الإسلامية) فيما بعد إن شاء الله<sup>(14)</sup>.

---

(14) ن. هذا المنهج مفصلاً في (مصطلحات نقدية بلاغية) (مقدمة المؤلف)، ون: تطبيقاً له في مجال أصول الفقه في: (مصطلحات أصولية) مع روّية خاصة بقضايا المصطلح في هذا المجال، مفصلة بمقدمة البحث المذكور.

## المبحث الثالث : في الدراسات المنهجية

البحث في المنهج، أو الشعور بضرورة البحث فيه، إذا استحکم بعقول العلماء، ورجال البحث العلمي، كان ذلك علامة، عن الرغبة الواعية في النهوض بهذه الأمة.

إن مصيبيتنا - نحن المسلمين - في هذا المجال، تتلخص في مشكلتين :

- الأولى : تتمثل في اتجاه، اغترف من العلم الشرعي، ما اغترف، واستواعب منه أحمالا، وأثقالا، لكن دون أن يدرك أين يضع مداركه، ولا كيف يوظف فوائده، فهو أشبه برفوف الخزانات، ولغايات المخطوطات، منه بالذى يعلم هيكل بنائه، ما اعوج منه وما مستقام، وما يتطلبه من الترتيب كل مقام ! وما ذلك إلا لانصرافه إلى الاستيعاب المحتطب بليل، إذ بات يجمع من علوم السلف ما يجمع دون أن يفقه علام ركبوا ما ركبوا، ولا كيف أبدعوا ما أبدعوا، ودون أن ينتبه إلى مقاصد المعرفة، كما انتبهوا، ولا إلى أسرار قضايها، كيف رتبت، ونتائجها كيف فسرت وعللت ! وباختصار، إنه اتجاه ألغى التفكير المنهجي من دائرة اهتمامه، فضل سعيه في درب العلم وهو يحسب أنه يحسن صنعا !

- الثانية : تتمثل في اتجاه وعلى خطورة القضية المنهجية، وأولاها من اهتمامه ما أولى، إلا أنه أخطأ طريق التقلي - رغم أنها من صلب المنهج - ببدل أن يتلقى ويكتلمذ، عن الذات الحضارية للأمة، فيبحث في صلبها عن البناء المنهجي، والأدوات المعرفية، انصرف بعقله المستلب، إلى الغرب المستعمر، كلية، يتلقى طرائفه وحدها، ومناهجه من غير سواها، حتى صار ينظر إلى نفسه، وإلى الناس لا بعين رأسه، ولكن بعين الذي علمه كيف يرى، وهذا الاتجاه أخطر بكثير من الأول، لأن ذاك ضلل، فكان ضلاله على نفسه فقط، وإن استيقظ من قدرته على البناء، فقد أمن من نزوعه إلى التخريب! وأما هذا فقد مرق مروقا (منهجا) ونصب خططه وترتيباته للهدم، والتدمير، عسى أن يتم له يوما، مسخ هوية الأمة، وتحريف وجهتها!

فمصيرية الأمة إذن، مركبة من جلد الفاجر، وعجز التقى، وبينهما ضاعت القضية المنهجية وتلك خسارة وأي خسارة، ذلك أن (مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، ولن يتم إفلاعنا الحضاري، إلا بعد الاهتداء، في المنهج للتي هي أقوم، وبمقدار تفقهنا في المنهج ورشدنا فيه، يكون مستوى انطلاقنا كما وكيفا) (1).

والأمل الحقيقي معقود على من يدرس تراث هذه الأمة، بارا بها أولاً، وعازماً كل العزم - ثانياً - على الإمساك بخطوطها الهندسية، لتبين المناهج، التي ركبت بها علومها، من أجل الإحياء والتتجدد، ثم الإضافة والإبداع.

إن (الأمة دائمًا بخير، مadam فيها بحث علمي حقا، ينير ويشق لها الطريق ويحقق ويفكّد لها ذاتها التاريخية، ماضياً، وحاضرها، ومستقبلها، وبغير المنهج القويم، لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمي سير) (2).

إن الصحوة الإسلامية المعاصرة، ساهمت بشكل كبير في إحياء العلوم الشرعية، إلا أنها، لا يمكن أن نتحدث عن نهضة حقيقية، في شعبها، إذا لم تقم على البناء المنهجي وصفاً، واستنباطاً. ومن هنا كان البحث في قضايا المنهج، من الضروريات، التي تقف في صلب التحديات المعاصرة !

وتنجلق القضية المنهجية اليوم، في صورتين، تتكاملان ولا تنفكان، إذ هما وجهان لجواهر واحد، وهما كالتالي :

### **أ - البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعية :**

والمقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية، بهذه العلوم في علاقتها مع موضوعها. إنها النسق الهندسي الداخلي، الذي يبني عليه العلم، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج الحديث، ومناهج أصولي الدين والفقه، وهذه مناهج، تشكل أجزاءً، من ذات العلم، الذي يبني عليها وأركانها صريحة منه !

وهذه وجة ينبغي أن تشجع فيها البحوث، قصد استخراج مكونات هذه المناهج، من قواعد وأصول وضوابط، من ميادينها التطبيقية، كالتفسير، والفقه، قصد تركيب الصورة النظرية للمنهج أو تكميل مالم يكمل منها، أو ضبط ما لم ينضبط من مفاهيمها، أو التجديد في نسقها، ونظمها. وهذا - إذا تم - مما يساعد على تطوير الرؤية المنهجية، للتفكير الإسلامي، ويزيد في دفع عجلة الاجتهاد والتتجدد، ليس في

(1) مصطلحات النقد العربي: 21 ن أيضًا: (مشكلة المنهج في دراسة النقد العربي القديم) 20.

(2) مصطلحات النقد العربي : 22

ذات هذه العلوم فحسب ولكن في كل مجالات الحياة الاسلامية، لأنها علوم وثيقة الصلة  
بجميع مناحي الحياة !

هذا ويمكن تطوير البحث في هذا الاتجاه، لاستخلاص التصورات المنهجية، سواء  
من خلال العلوم ذات الرصيد النظري، في هذا الميدان، كعلم أصول الفقه، وعلوم  
الحديث أو العلوم التي غالب عليها الطابع التطبيقي، كالتفسير والفقه وذلك لإنتاج  
مادة منهجية مدرستة، أو معدة، إعدادا علميا يجعلها صالحة لتكون لبنة في بحث أو  
بحوث منهجية، تجديدية، تفتح الأفاق وتمضي الاجتهاد.

فتتacb الدراسات على علوم القرآن، والتفسير، لاستخلاص مناهج تعاملها مع  
النص القرآني وتجميع ما تفرق من طرائقها في كتب التراث جملة لتركيبها في  
(نظريات) ذات أنساق محددة.

وتقوم بحوث أخرى في مجال علوم الحديث، لتجمیع كل المناهج المتعلقة بها  
وتركيبها، على التصور المذكور، فتتبع علوم الروایة والدرایة لدى كل شخص وفي كل  
قرن؛ لإظهار ما غير أو جهل من المناهج، والمقاييس، المتعلقة بشروط الروایة والنقد،  
من جرح وتعديل، ونقد للمتون، وكذا علم الرجال، وعلم العلل، ومختلف الحديث،  
وناسخه ومنسوخه ... الخ. وضوابط كل ذلك، وقواعد، وتقديمها في صورة منسقة،  
ميسرة، لتبني عليها دراسات منهجية، في هذا المجال، أو ذاك.

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه - ويلحق به الخلاف العالى، أو الفقه المقارن - فهو  
مجال خصب للدراسات المنهجية، لأن، إنما نشأ لهذا الغرض أساسا، فموضوعه هو  
التعقید المنهجي، للفقه الإسلامي، وإنما الحققت به علم الخلاف، ههنا، لاشتماله على  
كثير من القواعد، والضوابط الأصولية، وطرائق الاستدلال، والترجيح ... الخ.

ومناهج الأصوليين، أقدر من غيرها، على التعدي إلى مختلف المجالات العلمية،  
والحياتية. ذلك أن أصول الفقه «يمثل العقلية الإسلامية أفضل تمثيل، ويقدم منهاج  
التفكير الإسلامي التكامل، وبالتالي فإن تشكيل، أو إعادة تشكيل العقل المسلم  
يتوقف إلى حد كبير، على ذلك البناء المتين الذي يجسد - تجسيدا كاملا - العقلية  
الإسلامية والمنهج الإسلامي لمعالجة أي موضوع، من مواضيع الدين والحياة»<sup>(3)</sup>  
فأصول الفقه إذن يشكل منهج رؤية في المذهبية الإسلامية، ومن هنا وجبت دراسة  
قضايا بناء على هذا النظر، وعرضها على شكل نظريات، في المنهج بعد تجريدتها من

(3) حاجتنا إلى علم أصول الفقه . 27 (الهدى)

متعلقاتها الفقهية، سواء في ذلك أبواب أصول الأحكام ومناهج الاستدلال، وقواعد التعادل والترجيح ومقاصد الشريعة...الخ. وما قلناه عن هذه العلوم، من حيث ضرورة إخضاعها، للبحوث والدراسات المنهجية، نقوله أيضاً، بالنسبة لعلم الكلام، والتصوف، وذلك أن الأول رغم كونه كثير من قضائاه استنفدت أغراضها، إذ أن (علم الكلام بمنطقه القديم ومادته المعرفية الغربية لم يعد يستطيع أن يصوغ الإنسان المسلم، في عقيدته، وسلوكيه، لأنه فقد الصلة بالحياة الحاضرة تماماً) <sup>(4)</sup>

قلت رغم ذلك، فما زال بالإمكان الاستفادة من منهجه، خاصة وأن بعض قواعده قد وظفت في علم أصول الفقه، وكانت لبنة في بنائه المنهجي، وعليه، فإن علم الكلام من الناحية المنهجية ما زال قادراً على العطاء، خاصة وأنه بلغ من التدقيق في المجاج، والاستدلال، ما يجعله مصدراً غزيراً، لكل تجديد منهجي.

يقول الدكتور طه عبد الرحمن: (إن المستوى الرفيع الذي حصله «المتكلمون» في ضبط المناهج العقلية، والأخذ بالقويم من الأدلة المنطقية، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من «علماء المسلمين»اليوم بالتصدي للمذاهب الفكرية، غير الإسلامية، كما يفوق مستوى من يتولى من «مفكري العرب» المعاصرین، مهمة تحديد التنظير لمناهج البحث في الانتاج الإسلامي) <sup>(5)</sup>

ذلك أن «المتكلمين انتهجوا في أبحاثهم، طرقاً استدلالية، تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطراقة، والعمق»<sup>(6)</sup> فلماذا إذن، نهمل هذا التراث العظيم بدعوى أن محتواه المعرفي، قد وقع فيه من الزيف، والضلal، ما وقع، مع أن ذلك لم تسلم منه علوم شرعية أخرى. كالتفسير مثلًا، الذي كان مرتعاً للأسرائيليات، والخرافات؟ فلا شك أن «هذا الامتياز المنهجي والمنطقي لعلم الكلام يجعل الطعن فيه جملة وتفصيلاً، من لدن خصومه من القدامي والمحدثين، منطويًا على غلو وحيف كبير»<sup>(7)</sup>، نعم لا يجوز أن تؤدي بنا دراسته إلى إحياء معارك ، قد خمدت، وماتت، بموت ظروفها، كقضايا خلق القرآن، ومسألة الذات، والصفات، والوعد، والوعيد...الخ، بيد أن هذا لا يجوز أيضاً، أن يكون حائلاً دون دراسته مصطلحياً، ومنهجياً، خاصة وأن كثيراً من القضايا الواردة في صلب علم أصول الفقه، كالتحسين

(4) أزمة المثقفين : 111.

(5) في أصول الحوار : 67.

(6) في أصول الحوار : 67.

(7) في أصول الحوار : 68.

والتبسيج، والأمر، والنهي، والعموم، والخصوص، وغيرها، نجد لها تحليلًا، وتعليقًا في علم الكلام.

ومن هنا يظهر جلياً، أن علم الكلام، أفقٌ واسعٌ للدراسات والبحوث المنهجية المعاصرة، التي تسعى إلى الإضافة والتجديد<sup>(8)</sup>.

وأما بالنسبة للتتصوف، فقد يبدو أنه أبعد العلوم عن العقل والمنهجية، بيد أنه في الواقع، أغنى كثيراً، بقضايا المنهج، في التراث الإسلامي القديم، خاصة فيما يتعلق بالنفس الإنسانية، وأحوالها المرضية، والصحية، والأساليب التربوية، التي تعالجها، وتترقى بها<sup>(9)</sup>، ويكتفي دليلاً على صحة هذا، أن أبي إسحاق الشاطبي صاحب كتاب (الموافقات) الذي جدد في علم أصول الفقه، تجدیداً رائداً ببناء (نظرية المقاصد) قد استقى الكثير من القواعد المقصدية، المتعلقة (بمقصد المكلف) من علم التتصوف افرب ببناء عليها، مقاصد المكلفين بين الحظوظ والتبعيد<sup>(10)</sup> بل تعدت هذه الآثار الصوفية، إلى مباحث الأحكام من الكتاب المذكور، حيث تجلت في قضايا المباح، والآسباب والمسبيات، والرخص والعزائم<sup>(11)</sup> وعلى العموم فكما كان الأمر يتعلق بالنيات إلا وكان تحليل أبي إسحاق وتعليقه متاثراً - بوجه أو بأخر - بقواعد التتصوف، ومن هنا وجوب أيضاً الاهتمام بمناهج المتصوفة، واستثمارها في الدراسات المنهجية المعاصرة، وعدم إلغائها، جملة وتفصيلاً، وهي حاضرة في ذاكرة التراث!

### بـ- البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعية :

والمقصود بها المنطق الخارجي، الذي يحكم المادة العلمية، المصنفة في بحث ما، أي الذي يتتحكم في توظيف المادة واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجه البحث العلمي، وتنظمه. فإذا كانت البنية الداخلية، تحكم العلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها، من نص قرآني، أو حديثي، أو عقيدة، أو فقه ... الخ فإن البنية الخارجية،

(8) يعتبر كتاب د. طه عبدالرحمن (في أصول الحوار و تجديد الكلام) كتاباً رائداً في بابه إذ ركز على القضايا المنهجية لعلم الكلام ، كأصول منهج المناقرة، والاستدلال القياسي، والمماثلة الكلامية ... الخ مع جدة في الصياغة، والتركيب والمقارنة.

(9) ونخص هنا بهذا كتباً للمتصوفة الذين أجمعوا الأمة عليهم بالقبول عموماً كالحارث ابن أنس المحسبي، و الإمام أبي حامد الغزالى وأمثالهما. مع العلم أن ما يسمى (بالتصوف السنى) نفسه لا يخلو من مزاعق و شطحات ومنها في كتاب (إحياء علوم الدين) شيء كثيرة

(10) ن (كتاب المقاصد) من (الموافقات) للشاطبي. خاصة (النوع الرابع : مقاصد وضع الشريعة للإمتثال) ابتداء من المسألة الثانية: 176/2.

(11) المواقفات : 109/1 الى النهاية.

تحكم المادة العلمية في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعاً، يبحث فيه، إنها نظم البحث العلمي، من حيث هو (صناعة) وبناء، وهذا المعنى هو الذي ينصرف إليه الذهن حينما نتحدث عن (منهج) إعداد الرسائل والأطروحة.

وقد سبق أن قلنا: إن البنية الداخلية، والخارجية للمنهج، وجهان لجواهر واحد، خاصة في مجال العلوم الشرعية، حيث تؤثر البنية الداخلية على الخارجية بصورة واضحة. ذلك أن الذي يعد رسالة في علم الحديث، لابد من أن يتاثر بمناهج المحدثين، في تصنيف المادة وترتيبها، وتقويم النصوص ونقدتها... الخ وكذلك الذي يعدها في أصول الفقه أو الكلام، أو غيرهما. وهكذا فإنه في إطار العلوم الشرعية لا يكتمل المنهج العلمي إلا بالجمع والتاليف بين بنيته الداخلية والخارجية.

إلا أن الكتابات العربية المعاصرة، حول البنية الخارجية، للمنهج العلمي ما زالت متأثرة بالغرب كما قدمنا<sup>(12)</sup> واستقلال المنهج، يعني استقلال التفكير عن الهيمنة الاستعمارية، للفكر الغربي، ومن هنا كانت حاجتنا ملحة، في ضرورة توجيه البحوث العلمية في هذا الإطار، وذلك باستخلاص مناهج التبنييف، لدى علماء السلف، في مختلف المجالات، وأساليب جمع المادة العلمية، وتنقيحها، ونقدتها، والأنساق المتحكمة في تركيبها، وقواعد توجيه بحوث القضايا، وتنظيمها، وكل مكان له علاقة ببناء البحث العلمي لديهم. وذلك باستقراء جميع مجالات العلوم الشرعية بدون تخصيص ولا تقييد.

ثم إخضاع كل ذلك، للنقد والتمحيص، حتى يكون أساساً صلباً، للبناء عليه في إطار التجديد المنهجي، مع الاستفادة الوعائية، المتبصرة، المتبينة، مما انجز الفكر الغربي في هذا الميدان، سواء في جانبه الوصفي، أي ما يسمى (الميتودولوجيا) أو جانبه النقدي المسمى (بالإبستمولوجيا)<sup>(13)</sup>

(12) ن. البحث الثاني من الفصل الأول.

(13) يقول محمد وقيدي: «الابستمولوجيا : دراسة نقدية ، موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التي ترتكز عليها والفرضيات التي تنطلق منها و النتائج التي تنتهي إليها . أما هدف هذه الدراسة، فهو البحث في الأصول المنطقية، لهذه الفرضيات، والمبادئ، والنتائج، من جهة . و بيان قيمتها من جهة أخرى » ماهي الابستمولوجيا ؟ 15 . أما الدراسة الوصفية غير النقدية للمناهج، فهي «المهمة التي ترجع إلى نوع آخر من الدراسات هو الميتودولوجيا» ماهي الابستمولوجيا ؟ 16 .

## المبحث الرابع : في الحلوم الشرعية على التفصيـل

الكلام عن أفاق البحث في العلوم الشرعية . كما قدمنا - نسبيـاً ، ومن هذا المنطلق سنفصل الحديث بإفراد كل علم على حدة ، لتقديم تصور عن الاتجاهات ، التي ينبغي للبحث العلمي ، أن يسلكها ، كما يملئها منطق الأولويات ، في هذا المجال أو ذاك .

### أـ علوم القرآن والتفسير :

لا شك أن علوم القرآن ، إنما نشأت من أجل ضبط الفهم الصحيح للقرآن ، ولذلك فإن خدمتها في هذا الاتجاه ، تجمعاً وتفصيلاً ، وتقييداً يعتبر من أهم المقاصد العلمية ، التي تقف على رأس أولويات البحث ، في هذه العلوم خاصة ، وأن ما يسمى (بأصول التفسير) منها لم يبن بعد البناء العلمي اللائق بهذه التسمية . وتفصيل ذلك كما يلي :

نلاحظ أن العلوم الشرعية ، قد ركبت تركيباً مزدوجاً يجمع بين جانبيـن : نظري وتطبيـقي . فعلوم الحديث مثلاً ، منها علم الرواية ، المتعلق بالنصوص الحديثية ، وروايتها ، تحملـاً وأداـءـ ، وهو الجانب التطبيـقي ، ومنها علم الـدرـایـة ، المـسـمـى بـعلمـ أـصولـ الـحـدـیـثـ وـالـمـتـعـلـقـ بـضـبـطـ الـرـوـاـیـةـ وـنـقـدـهـ ، سـنـدـاـ وـمـتـنـاـ<sup>(1)</sup> وـمـنـهـ يـتـشـكـلـ المـنـهـجـ النـقـدـيـ عندـ الـمـحـدـثـينـ ، الـذـيـ إـلـيـهـ يـرـجـعـ الـفـضـلـ ، فـيـ تـنـقـيـةـ الـحـدـیـثـ النـبـوـیـ ، وـتـصـفـیـتـهـ بـتـمـیـیـزـ صـحـیـحـهـ مـنـ ضـعـیـفـهـ . وـقـدـ رـکـبـ هـذـاـ المـنـهـجـ تـرـکـیـبـاـ دـقـیـقاـ ، فـکـانـ قـوـاعـدـهـ وـأـدـوـاتـهـ النـقـدـیـةـ مـبـنـیـةـ عـلـیـ نـسـقـ مـنـسـجـمـ ، وـمـنـطـقـ إـسـلـامـیـ أـصـیـلـ ، بـحـیـثـ شـکـلـ بـحـقـ (ـمـنـهـجـ)ـ ، مـتـکـامـلـاـ ، قـوـیـاـ . مـاـ جـعـلـهـ يـؤـشـرـ عـلـیـ عـلـومـ إـسـلـامـیـةـ أـخـرـیـ ، كـالـقـرـاءـاتـ الـقـرـآنـیـةـ وـالـتـارـیـخـ وـالـلـغـةـ وـالـأـدـبـ<sup>(2)</sup> .. الخـ .

فـکـانـ عـلـمـ الـدـرـایـةـ -ـ وـالـجـانـبـ النـقـدـیـ مـنـهـ خـاصـةـ -ـ يـواـكـبـ عـلـمـ الـرـوـاـیـةـ ، حـفـظـاـ وـضـبـطـاـ

(1) علوم الحديث : 107-108.

(2) المنهج الإسلامي : 100.

ونقدا، وتوجيهها مما جعل نصوص الحديث، ثمارا دانية القطاف، مع الاطمئنان الى سلامتها ، من التصحيف والوضع والتديس<sup>(3)</sup>.

ونفس الشيء، كذلك بالنسبة للفقه الإسلامي، الذي واكبه علم أصول الفقه ضبطا، وتقعيدا، وتأصيلا، إذ يعتبرهذا، هو الإطار النظري، الذي يمؤسس مناهج الاستنباط الفقهي، والمقاييس المحكم إليها، لعرفة صواب الاجتهاد، من خطئه إذ شكلت مباحثه (نظيرية)، أو (نظريات)، متكاملة، في تقيين فهوم الفقهاء، عن النص الشرعي. حتى قيل إن أصول الفقه، بالنسبة للفقه، هو كالمنطق بالنسبة للفلسفه، من حيث الضبط والتوجيه.

بيد أن التفسير، بصفته شرحا لكتاب الله، بقي عريبا. من أي سياج نظري ن כדי، له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقتنه، ويقعده. صحيح أن علوم القرآن، تقوم بذلك الدورالآن، بيد أنها ما زالت قاصرة، عن ذلك قصورا منهجيا، إذ لم يتم تركيب مادتها في شكل (نظيرية ) أو (نظريات) متكاملة في كلياتها، وجزئياتها، أي أنها لم تصاغ صياغة (الأصول) بالمعنى الذي للكلمة في علم (أصول الفقه) أو علم (أصول الحديث) أو علم (أصول الدين) ومن هنا كان التفسير التطبيقي مرتعا للخلل والخطل، من أساطير، وإسرائيليات، كما كان هدافا سهلا لكل (قراءة جديدة) مغرضة !

ولو ضبط تفسير كتاب الله تعالى، بنظريات منهجية، تتسم بالدقة والعمق، بحيث تشكل مادة مركبة من ضوابط، وقواعد جزئية، تترابط فيما بينها . كما هو الشأن في علم أصول الفقه . لتشكل في النهاية، كليات جامعة مانعة، تكون هي المسطرة العلمية المشروعة لتفسير القرآن الكريم، قلت لو كان ذلك كذلك، لما كان التفسير مرتعا لكل من هب ودب، من أمثال محمد أركون وأضرابه !

وواضح أن مادة (علم أصول التفسير) بالمعنى المذكور، موجودة بكثرة، بل هي غالبة، إن لم نقل كل، ما ورد في كتب علوم القرآن، ومقدمات كتب التفسير، كما يمكن الاستفادة من كثير مما كتب الأصوليون، في مباحث (الكتاب) ومباحث (الدلالة)<sup>(4)</sup> وما

(3) أجمعـت الـأمة عـلـى قـيـوـلـ ما فـي الصـحـيـحـيـنـ (الـبـخـارـيـ وـ مـسـلـمـ) ، بـنـاءـ عـلـى الـمـقـايـيسـ الـنـقـديةـ لـلـعـلـمـ ، أـمـاـ كـتـبـ السـنـنـ الـأـخـرـىـ فـقـدـ تـبـعـهـ الـمـدـحـوـنـ الـمـتـأـخـرـوـنـ بـالـنـقـدـ ، وـ التـصـفـيـةـ ، مـثـلـ الـعـلـامـ الـشـيـخـ نـاصـرـ الـدـيـنـ الـأـلـبـانـيـ الـذـيـ قـامـ بـاستـخـلـاـصـ صـحـيـحـ كـتـبـ السـنـنـ ، وـ الـفـ سـلـسلـةـ الـأـحـادـيـثـ الصـحـيـحةـ وـسـلـسلـةـ الـأـحـادـيـثـ الـضـعـيـفـةـ ، وـ الـمـوـضـوـعـةـ .

(4) لأبي اسحاق الشاطبي في كتابه المواقف إشارات طيفية جدا، في هذا الاتجاه، اذ يمكن اعتماد نصوصه منطلقات منهجية لتركيب علم أصول التفسير.

كتب البلاطغيون حول إعجاز القرآن وإعرابه، ونحو ذلك، وكذا الدراسات المعاصرة، عن التفسير، ومناهج المفسرين، ومذاهبهم التفسيرية عامة. والطريق إلى هذا الهدف يمكن أن يتخذ صوراً مختلفة هي :

- أولاً : البحث في صلب المشروع، وذلك بمحاولة وضع تصور عام، عن هيكله، ومبرأته أو بمحاولة بناء جزء من أصوله، وقواعد، من خلال دراسات، تنجذب في هذه القضية، أو تلك من قضايا المنهج النظري للتفسير.

- ثانياً : استخراج المناهج العملية والنقدية من خلال كتب التفاسير، من أول ماصنف، إلى اليوم، كإنجاز دراسة حول (منهج الطبرى في التفسير من خلال جامع البيان) مثلاً، أو (منهج القرطبي من خلال الجامع لأحكام القرآن ..... الخ) والبحوث في هذا الاتجاه، موجودة، لكن يجب إتمام الاستقراء، بتناول جميع كتب التفسير.

والشرط في ذلك، ألا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية، المستعملة لديه فحسب، كتوظيفه لغة مثلاً، والشعر والقراءات القرآنية، والحديث النبوى ..... الخ<sup>(5)</sup> فهذا مطلوب، نعم، ولكن لا بد من تعميق العمل، بأن تستنبط القواعد المعتمدة لديه، في عملية الفهم، والتأنيل، والتوجيه، وكذا الضوابط، والمقاصد، المتحكمـة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع، في ذلك، وكذا الكلى والجزئي، والثابت والمتغير، والشرط والركن ... الخ. ثم حالات التقديم والتأخير، لهذه الأدوات أو حالات الإعمال، والإهمال لها، عند التعارض، وضوابط هذه وتلك، في كل حال إلى غير ذلك مما يساهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقاً ! إذ استخراج المناهج، واستنباطها بهذه الصورة، يعتبر خطوة مهمة، في طريق بناء وتركيب (علم أصول التفسير)، باعتباره نظرية متكاملة الأطراف، وذلك بقيام دراسات وبحوث أخرى، تجمع كل ذلك وتركيـبه، ينسق بين أجزاءه من حيث وظائفها التفسيرية للخروج بكليات محكمة، تقنـن التفسير وتنضبطـه.

ويتحقق بهذا، جمع المادة المنهجية النظرية للتفسير، من كتب علوم القرآن، وكتب الأصوليين، والبلاطغـين، وغير ذلك، وتصنيفها، يجعلـها سهلـة المأخذ، بحيث

(5) على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه : "التفسير و المفسرون " وهو المنهج الذي تأثر به كثير من أنجـز دراسـة في هذا المجال ، فجاءت ضعـيفة الفـائدة العـلمـية ، فيما يتعلق بـمشروع (أصول التفسـير).

يمكن توظيفها بدقة، في المشروع النظري المذكور، وذلك لأنّ تصنّف حسب مصادر التفسير، وأصوله، وقواعده، وكلياته، وجزئياته، وضوابطه....الخ. أو تنفرد بحوث، مثلاً، بجمع كل ما يتعلّق (بمصادر التفسير وضوابط استعمالها أو نحو ذلك).

- ثالثاً : تشجيع البحث في (المدارس التفسيرية) المشهورة، والمغمورة، بتجميل مادتها، وتصنيفها أولاً، وبدراستها دراسة منهجية، نظرية ثانياً، إما باعتماد الوصف، أو النقد، أو المقارنة أو غير ذلك من الطرائق، التي تجلّي الخصائص المنهجية، لكل مدرسة تفسيرية، مما يساعد أيضاً - بشكل جيد - على تركيب المشروع.

وذلك نحو جمع المادة التفسيرية لمدرسة ابن عباس مثلاً من الصحابة، فيشمل البحث ما أثر عن ابن عباس نفسه، أو أحد تلامذته، وقد يكون العمل جزئياً، لكن في إطار هذه الرؤية الشمولية، وذلك باقتصاره على جمع المادة التفسيرية لأحد تلامذة ابن عباس، خاصة من أثر عنهم الكثير كسعيد بن جبير<sup>(6)</sup> مثلاً، وعطاء ومكحول وغيرهم. ونحو هذا جمع المادة التفسيرية، لدى أصحاب الحديث، فتتناول الكتب الستة، والمساند، والمستدركات، فتحتصنف، أو المادة التفسيرية لدى اللغويين والبلاغيين، والأدباء، فتتناول كتب فقه اللغة، والمعاجم، وكتب البلاغة والأدب، فتحتصنف هي الأخرى حسب ترتيب، سور القرآن، وأياته، ثم تنهى على هذه وتلك - بعد - الدراسات المنهجية النظرية، لاستنباط الضوابط والقواعد والأصول والكليات، التي تكون مادة مباشرة، لبناء النظرية العامة للتفسير.

ومعلوم أن هذا المشروع، يحتاج إلى تضافر الجهود، والعمل الجماعي والتشجيع المؤسسي الرسمي، وغير الرسمي، معن لهم غيرة على التراث الإسلامي عامه والعلوم الشرعية خاصة، عسى أن يرى بعد جيل، أو أكثر، من البحث الجاد (علم أصول التفسير) وقد قام، واستتو ، وصار مادة منهجية ذات نسق دقيق يربط بين كلياته وجزئياته، ويبني نتائجه على مقدماته، ويقدم للناس مقاييس نقدية لمعرفة صحيحة التفاسير من باطلها، ومستقيمةها من منحرفها، ومحبولة من مردودها. فتضمن بذلك السلامة لكتاب الله، من تحريف الكلم عن مواضعه تفسيراً وتأويلاً<sup>(7)</sup>.

هذا - في نظري - أهم أفق للبحث العلمي، في مادة علوم القرآن والتفسير بيد أن

(6) وهو بحث الأستاذ أحمد العماني المشار إليه قبل.

(7) بهذا التصور سجل الأستاذ عمر بن حماد أطروحة الدكتوراه تحت عنوان (علم أصول التفسير: محاولة في البناء).

ذلك، لا يمنع من وجود آفاق أخرى، قد تصب في هذا الاتجاه ، أو ذاك و إنما قصدنا هنا، الإشارة الى أم القضايا، للبحث في هذا العلم.

ب - علوم الحديث :

رغم أن الحركة العلمية، التي واكبت الصحوة الإسلامية المعاصرة، قد قامت بجهود كبير في مجال الدرس الحديثي وذلك بالتحقيق والتخرير والتصنيف، والتصفييف.. الخ إلا أنه مع ذلك، يمكننا استشراف آفاق للبحث العلمي، في نفس المجال، إما لاتمام ما أنجز، أو للتوجيه و جهة أخرى، ومعظم هذه الآفاق يمكن اختصارها فيما يلي :

- اولاً : **تصفيه التراث** : لابد أن تواصل الحركة العلمية الحديثة، مجهورها

الطيب، في تصفية كتب التراث الاسلامي<sup>(8)</sup> وذلك بتخریج ما ورد فيها من احادیث وتقدّها، ببيان مقامها، صحة، وضفاعة، وهذا مجهد جبار، قد يشق على المهتمين بتحقيق التراث، خاصة إذا لم يكونوا من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية، بل في العلوم الحديثة بالتحديد ، لأن النقد الحديثي، صناعة، لا تتيسر إلا لمن أفنى عمره، في دراسة علوم الرواية والدرامية، وعليه، فإن من واجب النقاد من المحدثين المعاصرین، وطلبة العلم، الذين يطمحون الى التمكّن من ناصية هذا الفن، أن يضعوا على عاتقهم مهمة تنقية التراث وتصفيته، فما زالت كتب التفسير تزخر بالاسرائيليات، وبالاحاديث التي لا يدرى حكمها صحة أو ضفاعة. وكذلك كتب الفقه، والأصول، واللغة والأدب ... الخ. بل ما زالت بعض كتب الحديث من مصنفات القدماء، والمحدثين، تصدر بغير دراسة نقديّة لنصوصها.

وهذه مهمة جليلة، يجب أن تخصص لها الطاقات المادية، والمعنوية، وتتبناها المؤسسات، المهتمة بالعلوم الشرعية، ويشجع عليها العلماء، من أهل هذا الفن تشجيعاً مادياً ومعنوياً، عسى أن يشرق يوم على هذه الأمة وقد غربل ما في تراثها من نصوص حديثية، فنأمن، بعد ذلك من رواج الموضوع، والضعف في كتب المصنفين، وعلم، السنة الدعاة والمشددين.

**ثانياً : التكشيف :** مازال الحديث محتاجاً إلى خدمة كبيرة، في إطار الفهرسة والتکشیف، وذلك زيادة على ما اقتربناه في المبحث الأول، من هذا الفصل.

(8) يعتبر الشيخ ناصر الدين الألباني هو صاحب هذا المشروع العدائي فكرة و تنفيذا ، فقد أعلن عن فكرته في إحدى محاضراته ثم ذكر خطته في مقدمة الجزء الثاني من كتابه القيم (سلسلة الأحاديث الضعيفة).

من تكشيف موضوعي للعلوم الشرعية حيث ينتظم هذا المشروع تكشيف علوم الحديث أساسا، بينما نحن نخوض بالتكشيف، هنا، موضوعات النصوص الحديثية، ومفرداتها، هذا ويمكن أن ينجز على صورتين :

- الأولى: إنجاز الكشاف الموضوعي للحديث النبوي<sup>(9)</sup> : وهذا يحسن إدماجه في مشروع (الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية) المحدث عنه قبل، الذي يضم تكشيف المادة التفسيرية والفقهية ... وغيرها، بناء على فهرسة للموضوعات المطروقة في كل مجال على حدة، بالإضافة على كتب التراث المتضمنة، لهذه المادة أو تلك، كما فعلناه في موضعه.

- الثانية : إعادة النظر (في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) الذي ألفه مجموعة من المستشرقين وذلك بتصحیحه أولا، فما زالت بعض الأحاديث، غير مفهرسة الألفاظ بشكل دقيق، فلحيانا لا تجد النص في المادة اللغوية، التي تشكل أهم مفرداته، وإنما تجده في لفظة أخرى، لا تعتبر مدار النص وأساسه، ثم لا بد بعد ذلك من توسيعه حتى يشمل نصوص الحديث، الروية، في كتب التفسير وغيرها من المصنفات، التي تفردت برواية النص، سندًا ومتنا، أو تميزت بايراده عن طرق أخرى، حتى يكون المعجم المذكور شاملًا لكل نصوص الحديث النبوي في كل كتب التراث، ومفهرساً بدقة متناهية، وذلك باعتماد جميع المفردات البارزة للنص.

- ثالثاً : الدراسة التاريخية لعلوم الحديث : خاصة وأن هذا المجال يعتبر مما ضبط الكثير من قضيائاه الاصطلاحية، والمعرفية، فامكن لذلك اعتماد البحث التاريخي، لكن مراحله بشكل شمولي، يتناول حركة الحديث جملة، منذ ظهورها إلى اليوم سواء باعتماد الدراسة السكونية : (الستنكرونية) التي تقتصر على التاريخ لمرحلة معينة، في مكان معين، أو الدراسة التطورية : (الدياكرونية) التي تهتم بملحوظة حركة التغير في العلم، ومصطلحاته، وأدواته، عبر فترة زمنية محددة.

وفي اعتقادي أن الدراسة التاريخية أمر مهم جدا، بالنسبة لكل العلوم الشرعية إلا

(9) على غرار (مفتاح كنوز السنة) للدكتور أي فنسك الذي ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي غير أنه عمل فردي قاصر ، فما زالت إحالاته مبهمة ، مجتملة ، ولا يستوعب كل النصوص الحديثية الموجودة في كل كتب التراث.

وكذا ما قام به الدكتور محبي الدين عطيه من عمل قيم بإعداده ل (الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري) وقد نشره المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.

أنها غير متيسرة علمياً اليوم إلا في مجال علوم الحديث، لما ذكرت  
(10).

- رابعاً : الدراسات الموضوعية في فقه الحديث : لقد اشتهرت الدراسات  
الحديثية، فيما يعرف (بفقه الحديث) أنها عبارة عن مادة فقهية، مصنفة على أبواب  
الفقه، كالطهارة، والصلوة، والجنازة، والبيوع... الخ حيث يقوم المصنف بايراد حديث  
الباب، ثم دراسته فقهياً، باستنبط ما يتضمن من أحكام شرعية مع مناقشة الأقوال،  
والماذهب، في ذلك (11) وهذا توجه حسن مفيد، في إطار الدراسات الحديثية إلا أن  
إشكالات، ما زالت قائمة بسبب المفهوم الجزئي والتجزيئي، للنصوص الحديثية، ولا يمكن  
جسم مثل هذه الأمور - في نظري والله أعلم - إلا بانتهاء أسلوب آخر هو (الدراسة  
الموضوعية) لفقه الحديث، وذلك بتحديد موضوع معين يكون محل إشكال علمي،  
فتتحقق جميع النصوص الواردة فيه، إحصاء تاماً، ثم تدرس دراسة نقدية لبيان  
أحكامها، من الصحة والضعف، ثم بعد ذلك، تنصب عليها الدراسة الفقهية، باعتماد  
المناهج العلمية الأصولية، لضبط وتقنين الفهوم، والتعارضات، والترجيحات،  
للخلوص في النهاية إلى أحكام سليمة شاملة، وذلك - مثلاً - كاعتماد موضوع (عمل  
المرأة في الإسلام) محل إشكال علمي، فيتم استقراء كل ما وارد فيه من نصوص  
حديثية، مباشرة أو غير مباشرة، فتدرس بالمنهج المذكور، حتى نخلص إلى أحكام  
كلية، مبنية على انتظام واعتبار، جميع الدلالات الجزئية، في المسألة، وهكذا يتم  
الأمر في سائر القضايا التي تهم العالم الإسلامي اليوم، كالعمل، والعمال، وحرية  
الرأي وقضايا توزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية... الخ.

### ج- علم أصول الفقه :

أما بالنسبة لعلم أصول الفقه فهو - كسائر العلوم الشرعية - يحتاج إلى مزيد من  
الجهود لضبط نصوصه بالتحقيق، وضبط مصطلحاته بالدراسات الاحصائية،  
التحليلية، وتطوير مناهجه بما فعلناه في محله من مشاريع (12).

أما فيما يخص هذا العلم في ذاته من آفاق ، فهو قسمان :

- الأول : يقتضي توجيه البحث إلى القضايا الإشكالية المعروفة في هذا المجال،

(10) أما بالنسبة للعلوم الشرعية الأخرى ، فما زالت قضاياها الإصطلاحية، والعرفية ، وكذا  
نصوصها ، لم تعرف من التحقيق والضبط ، ما يكفي لقيام الدراسة التاريخية عليها.

(11) ن. مثلاً (نيل الأوطار) للشوكانى .

(12) ن. البحث الأول ، والثاني، والثالث من هذا الفصل.

تاريجيا، كالاستحسان والاستصلاح، والنسخ، والتخصيص...الخ و ذلك يجعلها محل دراسة جديدة ، تحاول استقراء كل ما قيل في الموضوع وحصره، ثم محاولة تبيين أسباب الخلاف الحاصل، وعناصر الإشكال الحقيقة، ثم معالجتها، بعد ذلك بالتقدير والتحليل والتعليق. وهذا النوع من الدراسة وإن كان سيواجه إشكالات متعددة وعوائق في طريق وضع الحلول النهائية، نظراً لغياب نصوص كثيرة، مما لم يتحقق، أو عدم الاطمئنان إلى سلامتها، ستدأ، ومنتها، ونظراً لغموض كثير من المصطلحات الأصولية، خاصة وأن الدراسات المصطلحية في هذا الفن مازالت في بداية الطريق، قلت رغم كل ذلك، فإن هذا النوع من الدراسة المبني على الاحصاء التام للنصوص، سيصل بنا إلى تحديد مواطن الإشكال حقيقة، وإلى وضع اليد على العوائق العلمية، التي أدت إلى هذا التصور أو ذاك، أو كانت سبباً في هذا الخلاف أو ذاك، وفي هذا ما فيه من اختصار الطريق، وفتح الآفاق للبحث في صلب العلم، لا في جوانبه وأطرافه. وكذا توجيهه إلى ما يفيد العلم ويبنيه على أساس متين وإنما أحذر هنا من مشكلتين، قد تواجهان هذا النوع من البحوث، وهي السطحية والاستقراء الناقص، فاما هذه، فمقادها، إغفال نصوص من أمهات المصنفات التي لها دور في إرساء قواعد هذا العلم أو تحريره، أو تطويره ، سواء من المخطوط أو المطبوع، وفي هذا خرم للتتصور الكلي لأحكام الإشكال المدروس المبني على هذه الجزئيات المهمة التي هي النصوص.

وأما الأخرى، فمقادها أن بعض الرسائل، والأطروحات، تعتمد على السرد غير المؤصل للنصوص ! وذلك بإغفال النقد، والتحليل، والتعليق، مما يجعلها لا ترقى إلى مستوى وضع اليد، على مواطن العوائق العلمية، التي تكون الإشكال ! بل قد لا تسمح، حتى بتتصور عام لهذا الإشكال وهذا هو عين السطحية.

- الثاني : محاولة تطوير البحث ، وتجديده ، في الدرس الأصولي عموما ، مع التركيز على ميدان القواعد الأصولية، ومناهج الاستنباط، ثم نظرية مقاصد الشريعة ومباحتها الكلية والجزئية.

فاما القواعد الأصولية، فهي المبادئ، والمنطلقات، التي ينبغي عليها علم أصول الفقه، إنها تشكل بنياته الداخلية ، وعليه فإن تطويرها ، وتجديدها توسيعا، وإضافة، هو تجديد للعلم وإضافة فيه .

وأما مناهج الاستنباط فهي أكثر المباحث الأصولية، ارتباطا بالواقع، ومعلوم أن التغيرات الاجتماعية، قد عرفت ما عرفت من تقلبات، بينما، مازالت مناهج

الاستنباط على حالها، ونحن هنا لا ندعو الى التغيير من أجل التغيير، كلا ! ولكن لابد من تغيير ما يجب تغييره، وتطوير ما تقتضي الضرورة العلمية تطويره<sup>(13)</sup>. وأما نظرية مقاصد الشريعة ، فمنذ وضعها أبو إسحاق الشاطبي في القرن الثامن الهجري ، وهي حبيسة (كتاب المواقف) ولم تتناول بالدراسة، إلا مؤخراً، حيث بدأت بعض الرسائل الجامعية تتوجه الى هذا الميدان<sup>(14)</sup>. لكن واقع هذا التوجّه مازال في بداية البداية، ذلك أن أركان النظرية، لم تدرس بعد الدراسة الكافية، لا على مستوى الوصف والتحليل، ولا على مستوى الإضافة والتجديد، فما زالت مقاصد الشارع، في حاجة الى الدراسات الوصفية، والتفسيرية، وكذا الدراسات الترتكيبية الاستنباطية، في جميع أقسامها الأربع التي ذكرها الشاطبي (في كتاب المقاصد)<sup>(15)</sup>، وما زالت معاني مقاصد الشارع في حاجة الى توسيع وتفعيل وكذا معانٍ (قصد المكلف) ومتبايناته<sup>(16)</sup>.

إن الاهتمام بمقاصد الشريعة، ضرورة يفرضها واقع علم أصول الفقه، الذي يحتاج الى تجديد وتطوير، ويفرضها واقع الأمة الحالي الذي يواجه تحديات تقتضي مواكبة اجتهادية، من العلوم الشرعية عامة، و من علمي الفقه وأصوله خاصة !

#### د - علم الفقه :

يمكن توجيه البحث العلمي ، في المجال الفقهي نحو ثلاثة آفاق أساسية هي :

##### - أولاً : الدراسات التاريخية :

وذلك بدراسة النشاط الفقهي في حقبة من الحقب التاريخية، أو من خلال مذهب ما، أو مدرسة فقهية، أو شخص ما، أو في منطقة ما ... وهكذا، ويدخل في هذا جمع المادة الفقهية المناسبة لأحد الأئمة المشهورين، أو المغمورين لتكون منطلقاً لدراسة علمية جديدة.

ولابد في كل دراسة تاريخية، لعلم الفقه، أن تكون مبنية على العمل السكوني (السنكريوني) الذي يعتمد الوصف، والتحليل، بدل الرصد التطوري للتغيرات، الذي تعتمده الدراسات التطورية (الدياكرونية) : لأن الفقه الإسلامي في هذه المرحلة، مازال

(13) ن، مثلاً مقتراحات الدكتور حسن الترابي في كتابه (تجديد علم أصول الفقه الإسلامي)

(14) ن، (نظرية المقاصد عند الشاطبي) للدكتور أحمد الريسوبي ، و كذا (الشاطبي و مقاصد الشريعة) للدكتور حمادي العبيدي .

(15) المواقف 5/2 .

(16) ن، مصطلحات أصولية : مادة (قصد) .

في حاجة الى توثيق الأقوال، في قضيائه ونحوها أولاً، وجمع متفرقه من خلال الكتب المختلفة، كالتفاسير، وكتب الحديث، ولذلك حسن فيه البحث التاريخي السكوني، بينما لن يؤدي البحث التطوري إلا الى أحكام عديمة القيمة علمياً ! اللهم إلا إذا تعلق البحث بإشكالات، خارج صلبه أي في أمرافه. كمناهج التصنيف، وطبيعة القضايا المدرستة فيه على العموم.

#### **ثانياً : الفقه المقارن**

ويتبيني هذا الاتجاه على استقصاء واستقراء جميع الأقوال الفقهية، الواردة في الموضوع الواحد ودراستها، نقداً وتمحيناً من خلال تحليل أدلتها، للوصول إلى القول الراجح، في المسألة، بناءً على منهج علمي نقدي، يستمد مقاييسه من القواعد الأصولية، المتفق عليها، والهدف من ذلك، هو تحرير الخلاف الواقع، في الفقه الإسلامي، لبيان المعتبر منه والمأفي.

- ثالثاً : الاجتهد المعاصر : ونعني به : الاجتهد في القضايا الفقهية المعاصرة، وذلك بإنجاز دراسات، حول المشكلات الفقهية، التي تواجه الفكر الاسلامي اليوم، كمسألة التأمين، والضمان الاجتماعي، وبعض العقود المستحدثة في البيع والشراء والكراء....الخ<sup>(17)</sup> فهذه، وأمثالها، من القضايا الجديدة، كثيرة جداً، مما يشكل تحدياً حقيقياً، يطلب من أهل العلم الشرعي، مواجهته، وذلك بتوجيه البحوث الفقهية، لسد الثغرة، والوقوف على، بابها.

## هـ- الفكر الإسلامي المعاصر :

إذا كان علم الكلام القديم، قد قام بمهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية، من حيث هي عقيدة توحيد، نظراً لطبيعة الحرب العقدية الدائرة يومئذ، فإن الفكر الإسلامي اليوم، يقوم بنفس الدور أي الدفاع عن العقيدة الإسلامية، لكن بشكل آخر، فلم تعد المعرك، مقتصرة على قضايا الاعتقاد الغيبية، من ذات، وصفات ورؤية، ووعد وعهد... الخ وإنما صارت شاملة لكل ما يتفرع عن هذه العقيدة، من مقتضيات، أي أنها صارت تدور حول المذهبية الإسلامية عامة، فالهرب إذن حضارية شاملة، حيث صار المشروع الإسلامي بشموليته مستهدفاً بالطعن، والحكم عليه بعدم المواكبة للتطورات الاجتماعية الجديدة؛ ومن هنا كان الفكر الإسلامي المعاصر، حاملاً سلاح الدفاع عن الإسلام بصورة أخرى غير التي كان عليها علم الكلام القديم.

(17) نحو ما يسمى في المغرب (بيع المفاتح).

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن أن نحدد آفاق البحث لهذا المجال في ثلاثة اتجاهات هي :

- أولاً : الدفاع عن المذهبية الإسلامية : ذلك أن الفكر الإسلامي اليوم يجب أن يirth مهمة علم الكلام القديم، الدافعية، طبعاً مع مراعاة شروط المعركة الجديدة واستيعابها جيداً حتى يكون قادراً على التصدي، لكل الهجومات الفكرية المناقضة، سواء منها ذات التصورات الكلية أو الجزئية، أي سواء منها ما انبني على أطروحة فلسفية عامة، كالماركسية مثلاً، أو ما انبني على أطروحة جزئية، كما هو الحال لدى بعض المفكرين الذين يقررون بمبادئ الإسلام جملة سوى جانب واحد .. كالجانب السياسي أو الحدود، أو غير ذلك.

وال الفكر الإسلامي مطالب بالتصدي لكل الشبهات المشتهرة، التي تقف في طريق وصول المشروع الإسلامي صافياً، إلى أفهم الناس، والتي قد تربك إيمان بعض الفئات بصلاحية المذهبية الإسلامية في شموليتها، ودورها الحضاري، الفعال، في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية ... الخ.

- ثانياً : العرض العلمي للمشروع الإسلامي : ذلك أن الدفاع عن الإسلام من خلال نقض الفكر الفاسد، ليس كافياً، لثبت أركانه، في الأرض، وإنما يجب أن يحمل الفكر الإسلامي، أمانة عرض مشروعه الحضاري جملة، سواء في صورة بحوث جزئية، تهتم بهذا المجال، أو ذاك، و تعالج هذا الإشكال، بعد ذلك أو في صورة بحوث كلية، تهتم بأصول الإسلام العقدية، وما يتترتب عنها في واقع المجتمع من آثار حركية، في شتى مجالات الناس الحيوية.

وتفصيل هذا القول، أن على الفكر الإسلامي اليوم، أن يقدم بحوثاً، تحمل تصورات واجتهادات جزئية، أو كلية، عن المشروع الإسلامي، وذلك بأن تنجذ دراسات حول قضية الخلافة مثلاً وكيفية تنصيب الحاكم، ومسألة الانتخابات والشورى ومجلس النواب، أو (البرلمان) إلى غير ذلك من قضايا الحكم، والسياسة و كذلك مسألة العمل والعمال، وتنظيم العلاقة بينهم وبين أرباب العمل، والدولة وقضية الأجور الخاصة، وال العامة... إلى غير ذلك من قضايا المسألة الاجتماعية، وهكذا يتم البحث في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية ...

أما البحوث الكلية، فهي عبارة عن تصورات تناقش، وتحلل كليات الإسلام وأصوله، في الاعتقادات والعبادات عامة، أو المعاملات، أو العمران البشري، وكذلك النفس

الإنسانية، والمجتمع ... وتحو ذلك، من أجل إغناء الفكر المعاصر، ومجابهة التحدي الحضاري، بشكل عملي وعلمي، وإغناء المكتبة الإسلامية، برصيد فكري متميز، يرسخ إيمان القراء، بعظمة المشروع الحضاري الإسلامي بأسلوب علمي منطقي.

- ثالثاً : التأصيل المنهجي، والتقويم الذاتي : وأما الأفق الثالث الذي يجب أن يوجه إليه البحث العلمي، في الفكر الإسلامي المعاصر، فهو المراجعة الذاتية، من أجل تأصيل البناء المنهجي الذي يقوم به، وتقويمه حتى يكون أقدر على التعبير عن المذهبية الإسلامية حقاً، فلا يقع في الخلط والاضطراب والسطحية والفتائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حتى يكون أقدر على المواجهة وأثبتت لدى المناجزة والمناظرة، لأن الفكر يقدر ما تتمتن مناهجه، بقدر ما تظهر حجته ويعمل برهانه.

والمقصود من كل ذلك، هو دعوة هذا الفكر الإسلامي المعاصر، ليعيد النظر في تركيبته المنهجية، إذ أنه غير مبني في غالبه على أصول محددة علمياً، وعلى قواعد منضبطة ومؤصلة، لذلك فقد ابتلي بالاستلاب اللاشعوري، فصار يهاجم الفكر الغربي مثلاً، ويدافع عن المذهبية الإسلامية، بمصطلحات ذلك الفكر، وأدواته المعرفية، فيكرس ما هو بمصد مهاجمته أو - على الأقل - لا يكون أبين ولا أوضح حجة في الدفاع، عن المشروع الإسلامي، وعرضه العرض العلمي اللائق به، وعليه نقترح هنا، أصولاً لتقويم الفكر الإسلامي وتأصيل مناهجه لتوجيه البحث العلمي فيه، الوجهة الصحيحة، وذلك بالارتكان على ثلاثة منطلقات هي :

- المنطلق الأول : التأصيل المصطلحي : والمراد به : تشجيع البحث في اتجاه تأصيل المصطلحات العلمية التداولية، في الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك بتعزيز الدراسة لما هو أصيل، وبيان دلالاته العلمية، وأصولها الشرعية، ووضع ما تدعوا الحاجة إليه، بناء على قواعد الوضع الاصطلاحي، في العلوم الشرعية واللغوية، ثم نفي كل مصطلح أجنبي، لا يمكن (استصلاحه)<sup>(18)</sup> وذلك على نحو ما صنعه الدكتور محسن عبد الحميد في كتابه القيم (المذهبية الإسلامية و التغيير الحضاري) في محاولة لتأصيل، ونقد بعض المصطلحات الرائجة في كتابات بعض المفكرين المسلمين وغير المسلمين، وكذلك ما صنعه الدكتور طه عبد الرحمن، في كتابه القيم كذلك : (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام) حيث نهى على الكتاب العربي، استيرادهم

---

(18) استعملنا مصطلح (الاستصلاح) بدل (الاسلامة) كما تقدم بيانه .

للمصطلحات الغربية، واستعمالها، في التعبير عن قضايا الفكر الإسلامي<sup>(19)</sup> فبادر إلى سك اصطلاحاته الخاصة به.

إنني أدعو إلى قيام بحوث علمية، لمعالجة قضايا المصطلح، في الفكر الإسلامي المعاصر، نقداً واستصلاحاً، ووضعاً، وذلك كله، بناء على استلهام المصطلح العلمي، في شتى العلوم الشرعية، ومنهاج وضعه واستعماله فيها.

- **المنطلق الثاني : التأصيل المنهجي** : كثير من الكتابات في الفكر الإسلامي اليوم، إذا دققت النظر فيها، وجدتها فارغة من أي محتوى علمي أصيل، وغير خاضعة في بنائها، لنسق معين ! فهي أشبه بالخواطر الأدبية، منها بالعلم الموزون المفتن، والسبب في ذلك راجع إلى عدم تركيب القضايا العلمية الموضوعة للدرس، على أصول منهجية معينة، فتتجدد بعض الكتابات الإسلامية تدخل في مناقضة مع الفكر الغربي، لكن دون أن تجد فرقاً جوهرياً بينهما إلا في الموقف، أما المناهج فهما فيها سواء، أو ربما وجدت الكتابة الإسلامية غير خاضعة لمنهج معين ولا لنسق محدد، وهذا هو عين الفوضى الفكرية، وأخطر صور الاستلاب اللاشعوري للفكر، ومن هنا، وجب توجيه البحث إلى قضايا المنهج في الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك بربطه بأصول البحث العلمي المعروفة، لدى المحدثين، خاصة جانب النقد الحديثي، ومصطلحاته، ومنهاج الاستدلال لدى علماء الكلام والأصوليين، وكذلك قواعد، وضوابط الاستنباط، والتفسير، لدى كل من الأصوليين والمفسرين. فإغناء بحوث الفكر الإسلامي المعاصر، بهذه المناهج، وتطعيمه، بقواعدها، ومصطلحاتها، من شأنه أن يخرج إخراجاً جديداً، حيث تبرز خصائصه الذاتية، ليس من خلال موافقه، فحسب، ولكن من خلال مناهجه، ومصطلحاته أيضاً، وهذا هو جوهر الفكر على الحقيقة او به يكون التحدى والغلبة.

- **المنطلق الثالث : التأصيل المعرفي** : ذلك أن الفكر الإسلامي مدعو اليوم إلى التعبير عن المذهبية الإسلامية في شموليتها، ووضع الملامع العامة للمشروع الحضاري الإسلامي في السياسة وقضايا الحكم، وفي الاقتصاد، والمسألة الاجتماعية إلى غير ذلك من مكونات العمران البشري، وعليه فهو ملزم بالتزود المعرفي، من كل المجالات في العلوم الشرعية، خاصة قضايا العقيدة ومباحث الفقه الإسلامي جملة، والسياسة الشرعية، وكذا فقه الحديث، وأحكام القرآن، ولن يست هذه دعوة لجعل المفكر

---

(19) في أصول الحوار : 21.

الإسلامي، فقيها مجتهدا، في استنباط الفتاوى والإجابة عن التوازل، كلام، وإنما هي دعوة له، كي يتزود من هذه المجالات بما يكفيه لرسم الصورة الإسلامية، بشكل علمي، عن المذهبية الإسلامية رسمًا كلياً أو جزئياً، ومن ثم، وجب توجيهه بحوث الفكر الإسلامي المعاصرة لدراسة الفقه الإسلامي في مختلف مصادره، وكذلك مباحث العقيدة الإسلامية وغيرها مما ذكر حتى يستطيع الخلوص من ذلك إلى بناء تصورات علمية، بطريقته الخاصة - لا بطريقة الفقهاء أو علماء الكلام - عن قضايا الفكر المعاصر، في النفس والمجتمع من خلال المذهبية الإسلامية الخالصة.

هذه آفاق للبحث العلمي في العلوم الشرعية، منها ما هو كلي، ومنها ما هو جزئي وهي في هذا، وذلك ليست مطلقة، ولا نهائية، وإنما هي نسبية باعتبار الإنسان وباعتبار الزمان، فاما الاعتبار الأول، فهو أن هذا ما تيسر لهذه التجربة البسيطة جدا، أن تعطي، وأما الاعتبار الثاني، فهو أن الغدرهين بالكشف عن الآفاق الجديدة، ذلك أن كل بحث جديد هو فتح لأفق جديد.

## خاتمة

هذا بحث في المنهجية، حاولت فيه استقصاء أهم جوانب الموضوع، فيما يتعلق بالعلوم الشرعية، فعسى أن أكون وفقت بعض التوفيق في الوصول إلى ما كنت أهدف إليه - بوضع هذه الأبعديات - من مقاصد، أرجو أن تكون من نتاج هذا العمل وثمراته، وهي :

1 - التنبيه إلى خطورة القضية المنهجية، في حياة المسلم المعاصر عامة، وهو بحدّه بناء المشروع الحضاري الإسلامي، في واقعه الجديد، من خلال البحث في العلوم الشرعية خاصة، عسى ألا يغفل - بعد - الالتفات إلى رسم (المنهج) في كل مشروع علمي قبل إنجاز أي خطوة فيه، وعسى أن تستقيم البحوث في الدراسات الإسلامية على روئى منهجية، وأنساق تعقیدية ولا تبقى ضرباً من الخبط المحتطب هنا، وهناك، وعسى - بعد ذلك - أن يؤمن طلاب العلم الشرعي إيماناً راسخاً، أن تقدم البحث في ميدانهم، إنما يقاس بتقدم الضبط المنهجي فيه.

2 - التنبيه إلى ضرورة تأصيل مناهج البحث، في العلوم الشرعية بالاستنبطاط منها نفسها، وبتجديد اختراع ماهي بحاجة إليه، وهو ليس فيها وباستصلاح ما يجوز من مناهج غيرها، حتى تكون لدينا، مناهجنا الخاصة وتنضج روئيتنا إليها بالدرس والتقويم، والإضافة والتجديد، ولا تبقى بعد ذلك عالة على الدرس المنهجي الغربي في كل بحث نقوم به.

3 - وبناء على ذلك، فقد تم في هذه المحاولة ، وضع لбинات، أو بالأحرى أبعديات لتصورات أولية، عن مناهج للبحث في العلوم الشرعية، من الناحية النظرية. فهي في قصورها، واضطرابها، أشبه ما تكون بالبيضة المارجة، توضع للدجاجة حتى تبيض إلى جانبها بيضاً جديداً صالحاً.

4 - وما أحسب أنه من نتائج هذا البحث أيضاً، تقديم توجيهات تطبيقية عن منهجية إنجاز البحث العلمي، وإعداده، من البداية إلى النهاية مع الإشارة إلى

خصوصيات العلوم الشرعية في ذلك مما استفدىناه، من شيوخنا ومن تجربتنا المحدودة في هذا الميدان.

5 - وأخيرا تم رسم آفاق للبحث في العلوم الشرعية، عساهما تنير الطريق أمام كثير من الطلبة، الذين يجهدون أنفسهم في البحث عن موضوع جاد، يجعلونه موضع دراسة علمية، في رسا ئلهم، وأطروحاتهم، فتختلط عليهم الأمور، ثم يستقررون في النهاية على موضوع، ربما كان غير ذي فائدة.

وعسى هذه الآفاق أيضا أن تلقى قبولا لدى أشياخنا وزملائنا، من الأساتذة الباحثين، في العلوم الشرعية، فتتحدد الجهدود، لتوجيه البحث العلمي، في هذا الميدان، أو ذلك، إلى ما يفيد الأمة، في حاضرها، ومستقبلها، إن شاء الله.

فاللهم أرنا الحق وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلوا وارزقنا اجتنابه، واهدنا سواء السبيل.

وصلى الله على محمد وآلله وسلم تسلیما /.

## الملحق المصطلحي

(معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة بالكتاب)

لابد من كلمة بيانية بين يدي هذا المعجم، يمكن تركيزها في القضايا التالية :

- 1) إن الهدف من هذا الملحق المصطلحي، هو توضيح بعض المصطلحات المنهجية شرعاً وتعريفاً، حتى يعرف مفزاها الذي استعملت به في هذا الكتاب إن كانت مما أفل شرحه بداخله . أو زيادة تدقيق وتوضيح في بيانها إن كانت مما شرح، إضافة إلى محاولة تذكير القارئ في نهاية المطاف بأهم قضايا الكتاب، من خلال تركيزها في هذا المختصر المصطلحي.
  - 2) إن منهج شرح المصطلحات وتعريفها هنا، إنما اعتمد طريقة البيان التلقائي لتبيّن المراد، وليس طريقة الحد المنطقي أي التعريف الجامع المانع وإن ورد بعض ذلك على هذا، فإنما هو عن غير قصد.
  - 3) نظراً للرغبة في الاختصار - التي تقتضيها طبيعة هذا الملحق - فقد أغفلت الشروح اللغوية للمصطلحات.
  - 4) قد أشرح بعض المصطلحات - مما هو مستعمل عند غيري بمعنى، أو في علوم أخرى - بنظر خاص موافقاً لما هو وارد في مساقات هذا الكتاب
  - 5) كل مصطلح ورد في سياق شرح مصطلح آخر ، بهذا المعجم موضوعاً بين قوسين (...) فذلك دال على وجوده مشروحاً به هو أيضاً، بصورة أو بأخرى .
  - 6) تصنيف المعجم كان بناءً على ترتيب مواده اللغوية، وداخل كل مادة رتبت المصطلحات حسب الألفبائية، كما صنفت المصطلحات المركبة من مصطلحين، أو أكثر، في مادة المصطلح الأقوى بالنسبة لموضوع الكتاب.
- (أرخ)
- التأويغ : هو صورة من صور (المنهج التوثيقى) ويقصد به الوظيفة الاستردادية

لاستعادة ما كان في الماضي، حكما لا حقيقة، اعتمادا على الوثائق المأثورة عنه، وذلك لدراسته بشكل (تطوري) أو (سكوبي) .  
(أول)

- **النظر في الملاط** : هو منهج يقوم على اعتبار ما يصير إليه الحكم المستنبط بعد حصوله في الخارج حكما، لا واقعا، فتضاد هذه الآثار المتوقعة عنه إلى ضوابط وقواعد استنباطه، لضبط وتكييف إصداره حسب مآلها.  
(بحث)

- **الباحث** : هو الذي ما يزال قائما بالبحث العلمي، فهو يسعى متتنقا بين (تقميش)، و(تركيب) و(إخراج) أبدا، ومن هنا فارق الباحث المدرس والعالم، إلا أن يجمعها إلى صفتين التدريس والعلم، الاستمرار في (البحث).

- **البحث العلمي** : هو عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية (باستقراء) جميع مكوناتها، التي يظن أنها أساس (الاشكال).

- **المبحث** : هو (وحدة صغرى) تتبني على قضية جزئية صغيرة، ترتبط مع غيرها من أمثالها، لتشك (الفصل)، و ذلك عبر علاقات وظيفية متكاملة (نسقيا) .

(بوب)

- **الباب** : هو (وحدة كبرى) تشكل قضية أساسية ، أو ركنا من أركان الموضوع و هو يتكون من (وحدات و سطى) تسمى (فصولا).  
(تقن)

- **تقنيات البحث** : نقصد بـتقنيات البحث العلمي، الأدوات، والإجراءات العملية، التي تستعمل في تنفيذ المنهجية، من بدايات البحث حتى نهايته، من (مرجعية) و(تقرير) و(تقميش)، و(تركيب) و(فهرسة) ... الخ. فهي إذن عملية (تحقيق مناط) أي تنزيل (الضوابط) والقواعد النظرية على الميدان العملي، لبناء البحث ولوازمه ذلك .

(جدل)

- **الطريقة الجدلية التجاوزية** : صورة من صور (المنهج الحواري) وهي تقوم على صراع المتناقضات الفكرية، بهدف تجاوز الغالب منها للمغلوب، وأوضاعها في الفكر الإسلامي ثلاثة هي:

١) صراع من أجل إثبات الذات وإحقاقها بمنقض حركات التشكيك الكلي في المذهبية الإسلامية .

٢) صراع من أجل نقض حركات، التزغ والتشكيك الجزئي .

٣) صراع من أجل الارتفاع بالنفس الإنسانية فرداً و جماعة نحو الكمال البشري .

(جذذ)

- الجذادات : ج . جذادة، وهي قطعة من الورق المقوى، تستعمل لتنقييد المعلومات المقلمة، يتراوح حجمها عادة ما بين (12x7,50 سنتيم) و(10,50x15 سنتيم) أو (20x12,5 سنتيم) أو ما قارب ذلك.

(جمع)

- الجامع : هو مصنف حديثي، يتضمن نصوصاً من الحديث موزعة على ثمانية أبواب، حدها العلماء بأنها : باب العقائد، وباب الأحكام، وباب الرقاقة، وباب أداب الطعام والشراب، وباب التفسير والتاريخ والسير وباب السفر والقيام والقعود (ويسمى بباب الشمائل أيضاً) وباب الفتن، ثم بباب المناقب، والمثالب.

- الجمع : و نعني به جمع أطراف ، أو أجزاء جسم علمي ما منتشرة في أحساء التراث ، و(إعادة تركيبها) تركيباً علمياً متناقضاً بعد (الاستقراء التام ) لها من مظانها ، و(توثيقها) تحقيقاً وتحقيقاً .

- المجموع : هو جسم علمي منتشر في أحساء التراث ، تجمع أطرافه ثم يعاد تركيبها ، تركيباً علمياً متناضاً . وقد يكون هذا المجموع (نظير علمية) ، أو كتاباً ضائعاً ، أو روایات ما أو أمالي معينة ، لشخصية تراثية ما، كسماعات من الحديث أو ورقات في التفسير أو الأصول ... الخ

(جول)

- المجال العلمي : هو الميدان الذي يحتضن (البحث) أي (النسق) العام لادة معرفية معينة، وهو المسمى بالعلم بمعنىه الخاص الإضافي كعلم أصول الفقه، أو علم أصول الدين، أو علم التفسير، أو الحديث .. الخ فهذه وأمثالها هي المقصودة بال مجالات العلمية عندي .

(حقق)

- التحقيق : هو صورة من صور (المنهج التوثيفي) ويقصد به : بذل غاية الوسع والجهد لإخراج (النص) التراثي، مطابقاً لحقيقة أصله نسبيّة ومتناً، مع حل مشكلاته، وكشف مبهماته .

- تحقيق المناظر : المناظر هو الصفة الموجبة للحكم أي العلة، وتحقيقه هو محاولة معرفة وجوده، في أحد المصور، التي ينطبق عليها نظرياً، أي الأجزاء المكونة لعمومه، وذلك أننا ننظر إلى مدى استجابة الواقع للمعنى الحاصل في الذهن، لتزيله عليه، إنه إلbas المفهوم لموضوعه الخارجي.

فالعدالة مثلاً مناظر الإلزام في الشهادة، ولكن كون هذا الشخص عدلاً، أولاً، يعرف بتحقيق المناظر، أي يتمحیص هذه الصفة فيه.

- تحقيق المناظر الخاص : هو تنزيل المناظر على واحد من صوره تنزيلاً، مغایراً لعموم الأصل، لتفرد هذا الجزء بخصائص ليست في جميع أحاديه، وذلك كالحكم بالعدالة على شخص مع منه من الشهادة مثلاً، لاعتبارات أخرى، كأن يكون ذلك مؤدياً به إلى العجب، أو التراخي عن التزام صفتة تلك، أو لحق ضرر خارجي به، أو نحو ذلك.

#### (حول)

- الإحالات : وقد يعبر عنها بالإرجاع، ومعناها الإسناد - في (الهامش) - إلى (المصدر) أو (المرجع) المعتمد في المتن (نصاً) أو معنى، حيث يضبط برقم ترتيبى، يكون ما يقابلها في الهامش مبيينا بصورة علمية، لاسم المصدر أو المرجع ورقم الصفحة المتضمنة للفكرة المعتمدة .

#### (ختم)

- الخاتمة : هي إشعار عملي بانتهاء الدراسة. و محلها في الختام طبعاً. ويشترط فيها ألا تطول على عكس (الفصول) ويجب فيها التركيز الشديد، والاختزال الدقيق، وتعرض فيها إما نتائج البحث، وإما تصور موجز لمستقبل البحث في الإشكال المدروساً، جزئياً أو كلياً. كما يمكن الجمع فيها بين هذا وذاك، لكن بشكل مرکز دائماً.

#### (خدم)

- الخدمة : هي إغاثة (الدراسة) بالقضايا التبعية لا الأصلية، لأن هذه محلها هو (الدراسة) ذاتها، أعني المتن، أما الخدمة، ف محلها (الهامش) وهو لما فاض عن الدراسة من شروح، وتعليقات، ومناقشات تابعة، واستشهادات مكملة، فالخدمة إذن هي التكميل لصلب الدراسة بما لا يتبع بالمعنى، لكن استطراداً مملاً، ولما خرج البحث من أي مسألة أو قضية، ومن هنا كان (الهامش) مؤدياً لدور الخدمة حقاً. وتعبيرنا بهذا الاصطلاح مانع من دخول مالا يخدم البحث في الحاشية من زيادة معلومات لا تغنى

قضايا البحث في شيء، كتعريف علم مشهور أو شرح كلمة واضحة، أو مناقشة جزئية عديمة الصلة بموضوع البحث.

(خرج)

- الإخراج : هو التشكيل الفني للبحث أي تخطيط الهيئة الفنية، التي يصير إليها، في نهاية المطاف، سواء من حيث الحجم : أيكون في جزء واحد أم أكثر، أو من حيث الخط : ما يبرز وما لا يبرز، وكذا كل ماله أثر في تحسين الصورة الجمالية للمرقون، أو المطبوع.

(درس)

- الدراسة : هي ما نسميه بـ(المراحل التركيبية) من البحث العلمي، وتعني بها توظيف (النصوص) المقدمة - بعد الانتهاء من (إعدادها) - في (تركيب) البحث، (مناقشة) و (استنتاج) لبناء التصورات ووضع المقدمات، و(استنباط) النتائج، ونقض الآراء وما شابه ذلك، حتى تقوم (المباحث) و (الفصول) و (الأبواب) بالفعل.

(رجع)

- المراجع : هي الكتابات التي تتحدث عن الموضوع تبعاً، لا أصلة . فلا هي مما يشهد به عم نفسه بنفسه، ولا هي من الشواهد المعاصرة له ، وإنما هي تابعة لذلك، والمراجع : أيضاً هي المكتوبات عن الموضوع حديثاً، انطلاقاً من بداية عصر الطباعة، ن، تفصيل ذلك بمصطلح (المصادر).

- المرجعية : هي صورة من صور (العرض) الذي هو فرع من فروع (المنهج الوصفي) و هي تعني إعداد سجل علمي (مصنف ) للإنتاج المكتوب، مخطوطاً كان أو مطبوعاً.

- المرجعية السردية : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب مخطوطاً كان أو مطبوعاً، بناء على سرد المؤلفات، بترتيب منهجي معين مع الاقتصار على ذكر المعلومات الظاهرة للكتاب كعنوانه، ومؤلفه ومكان وتاريخ طبعه، أو ناسخه إذا كان مخطوطاً، وتاريخ نسخه ورقمها في خزانته المودع بها، وحجمه وما شابه ذلك.

- المرجعية الموضوعية : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب، مخطوطاً كان أو مطبوعاً، بناء على منهج (المرجعية الوصفية) مع التركيز هنا - في إطار المضمون - على فكرة معينة، أو إشكال معين، أو قضية جزئية وذلك لخدمة موضوع ما.

- المرجعية النقدية : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب مخطوطاً

كان أو مطبوعاً بناء على منهج (المرجعية الوصفية) مع التقويم الإجمالي للكتاب مادة ومنهجاً.

- **المرجعية الوصفية** : هي إعداد سجل علمي (مصنف) للإنتاج المكتوب، مخطوطاً كان أو مطبوعاً، بناء على وصف عام لظاهر الكتاب وباطنه، أما وصف الظاهر فهو على نهج (المرجعية السردية) وأما وصف الباطن فهو بتقديم صورة مجملة لمضمونه مادة ومنهجاً.

(رحل)

- **المرحلة الابتدائية** : هي المرحلة الأولى من (تقنيات البحث) وهي تعني الانطلاق في أشغال البحث بجمع فهرس المصادر، أي (مراجعة) ووضع تقرير (علمي) يتضمن تصوراً عاماً (إشكاله) ، ثم (تقميشه) مادته ، و (إعدادها) حتى تصير جاهزة (للدراسة) .

- **المرحلة التحقيقية** : هي المرتبة الأولى من أولويات البحث في العلوم الشرعية أو في المشروع التراثي وتعني ضرورة إقامة النص العلمي الشرعي أو التراثي ، بتصحيحه نسبة ومتنا ، قبل إدخاله في أي عملية (فهمية) أو (تركيبية) .

- **المرحلة التركيبية** : و ترد بمعنىين :

أ - **المرحلة التركيبية** : هي المرتبة الثالثة من أولويات المشروع التراثي، وتعني وصول النص العلمي التراثي بعد (تحقيقه) و (تفسيره) مرحلة التركيب ، أي استعماله في دراسة إشكال تركيبية حيث تتعدد مصادر النصوص من مقارنة أو نقد ، أو تاريخ ... الخ .

ب - **المرحلة التركيبية** : هي الخطوة الثانية في إنجاز البحث العلمي ، بعد (المرحلة الابتدائية) . وتعني بناء الموضوع (یدراسته) من (مقدمته) إلى (خاتمه) .

- **المرحلة التكميلية** : هي الخطوة الثالثة والأخيرة من مراحل إنجاز البحث العلمي بعد المراحلتين (الابتدائية والتركيبية) وتعني ، إنجاز الأعمال الختامية للبحث ، وذلك بإعداد (قهازه) ومراجعة ثم (رقته) و(إخراجه) .

- **المرحلة الفهمية** : وهي المرتبة الثانية من أولويات المشروع التراثي - بعد المرحلة التحقيقية - وهي تعني : مرور النص التراثي أو الشرعي تحت مجهر الدراسات (التفسيرية) لفهم وبيان (مصطلحاته) و مقاصده ، حتى يصير أداة صالحة للدراسات (التركيبية) بعد .

(رقم)

- الترقيم : ويطلق بطلاقين :

أ - الترقيم : هو ضبط الصفحات ، أو الإحالات بأرقام ترتيبية لبيان السابق واللاحق .

ب- الترقيم : هو ضبط التعبير أو التحرير بعلامات الوقف المختلفة كالنقطة، أو الفاصلة، أو علامة الاستفهام أو التعجب .. الخ

- الترقيم التصاعدي : يقصد به ضبط الإحالات إلى الهوامش بأرقام ترتيبية مستمرة بلا تجدد . خلال فصل كامل ، أو باب ، أو خلال البحث بأكمله ، إذ تضبط أول إالة في الفصل ، أو الباب، أو البحث جملة ببرقم (١) ثم يتتابع الترقيم لما يلي من إحالات ، بما يلي من أرقام بشكل تصاعدي دون اعتبار لتغيير الصفحات وتتجددتها.

- الترقيم المتعدد : ويقصد به ضبط الإحالات إلى الهوامش ، بأرقام متعددة بتجدد الصفحات ، وتغيرها، إذ تبدأ في كل صفحة من البحث بضبط أول إالة فيها برقم (١).

- علامات الترقيم : هي رموز تستعمل لضبط التعبير أو التحرير بأوقاف ذات معنى، تختلف بين القصر والتتوسط، وكذا ضبط القراءة بتشكيل نبرة الصوت لدى كل وقف حسب المعنى الوارد في السياق ؛ عطفا، أو انتهاء، أو استفهاما، أو تعجبا، أو تفسيرا، أو اعتراضا .. الخ ومثال ذلك النقطة (.) والفاصلة المنقوطة (:) وعلامة الاستفهام (؟) والتعجب (؟) .. الخ

(رقم)

- الرقن : هو عملية الطبع بواسطة الآلة الكاتبة أو الحاسوب.

(ركب)

- إمادة التركيب : هي بناء المادة العلمية لعمل مأثور ، لم يصلنا بصورته الترتكيبية بعد جمعها من مصادرها المختلفة (استقراء ) و (وثيقا) - بناء أقرب ما يكون إلى الشكل الترتكيبى الذي كانت عليه ، وذلك بمحاولة صياغتها في (النسق العلمي) الذي وضعها فيه صاحبها ما أمكن .

- التركيب : و هو يرد بثلاثة معان :

أ - التركيب : هو جمع المادة العلمية من التراث ، وسبكها في (نسق) يجعل منها وحدة متكاملة ، في صورة (نظيرية علمية) قائمة ، بشرط ألا تكون النظرية قد عرفت

عند أحد القدماء، أي سبق الوعي بها عنده ، إلا أنه لم يصفها في قالب منهجي أو أن صياغتها المنهجية قد ضاعت : ولم يبق منها إلا أمالى هنا ، وهناك ، يمكن (جمعها) و(إعادة تركيبها). فالتركيب المقصود هنا ، هو جمع مادة علمية لإشكال ، تم بحثه في (مجال علمي) ما، من طرف غير واحد من القدماء ، إلا أنه لم يبلغ درجة من النضج، تمكن أحدهم ، من جمع أطراقه ، وترتيبها ، وتقديمها ، بصورة شمولية كلية، فسبك تلك المادة المدرستة في (نسق) منهجي في صورة (نظيرية علمية) متكاملة هو (التركيب) .

ب - و التركيب بالنسبة (للنص) هو الاستعمال المركب له ، أي توظيفه، بعد (تحقيقه ) و (فهمه) أي تفسيره في دراسة إشكال تركيبية حيث تتعدد مصادر النصوص ، من مقارنة ، أو نقد أو تاريخ..الخ .ن. مصطلح (المراحل التركيبية).

ج - والتركيب بالنسبة (للبحث العلمي) مطلقا : هو بناء(الموضوع) بعد إنتهاء ما يتعلق (بإعداده) وبناء الموضوع يعني (دراسته) بوضع المقدمات وتقديم التصورات، واستنباط النتائج، ونقض الآراء وإصدار الأحكام ...الخ .ن. أيضا (المراحل التركيبية).

(زمن)

- المقابلة التزامنية : هي شرط من شروط الدراسة (المقارنة)، والمقصود بالمقابلة أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة ، في أجزاء (الموضوع) بمنهج تقابلی بحيث يقوم الدارس ، بمناظرة لوحات الموضوع ، ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف والاختلاف فيها ، ثم إبراز ذلك بشكل تزامني أي في نفس الوقت الذي يذكر فيه مثلا السالب هنا ، يورد الموجب هناك ، لا براز وجه التقابل في نفس الوقت ، وذلك أشبه ما يكون بعمل الحقق ، الذي يقابل النسخ الخطية ، فيورد عنها ملاحظات تزامنية .

(سجم)

- الانسجام : هو أحد ضوابط (التوثيق) والمقصود به : الثبات على منهج واحد في طريقة (الإحالات) من أول البحث إلى نهايته ، فلا نجد (الباحث) مثلا يحيط على الكتاب الواحد مرة (بعنوان) مختصر، ومرة أخرى بعنوانه الأصلي الكامل دون مبرر معقول، أو يرقى إحالة (فصل) ما (ترقيما تصاعديا ) ثم يرقى إحالة (الفصل) الذي يليله (ترقيما متراجعا) ...أو غير ذلك.

### (سكن)

- **الدراسات السكونية** : فرع من فروع (المنهج التوثيقي) في صورته (التاريخية) وهي بحث في فترة متقطعة من تاريخ علم ما، (وصفا) أو (تفسيرا) أو (نقدا) أو كل ذلك جميا . (فالباحث) في هذا النوع من الدراسة ، لا يهتم بالجانب (التطورى) لإشكاله العلمى ، بقدر ما يهتم بوصفه ، أو تفسيره ، أو نقاده فى فترة من فتراته التاريخية ، إنـه إذن يتصور (الإشكال) ذاك فى حالة سكون ، غير مهمـ بمـانـعـاـهـاـ النـحـصـرـ فىـ ضـوءـ المـدـةـ الزـمـنـيـةـ المـحـدـدـةـ (مانعا) للموضوع .

### (سلب)

- **الاسلوب** : هو الإطار التعبيري الذي يصاغ فيه البحث العلمي، ويحسن أن يكون مما يمتاز بجزالته، ودقـةـ الفـاظـهـ وـتـراـصـ جـملـهـ ، مع الاختصار في غير إخلال، والإسهاب في غير إملال، وإنما ضابط هذا وذاك ، هو المقام ، وموافقة الكلام لمقتضى الحال ، فالتأكيد حيث يحتاج الأمر إلى تأكيد، والدليل الواحد يكفي إذا لم تكن الفكرة موضع شك ، هذا مع جمال في الألفاظ و التعبير، تركيبا وإيقاعا.

### (سند)

- **المـسـنـدـ** : مـصنـفـ حـديـثـيـ تـوزـعـ فـيـ نـصـوصـ الـحـدـيـثـ حـسـبـ أـسـمـاءـ روـاتـهاـ منـ الصـحـابـةـ خـاصـةـ ، فـيـجـعـلـ حـديـثـ كـلـ صـحـابـيـ عـلـىـ حـدـةـ ، بـنـاءـ عـلـىـ تـرـتـيـبـ أـسـمـائـهـمـ عـلـىـ حـرـوفـ الـهـجـاءـ ، أـوـ عـلـىـ الـقـبـائـلـ ، أـوـ السـابـقـةـ فـيـ الـاسـلـامـ ، أـوـ الشـرـافـةـ التـسـبـيـةـ ، أـوـ نـحـوـ ذـلـكـ .

### (سكن)

- **الـسـنـنـ** : نوع من المصنفات الحديثية، تـوزـعـ فـيـ نـصـوصـ الـحـدـيـثـ مـرـتـبـةـ عـلـىـ الـأـبـوـابـ الـفـقـهـيـةـ بـدـءـاـ بـالـإـيمـانـ ، فـالـطـهـارـةـ وـالـصـلـاةـ وـالـزـكـاـةـ ...ـ الـأـخـرـهـ .

### (شرع)

- **الـشـرـوعـ الـعـلـمـيـ** : هو (إشكال) كـلـيـ عـامـ ، يـنـتـظـمـ عـدـدـ إـشـكـالـاتـ جـزـئـيةـ فيـ (نسـقـ) واحدـ، فـهـوـ عـبـارـةـ عـنـ عـمـلـ مـبـنـيـ عـلـىـ رـؤـيـةـ شـمـولـيـةـ ، لـقـضـيـةـ مـنـ قـضـيـاـ الـعـلـمـ الـكـبـرـىـ ، وـلـذـلـكـ فـإـنـ إـنـجـازـ ، قدـ يـسـتـفـرـقـ عـمـرـ (باـحـثـ) باـكـملـهـ ، أـوـ جـيـلـ منـ الـبـاحـثـينـ . وـمـثـالـهـ الـعـمـلـ عـلـىـ إـنـجـازـ (معـجمـ تـارـيـخـيـ لـمـصـطـلحـاتـ الـفـقـهـيـةـ) أـوـ (الـمـصـلـحـاتـ الـشـرـعـيـةـ) جـملـةـ ، أـوـ بـنـاءـ عـلـمـ مـنـ الـعـلـومـ -ـ ماـ لـمـ تـنـتـظـمـ مـادـتـهـ فـيـ نـسـقـ مـتـكـاملـ -

بناء منهجياً مؤصلاً ، فهذا ، أو ذاك كلاهما إشكال شموليٌّ كليٌّ ، لا يمكن إنجازه إلا عبر توزيعه إلى إشكالاتٍ جزئيةٍ يتكون منها - بعد بنائها - الإشكال الكلي الأصلي . مركباً .

### (شرك)

- **الاشتراك** : هو كون قضيتيْن أو قضيائِا خاضعة للدراسة (المقارنة) قد عرفت نفس الإشكال «سواء على المستوى (المنهجي) ، أو المستوى (الموضوعي)» ، فالاشتراك إذن معناه وجود (إشكال) مركب من قضيتيْن أو أكثر ، أي أن الأساس الذي تبني عليه ركائز المقارنة خاصة ، موجود في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها ، على نحو ما نجد مثلاً في مقارنة (منهجي) مفسرين ، أو محدثين ، أو فقيهين ، أو مقارنة أقيسة الأصوليين واللغويين والمناطقة .

### (شكل)

- **الإشكال** : هو (نسق) مركب من مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول إلى حقيقة أو حقائق ما ، في (مجال) علمي معين ، ولذلك كان الإشكال هو أساس (البحث العلمي) وجوهره .

- **الإشكال الحقيقي** : هو (الإشكال) الذي تكون أركانه التي يتكون منها ، أي (عوائق المعرفية) قائمة في كل المظان ، مطردة على كل حال ، وذلك بعد تنفيحها وتحقيقها ، لبيان الزائف منها من الصالح .

- **الإشكال الوهمي** : هو (الإشكال) الذي تسقط جميع (عوائق المعرفية) وتبطل عند التنقيح والتحقيق فلاتثبت ولا تطرد .

### (صدر)

- **المصادر** : هي الكتب ، أو الوثائق التي يشهد بها (الموضوع) لنفسه بنفسه أو بواسطة المعاصرة له ، إنها الشواهد على الموضوع أصلية ، لا تبعاً ، فإذا كان الموضوع هو «أبو حامد الغزالى أصولياً» على سبيل المثال ، فإن كل كتابات الغزالى التي بها مادة أصولية ، تعتبر مصادر للموضوع ، وكذا كتابات المعاصرين له ، مما به (نصوص) تتحدث عن شخصية الغزالى ، وقيمتها العلمية عامة ، وجهوده في الأصول خاصة ، أو تناقشه في ذلك ، وأما ما كتب عن الموضوع مما هو دون ذلك زماناً ، فهو (مراجع) وهذا المفهوم في الحقيقة إنما هو مفهوم تاريخي ، وثمة مفهوم آخر (للمصادر) جار في الدراسات التراثية ، وهو :

- المصادر : هي كتب التراث جملة ، مما به شواهد من الموضوع أصالة ، أو تبعاً حتى عصر الطباعة .  
و (المراجع) هي ما دون ذلك .

(صلاح)

- المصطلح العلمي : هو تعبير لغوي يختزل تصوراً من التصورات الجوهرية المكونة لنسق أو بناء علمي ما ، هي المسماة بالمفاهيم العلمية . فالمصطلح إذن تعبير دال - زيادة على دلالته اللغوية الصرفية - على مفهوم علمي، دلالة تطابقية ، قد تصير إلى امتلاكه كلها، لدرجة تذويب المعنى اللغوي فيه، في سياق (مجاله) العلمي الخاص.

- المصطلحية : هي علم يقوم على دراسة القواعد العامة لوضع التصورات العلمية - أي المفاهيم - و تسمياتها في (المجالات) العلمية لمعرفة الاصطلاحات : كيف تكونت، وفيما استعملت ، وكيف ؟ ثم تتبع جميع أحوالها، ومشكلاتها نقداً وتنقيحاً ، من أجل بلورتها أو تجديدها . والمصطلحية قسمان :

- قسم يدرس ما يسمى ب (النظرية العامة) .

- و قسم يدرس ما يسمى ب (النظرية الخاصة) .

(صمم)

- التصميم : هو التشكيل الهندسي الموضوع لبناء البحث عليه، أي (ال قالب ) التصوري الذي تصاغ فيه الدراسة، من (مقدمة)، و(أقسام ) و( أبواب ) و( فصول ) و( مباحث ) و( خاتمة ) .

- التصميم الأولي : هو تشكيل هندسي ابتدائي يوضع لبناء (البحث) عليه لكن، لا انطلاقاً من اختيار دقيق لمضمون المادة وحجمها، وإنما انطلاقاً من (انطباع) عام ينتج عن قراءات في (الموضوع)؛ ولذلك فهو قابل للنسخ الجزئي والكلي، كلما اقتضى البحث العلمي ذلك .

(منف)

- التصنيف : هو توزيع المادة العلمية، وتجزيئها، حسب مقاصد她的 العامة أو حسب صفة من صفاتها الجزئية، لتاليفها، بضم المتشابهات بعضها إلى بعض، بناء على نظام لغوي، أو معرفي ما ، نحو جمع مجموعة من المصطلحات العلمية، وعرضها مرتبة، إما حسب موادها اللغوية، أو مقاصدتها العلمية، أو مراتبها التاريخية أو غير ذلك ...

### (ضبط)

- **الضابط (ضوابط البحث) :** هو محدد جوهري ، بموجبه يتحدد جزء من جوهر البحث أو طبيعته . فالضوابط إذن هي مجموعة من المحددات ، التي ياجتماعها تتجلى حقيقة (الإشكال) العلمي ، وطبيعته ، وحدوده الجوهرية .
- **الضابط الإشكالي :** محدد من محددات البحث الجوهرية، بموجبه تتركب مجموعة من (العوائق المعرفية) التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في مجال علمي معين ، لتصير نسقا واحدا هو (الإشكال العلمي) .
- **ضابط الأولويات العلمية :** و هو محدد جوهري، بموجبه تتحدد قيمة الموضوع من حيث مرتبته في سلم الأولويات العلمية للمشروع التراشي ، أي أنه يحدد طبيعة البحث طبقا لطبيعة (المراحل) الراهنة ، بالنسبة لموضوع (الإشكال) المطروح (تحقيقا) أو (تفسيرها) ، أو (تركيبها) .
- **الضابط التعبدى :** هو محدد جوهري ، ينطلق من ذات (الباحث) شعورا داخليا ، ببناء البحث كله على قصد التعبد ابتغاء مرضاه الله وحده ، فتتجلى آثاره في العمل ، إتقانا وإحسانا ، به السلامة من عدم الأمانة في الإنجاز من نقل (للنصوص) بغير (إحالة) ، والسطو على إنجازات الآخرين كلية أو جزئيا ، وعدم الأخلاص والنصيحة في بذل غاية الوعس والجهد، في جمع المادة و(استقراء) الوثائق ... الخ .
- **الضابط الشمولي :** و هو محدد جوهري يقوم على تأسيس البحث بناء على إشكال جزئي في إطار إشكال كلي ، أي تأثيره ضمن رؤية شمولية لمشروع علمي . يستغرق عدة بحوث جزئية ، يقوم بها فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد، تقل أو تكثر حسب سعة المشروع و ضخامته .
- **الضابط النهجي :** و هو محدد جوهري يتم بمقتضاه بناء البحث على (منهج) أي على (نسق) من القواعد ، والضوابط التي توجه البحث العلمي ، وتنظمه .
- **ضابط الواقعية :** هو محدد جوهري، بموجبه تتحقق للبحث (علمية) الإنجاز والاستنتاج ، والمقصود بالواقعية ، إمكانية الإنجاز في زمن معلوم على الوجه الأكمل، وذلك بحصر الإشكال بحدود معينة (تمن) عنه الإنسانية ، والهزلة، وتسمى (موانع) قد تجتمع كلها، أو بعضها لضبط البحث . وهي (المانع الزمني) و(المانع المكاني) و(المانع الوصفي) و(المانع الانتخابي) و(المانع الطبيعي) .

- ضبط الكتاب : هو مضمون المرحلة الثالثة من مراحل (تحقيق) المخطوط بعد جمع (نسخه) ، وتعيين (النسخة الأم) ، ومعنىه : توثيق نسبة المخطوط الى مؤلفه، وتحقيق عنوانه ، والاسم الكامل لممؤلفه حتى لا يشتبه مع غيره ، ثم تحقيق متنه الفاظاً ومباحث، وفصولاً، وأبواباً... الخ وكذا كشف غواصمه وتخرير نصوصه.

(طبع)

- الانطباعات العلمية : هي تصورات حول (إشكال علمي) ما ، غير مبنية على برهنة و لا استدلال ، وإنما على نوع من الحدس ، أو التوقع الناتج عن التأمل . فهي انطباعات، لأنها لا تعتمد (المنهج العلمي) الصارم، وهي (علمية) لأنها مبنية على قدر من المراس والتتجربة ، لا يستهان به، إما بحكم التدريس، أو طول التقميش أو غيرهما .

(طور)

- الدراسات التطورية : هي فرع من فروع (المنهج التوثيفي) في صورته (التاريخية) و هي بحث في (الاشكال) من حيث حركته التطورية ، وصفاً أو تفسيراً أو نقداً ، أو كل ذلك جمِيعاً ، إنها تنظر إلى القضايا العلمية عبر مراحلها الثلاث : كيف كانت، وكيف صارت ، وكيف ستؤول ، فهي لا توقف عجلة التاريخ ، بل تستفيد من حركتها وترصد الظاهرة من خلالها .

(عدد)

- الإعداد : هو ما يكون بعد إنتهاء عملية (التقميش) من نظر شاملٍ إلى المادة المجموعة ، لتهيئتها (للدراسة) و ذلك بالرجوع الى وحدات (الجذادات) المصنفة و تأملها من جديد، بشكل عام، مع استحضار (الانطباعات) الحاصلة عنها مما سجل بأسفلها أو بالذاكرة الذهنية ، لإعادة النظر في كل ذلك ، فربما أدى شيء ما لم ينتبه اليه قبل الى تغيير في (تصميم) الموضوع أو (عنوانه) لتقييده أكثر، أو نحو ذلك ، حتى تصير المادة، وما يتعلق بها في صورة جاهزة (للتركيب) .

(عرض)

- العرض : هو صورة من صور(المنهج الوصفي) وهو وصف المادة العلمية وصفاً تعبيرياً، إما في صورة عمل (مرجعي)، أو في صورة (تقرير علمي) وقولنا : (وصفاً تعبيرياً) هو إخراج (التكشيف) الذي هو وصف رمزي ، أي مبني على (الترقيم) أساساً

### (علم)

- العلمية : مصطلح يرد بعده معانٍ أهمها :
  - أ - العلمية : صفة نظرية كلية ، تعني أن الموصوف بها عبارة عن نسق (كلي) و منطق متكامل ، تسلك مقدماته إلى نتائجه بترتيب برهاني معقول ، وعرض حجاجي منسجم . وهي بهذا المعنى تلحد بالمنهج النظري (المنهج الوصفي) أو (المنهج التحليلي) أو (المنهج التوثيقي) ... الخ
  - ب - العلمية : صفة نظرية جزئية تدل على استقامة تقنية من (التقنيات) من الناحية التصورية في (النسق) الكلي للمنهج العلمي .
  - ج - العلمية صفة عملية كلية ، تدل على كون العمل الموصوف بها قد انضبط بضوابط البحث العلمي و حقق مراحله العامة في إنجازه على التمام والكمال .
  - د - العلمية : صفة عملية جزئية تدل على دقة استعمال تقنية من (التقنيات) من (نص) أو (استنتاج) أو (إحالة) ... الخ وذلك بكون هذه أو تلك قد استجابت بدقة لأصولها النظرية ، وقواعدها الكلية المرسومة في علم المنهج ، أو (المنهجية) .

### (عن)

- العنوان : عنوان البحث علم عليه ، ومن هنا وجب أن يتسم بالدقة في صيغته ، ذلك أنه الوجه الخارجي لجوهر الموضوع ، وتوصيم معاالم (الإشكال) إنما يكون ابتداء من تحليل عبارات العنوان ، فالموضوع هو العنوان . وهذا وجهان لعملة واحدة تماماً كما يرتبط المصطلح بالمفهوم .

### (عوقي)

- العوائق : العوائق المعرفية : هي عبارة عن حواجز تقف دون الوصول إلى حقيقة ، أو حقائق ما ، في موضوع علمي معين . إنها مشكلات معرفية جزئية ، تعرقل الفهم لقضية ، أو لمجموعة من القضايا العلمية ، إما لأمر ، يتعلق بذات الدارس ، أو بالموضوع المدروس . ومن مجموع العوائق المتعلقة (بالموضوع) يتالف (الإشكال العلمي) .

- العوائق الحقيقية : هي مجموعة من المشكلات العلمية الجزئية الموضوعية التي تبين - بعد اختيارها - أنها مطردة على كل حال ، موجودة في كل المظان ، فتحقق كونها عوائق معرفية .

- العوائق الذاتية : هي مجموعة من المشكلات العلمية ، أو الحواجز المعرفية

التي ترجع الى ذات الدارس ، أو الباحث ، فتحجب عنه حقيقة أو مجموعة من الحقائق في موضوع ما وذلك لقصر تجربته العلمية ، أو قصر نظره ، أو تأثره بعاطفة مذهبية أو سياسية .. الخ

- **العواائق الموضوعية** : هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في موضوع علمي معين ، لكون قضایاه التي ينبني عليها ، غير واضحة في ذاتها بشكل يجعل منها (إشكالا علميا) حقيقة .

- **العواائق الوهمية** : هي مجموعة من المشكلات الجزئية التي تحول دون الوصول الى حقيقة أو حقائق ما ، في موضوع علمي معين لكنها - بعد اختبارها - يظهر زيفها لعدم اطراها على كل حال أو لقيام ما يبطلها في بعض المظان

(فرض)

- **الفرض** : هو تصور معين ، أو موقف معين ، يفترض إزاء قضية ما إنه حكم أولى يصدره الباحث ، إزاء (وحدة) من وحدات الموضوع ، بناء على (انطباعات علمية) لا على (استنتاج) ، و(مناقشة) ، وعليه فإنه لا تتحقق صحة الفرض إلا بعد اختباره بعرضه على النصوص و الفهوم ومناقشته، في ضوء هذه وتلك. فإذا صر صار نتيجة أي حكمًا علميًّا.

(فسر)

- **التفسير** : صورة من صور (المنهج التحليلي) وهو عرض الأعمال العلمية على سبيل التأويل و التعليل ، وعليه ، فإنه من الممكن أن نتصور العملية التفسيرية على مستويين :

الأول بسيط ، والثاني مركب : أما المستوى البسيط ، فهو شرح القضایا العلمية ، بتحليل نصوصها، وتأويل متشابهها ، بحمل بعضها على بعض، تقييدا، وإطلاقا، أو تخصيصا وعمميا، لضم المؤتلف ، وفصل المختلف، وإنما يتم ذلك كله بناء على (استقراء) نصوص (الإشكال) ، وإحسانها.

أما المستوى المركب : فهو - بالإضافة الى ما ذكر في الأول - محاولة تعليل الظواهر ، بإرجاع القضایا الى أصولها ، وربط الآراء بأسبابها وعللها، فإذا كنا في الأول نبحث في الإشكالات، لمعرفة هيئاتها ، وأوضاعها على الحقيقة ، فإننا هنا - بالإضافة الى ذلك - نبحث فيها لمعرفة مقتضيات تلك الهيئات ، والأوضاع ، وأسبابها .

### (فصل)

- **الفصل** : هو (وحدة وسطى) تشكل قضية جزئية، منها وأمثالها ، يتكون (الباب)، ويمكن الحديث في (الفصل) عن عناصر أو (وحدات صغرى) ، أو مسائل ، أو مطالب هي المسماة بـ(المباحث) التي تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً ، لتشكيل قضية واحدة هي (الفصل).

### (نهرس)

- **الفهارس الثابتة** : هي (الكشافات) التي ترد في كل بحث ، ولا تختلف، مهما تغير موضوعه، وهي اثنان : فهرس المصادر والمراجع ، وفهرس المحتويات فلا يجوز خلو أي بحث علمي منها إطلاقاً .

- **الفهارس المتغيرة** : هي (الكشافات) التي تغيب وتحضر من بحث لآخر بعضها أو كلها ، بناء على الحاجة العلمية إليها أو عدمها ، بالنسبة للموضوع المدروس، وهي كثيرة منها فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية ، وكذا الأشعار ، والأمثال ، والمصطلحات ، واللغات ، والملل، والنحل ، والأعلام ، والكتب الواردة في متن البحث ... الخ. (123)

### - **الفهرسة** : ن. (التكتيف)

### (قدم)

- **المقدمة** : هي تعريف إجمالي بالبحث شكلًا ومضمونًا ، وهي (وحدة صغرى) مستقلة بذاتها ، تكون في أول البحث ، وهي مع ذلك آخر ما ينجذب ، نظراً لأنها تتضمن الحديث عن الموضوع بشكل عام ، من حيث علاقة الباحث به ، وعلاقة (الإشكال) المبني عليه (بالجال) العلمي الذي أنجذب في إطاره وقيمة المعرفية ، ثم (المنهج) المتبوع في الإنجاز جملة ، وفي (الدراسة) خاصة ، بحثاً وعرضًا ، وكذا (العواائق الحقيقة) التي اعترضت الباحث ، هذا مع التركيز الشديد ، والمبادرة لفتح ملف (الإشكال) مباشرة.

### (قرأ)

- **الاستقراء** : هو تتبع الجزئيات المتجانسة في شيء ما قصد تركيب صورة كلية منها ، لانتاج قاعدة، أو تعميم حكم ، فإذا كان التتبع شاملًا لكل الجزئيات سمي بذلك بالاستقراء التام وإذا كان مهتملاً لبعضها سمي بالاستقراء الناقص.

### (قرر)

- **التقرير العلمي** : له وجهان :

أ - التقرير العلمي : هو تقديم صورة علمية، عما هو واقع، كوصف مادة علمية، في كتاب ما، أو مجموعة من الكتب، أو عند شخص معين، أو في قرن، أو قرون معينة، إما بواسطة الانتخاب، وذلك أنك تتحدث عن المادة ثم تستشهد بكلامك (بنصوص)، مختاراً، وإما بواسطة (الاستقراء) وذلك بتقديمها، لجمعها في عمل ما.

ب - التقرير العلمي : هو تقديم صورة علمية، عما هو متوقع، ويدخل تحته كل التقارير العلمية التي تقدم لتسجيل البحث الجامعية ، لأنها تعمل على إعطاء صورة أولية عن الأهداف التي يرمي إليها البحث، والمنهج المقترن للإنجاز، والدراسة، والعرض، ونحو ذلك.

(قرن)

- طريقة المقارنة : هي صورة من صور (المنهج الحواري) بواسطتها تنجز الدراسات المقارنة ، أي الدراسات التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف بين قضيتين ، أو قضياباً في موضوع واحد ، بصورة (تزامنية) مع تفسير ذلك ، وتعليقه .

(قسم)

- القسم : هو ركن كلي من أركان (الإشكال العلمي) أو جزء قائم بذاته من الموضوع ، ولذلك فهو ينبع على (وحدات) كبرى ووسطى وصغرى ، أي أنه يتضمن (أبواباً). و(فصولاً) و(مباحث).

(قلب)

- القالب العلمي : هو الإطار الذي تصاغ فيه الدراسة ، أي الشكل الذي ترتكب به مضمونها (هندسة) و(وثيقاً) و(أسلوباً) .

(قمش)

- التقسيم : هو عملية جمع المعلومات الموثقة (نصاً) أو فكرة من مصادرها بواسطة (الجذادات) أو (الملفات) .

(كشف)

- التكشيف (الفهرسة) : هو عمل وصفي يقوم على وضع دليل رمزي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر، فيسمى (كتشافاً) أو فهرساً، وقولنا (رمزي) يعني أنه مبني على وصف المعلومات بالرموز أي أرقام الصفحات، والأبواب والفصوص ونحو ذلك، لا على التعبير اللغوي الذي هو طابع البحث (المرجعي) و (التقريري) وكلها من فروع (المنهج الوصفي) .

- **التكشيف الموضوعي** : و هو عمل وصفي ، يقوم على توثيق المادة العلمية المصنفة (تصنيفها) علمياً و ذلك بتتبع قضايا (موضوع) معين أو مجموعة من المواضيع في (مجال علمي) ما لتحديد مواطنها في (المصادر ) و (المراجع ) .

- **الكشف (الفهرس)** : و هو دليل وصفي يتوصل بواسطته إلى مجموعة من المعلومات المذكورة في كتاب أو أكثر بناء على ترتيب (منهجي) معين .  
(كامل)

- **البحث التكاملی** : هو الذي يبني على إبراز تكامل العناصر والجزئيات، داخل (الأنساق العلمية) على نحو ما يتجلی في الفكر الإسلامي، الذي من بين ما يهتم به إبراز التناسق ، والتوافق ، والتكمال بين مكونات الشريعة الإسلامية، في تنظيم حياة البشر أو مكونات العلوم الإسلامية في بناء الحضارة، أو إبراز التناسق بين السنن الشرعية والسنن الكونية ، أو التناسق والتناسب بين الآيات وال سور القرآنية ... الخ .

(لف)

- **الملفات** : الملف أداة من أدوات (التقميش ) يستعمل - على غرار(الجذادة) - لتوثيق المعلومات المقمضة، وهو عبارة عن غلاف سميك تثبت بداخله أوراق من الحجم العادي ، تسجل بها المعلومات (نصا) وفكرة بمنهج توثيقي مضبوط، وتصنف حسب أبواب البحث، وفصوله ومباحثه .

(منع)

- **المانع** : المانع أو الموانع العلمية : هي مجموعة من المحددات الجزئية الجوهرية التي يتتألف من مجموعها (ضابط الواقعية) تقوم كلها ، أو بعضها بحصر موضوع الإشكال، كي يسلم من الهلهلة، والإنسانية وهي خمسة : المانع الانتخابي والزمي والطبيعي، والمكاني، والوصفي.

- **المانع الانتخابي** : هو محدد جوهرى جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناء على انتخاب جزء من كل، لتركيز البحث عليه سواء كان هذا الجزء شخصا، أو كتابا، أو مكانا أو فكرة ... الخ وذلك بتخصيص عموم العنوان بنموذج خاص، تنصب عليه الدراسة، أساسا، كقولك (حركة النقد الحديثي بالبصرة خلال ق 2- شعبة بن الحاج نموذجا) .

- **المانع الزمني** : هو محدد جوهرى جزئي، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم

بحصر موضوع الإشكال بناء على تحديد مساحة البحث بفترة ما ، أو عصر ما ، أو مرحلة ما .

ولا تداخل بين هذا وبين (المانع الانتخابي) لأن هذا الأخير تخصيص لعموم (العنوان) مما يقتضي التركيز على النموذج الخاص ، مع عدم إغفال العموم ، أما هذا فهو خصوص ابتدائي لأن الدراسة فيه مقيدة بزمن معلوم ابتداء ، نحو قوله (القضاء في العصر الراشدي) أو (كتابة الحديث في القرن الأول الهجري) ... الخ .

- المانع الطبيعي : هو محدد جوهري جزئي من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال من الداخل ، أي أن الموضوع يكون بموجبه منحصراً ذاته ، وممتنعاً بطبعته ، وذلك لعيارية مساحته العلمية ابتداء ، أي لضيقها ، و انحصارها فلا يحتاج إلى موانع خارجية (كالمانع المكاني) أو (المانع الزمني) أو غيرهما .

- المانع المكاني : هو محدد جوهري جزئي ، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال، بناء على تحديد مساحة البحث، بحاضرة ما، أو بادية ما، أو بنسيج من المدن .

و البوادي ، ذات خصائص مشتركة كالشام أو الغرب الإسلامي وهكذا. ولا تداخل بين هذا، وبين (المانع الانتخابي) كذلك، بناء على ما ذكرناه من فروق منهجية في شرح (المانع الزمني) .

- المانع الوصفي : هو محدد جوهري جزئي ، من فروع (ضابط الواقعية) يقوم بحصر موضوع الإشكال بناء على تقييده بصفة من صفاتـه . وهو غالباً ما يقع في دراسة الشخصيات خاصة، مثل (الإمام ابن حزم محدثاً) وذلك لإخراج الصفات العلمية الأخرى، ككونه فقيها وأصولياً ومتكلماً، وأديباً .. الخ .

(مهد)

- التمهيد : (الدخل) : كلها بمعنى واحد وهو : توطئة أو فرش، تعرض فيه تصورات عامة لما ينبني عليه إشكال البحث أي المقدمات التي ينبني عليها فهم إشكالية الإشكال المطروح كأن يكون الموضوع مبنينا على إشكال جزئي يناقش في إطار إشكال علمي كلي أوسع. وهو (وحدة وسطى) أو صغرى حسب حجم (البحث) محله بعد (المقدمة) مباشرة .

وقد يطلق لفظ (التمهيد) خاصة على ما يفرش، بشكل موجز من تصورات، ومقدمات، لبعض (الفصول) أو (الأبواب) أو (الاقسام) الواردة في البحث.

### (نبط)

- الاستنباط : هو الاستنتاج الاجتهادي عامه، والتجديد العلمي مطلقاً، فكل عمل يهدف إلى (وضع) نظرية علمية ما، أو (تركيبها) أو بناء قاعدة في الفقه، أو الأصول أو التفسير... الخ أو تأصيل فتوى، أو مجموعة من الفتاوي، أو تحليل إشكال جزئي ما، بنظر غير مسبوق وبتوجيهات مبتكرة ، فكل ذلك، ونحوه يدخل ضمن الطريقة الاستنباطية من (المنهج التحليلي).

- الاستنباط الجزئي : هو الاجتهاد المتعلق بقضايا جزئية، في أحد (المجالات العلمية) على أساس الابتكار والتجديد، كالقيام ببحث يخلص فيه إلى صياغة قاعدة، أو قواعد علمية ما، أو وضع مصطلح أو مصطلحات لمجموعة من المفاهيم الجديدة المستبطة، أو دراسة نازلة ما،قصد استنباط حكمها، أو أحكامها الشرعية، أو دراسة إشكال نظري مما لم يقطع فيه بقول فصل بعد، وإصدار رأي أو آراء حوله، بناء على الحجج والبراهين العلمية.

- الاستنباط الكلي : هو الاجتهاد المتكامل للأجزاء، الشمولي للنظرة الذي يهدف إلى (تركيب) أو (وضع) نظرية علمية ما، فهو إذن عمل جامع يهدف إلى القيام بأركان (بحث علمي) كلي تجديداً، وريادة وتأسساً.

### (نتج)

- الاستنتاج : هو استنباط الحكم من (النص) لإثبات صحة (الفرض) بناء على القواعد العلمية للفهم.

### (نسخ)

- النسخة المعتمدة : هي المخطوطة التي وقع عليها الاختيار في (التحقيق) لتنقل عنها النسخة المسودة التي ستكون أساس متن الكتاب المحقق .

- النسخ المساعدة : هي نسخ المخطوط، التي لم تختر في التحقيق - لتكون أساس متن الكتاب المحقق وإنما اعتمدت في المقابلة (الخدمة) ذلك المتن وتقويمه.(81)

### (نسق)

- النسق : هو منظومة معرفية، أو تركيب (منهجي) صادر عن تصور مذهبى ما، أو رؤية فلسفية ما، وهو عبارة عن بنية محكمة، تتكون من مجموعة من الجزيئات المتكاملة، التي تدور بشكل منظم حول محور واحد، فتشكل بذلك كلية واحدة. هي النسق .

### (نصص)

- النص : و هو شهادة عبارية . تنقل من (مصدر) ما ، أو (مرجع) ما بمنهج (توثيقي) محكم لاختبار صحة (الفرض )، في ضوء دلالتها .  
(نظر)

- النظرية : هي رؤية (علمية) شاملة، منتظمة في نسق معرفي ، تقوم على تعميم حكم، أو مجموعة من الأحكام العلمية على نسيج من الإشكالات في (مجال علمي) ما. بناء على تركيب منطقي متكامل .

- النظرية الخاصة للمصطلحية : أو النظريات الخاصة : أحد قسمى (المصطلحية) يقوم على دراسة طبيعة (المصطلحات )، ومشكلاتها، في مجال علمي معين، لمعرفة أوضاعها، وخصائصها التي تميزها ، فإذا كانت (النظرية العامة) تدرس القضايا المشتركة للمصطلح في جميع المجالات ، فإن هذه تهتم بخصوصية المصطلحات المنتمية لمجال معين دون سواه . كالمصطلحات الفقهية أو الحديثية أو الكلامية ... الخ .

- النظرية العامة للمصطلحية : هي أحد قسمى (المصطلحية) يقوم على دراسة القواعد العامة، لوضع (المصطلح العلمي) في سائر المجالات العلمية، لمعرفة طبائعها على العموم، ومشكلاتها المشتركة، ونقد قواعد وضعها، وأصولها العامة ، مما هو مطرد بالنسبة للمصطلح العلمي في المجالات كلها، غير مختص بعلم دون سواه ..  
(نقح)

- تنقیح المناط : التنقیح هو التهذیب والتشذیب، والمناط : هو العلة، والمراد هو محاولة بيان إشارة النص المجملة للعلة، وذلك بتعین المقصود بالضبط من بين الأوصاف المحتملة للعلة ، والملائسة للنص، فيحدد الوصف الصالح لذلك، من بينها ويستبعد الباقي وذلك باختبارها من حيث المناسبة واحدة، واحدة . وهذه العملية تفارق ما يعرف بالسبير والتقسيم لأن هذا، إنما يكون حيث لا يشير النص إلى العلة إجمالاً ويسكت عنها بإطلاق.

### (نقد)

- النقد : هو عملية تقويم للتصحيح و الترشيد، ولذلك فإنه لا يكون بمعنى النقض الذي هو الهدم الشامل، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى (نسق) كلي، لبيان الخطأ من الصواب .

### ( نقش )

- **المناقشة :** هي اختبار الحكم (المستنتاج) من نصر، معين، بعرضه على النصوص الأخرى المؤلفة، وفهم الباحثين الموافقة ، وكذا النصوص والفهم المخالفة، لإبطال ما لم يصح، وتأويل ما يمكن تأويله، فإذا ثبت الحكم أمام هذا، كان ذلك دليلاً على صوابه، وقيامه حجة لصحة (الفرض) .

### (نهج)

- **البنية الخارجية للمنهج :** و المقصود بها المنطق الخارجي الذي يحكم المادة العلمية ، المصنفة في بحث ما أي الذي يتحكم في توظيف المادة ، واستثمارها بواسطة قوانين وأنساق توجه (البحث العلمي)، وتنظمه . فإذا كانت (البنية الداخلية) تحكم العلوم الشرعية في علاقتها مع موضوعها من نص قرآني، أو حديثي، أو عقيدة، أو فقه ... الخ. فإن البنية الخارجية تحكمها في علاقتها مع نفسها، أي حينما تتصور هي ذاتها موضوعاً يبحث فيه، وهذا المعنى هو الذي ينصرف إلى الذهن حينما نتحدث عن منهج إعداد الرسائل .

- **البنية الداخلية للمنهج :** و المقصود بها المنطق الداخلي، الذي يحكم المادة العلمية للعلوم الشرعية، في علاقتها مع موضوعها الذي تقوم عليه من قرآن أو حديث، أو فقه، أو عقيدة ... الخ إنها (النسق) الداخلي الذي يبني على العلم ، وذلك نحو مناهج التفسير، ومناهج المحدثين ومناهج أصولي الدين، والفقه ... الخ فهو مناهج تشكل أجزاء من ذات العلم الذي يبني عليها، وأركانها صريحة منه ، ولذلك سميّناها داخلية .

- **علم المناهج أو المنهجية :** هو العلم الذي يدرس المناهج العلمية وصفها وتحليلها ، بدءاً بالعرض البسيط لقواعدها، وأصولها إلى العرض (التحليلي) لها تفسيراً، واستنباطاً وتجديداً.

- **المنهج : والمنهج العلمي يرد بثلاثة معانٍ هي :**

أ - **المنهج** بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي و يوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناء قائماً اعتماداً على أصول، وقواعد تشكل في مجملها نسقاً متكاملاً هو المسماى بأصول البحث العلمي .

فالمنهج العلمي بهذا المعنى عام يشمل كل القواعد الإجرائية المتخذة لإنجاز البحث، بدءاً باختيار الموضوع حتى إنتهائه، مروراً (بمراحله) الثلاث : الابتدائية والتركيبية فالتكاملية .

ب - المنهج بمعناه الخاص : هو (نسق) من القواعد والضوابط التي (تركيب) البحث العلمي، وتنظيمه، باعتباره عملاً يهدف إلى حل مشكلة معرفية قائمة، (باستقراء) جميع مكوناتها ، التي يظن أنها أساس (الإشكال) .

فالمنهج العلمي - بهذا المعنى - خاص، ذلك أن العام متعلق بإنجاز البحث عبر كل مراحله، بينما هذا متعلق بإنجاز المرحلة التركيبية منه، خاصة، أي (الدراسة).

ج - المنهج بمعناه المجازي: هو الطريقة (الدراسية) المتفرعة عن منهج علمي ما، وذلك نحو قوله المنهج (التاريخي) الذي ليس إلا صورة من صور (المنهج التوثيقى)، أو المنهج (المقارن) الذي ليس إلا فرعاً من فروع (المنهج الحواري)... وهكذا.

- المنهج التحليلي : هو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكاً، أو تركيباً، أو تقويمها، فهو إذن يتلخص في عمليات ثلاث، قد تجتمع كلها، أو بعضها في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث، وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي : (التفسير) وقد عبرنا عنه بالتفكيك، و(النقد)، وقد عبرنا عنه بالتقويم، ثم (الاستنباط) وقد عبرنا عنه بالتركيب .

- المنهج التوثيقى : هو منهج يقوم على اعتماد الوثائق ، استقراءً ، وتقويمها، واستنباطاً ، بهدف تقديم حفائق التراث (جمعاً) أو (تحقيقاً) أو (تأريخاً).

- المنهج الحواري : هو منهج مبني على الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر بين قضيتيْن، أو أكثر، إنه (نسق) مبني على رصد علاقات الاختلاف أو الاختلاف في الدراسات (المقارنة) و(الوظيفية) و(الجدلية) .

- المنهج الوصفي: هو عملية تقدم بها المادة العلمية، كما هي في الواقع، إنه عمل تقريري، يعرض موضوع البحث، عرضاً إخبارياً، بلا تعليل، أو تفسير، فهو يهدى إلى القضية، أو الموضوعات، أو المصطلحات، أو الإشكالات العلمية، فيصفها كما أوكيفاً، أو هما معاً، بطريقة نسقية، دون أن يبدى رأياً تعليلياً، أو تفسيرياً، لوضعها، وطبيعتها، وهو يتجلّى في صورتين هما : (العرض) و(التكشيف).

(همش)

- الهاشم (الحاشية ) : هو مجموع المعلومات (التوثيقية) المحالة إلى أسفل المتن، أو أخره (لخدمته)، إرجاعاً (لنصوصه) أو شرحاً لغواضه، أو إضاءة لمشكلاته الجزئية...الخ ذلك بصورة منسجمة، ومركزة .

(هندس)

- الهندسة : هندسة البحث : هي هيكله العام المركب من أركانه البنائية ، أبواباً، وفصولاً، ومباحث...الخ .

### (وثق)

- التوثيق : له معنيان هما :

أ - التوثيق : هو ضبط (النصوص)، والأفكار المنقوله في متن (البحث)، بإرجاعها إلى (مصدرها) بدقة (إحالة) إلى (هوامش) البحث، وكذلك (خدمة) الإشكال بما لابد منه ، إلا أنه خارج عن جوهره، ولا يدخل في أركانه، كالتعليقات الكاشفة للغموض ، أو المباعدة للتأويل الخاطئ ، أو المؤكدة لما في الدراسة، بما يزيد عن القدرة الاستيعابية للمنزل .

ب - التوثيق : هو نقد النصوص التراثية سندًا ومتنا ، لمعرفة الثابت منها و الباطل.

### (وحد)

- الوحدة الصغرى : هي قضية جزئية صغيرة ، من قضايا البحث هي المسماة (بالبحث)، تتألف وأخواتها، من أمثلتها، لتكوين (وحدة وسطى) تسمى (الفصل).

- الوحدة الكبرى : قضية كبرى من قضايا البحث، تتكون من (وحدتين متوسطتين) أو أكثر، وتشكل ركنا أساسيا من أركان البحث هو المسمى بـ(الباب).

- الوحدة الوسطى : قضية متوسطة، تتكون من (وحدتين) أو (وحدات صغرى) تشكل (فرضيا) أو سط. من فروض البحث الجزئية هو المسمى بـ(الفصل).

### (وضع)

- الموضوع : هو (إشكال علمي)، منضبط (بعنوانه)، فإذا كان الإشكال (نسقا) مركبا من (العوائق المعرفية)، فإنه لا يصير (موضوعا)، إلا بعد إنجاز (نسقه) ذاك، وإنما يكون إنجازه بتحديد وضبطه، بعنوان، لأن (العنوان) علم على الموضوع، وهو وجهان لعملة واحدة، تماما، كما يرتبط (المصطلح) بالمفهوم. ن. أيضا (العنوان) .

- الوضع : هو الإنشاء الابتدائي، لبناء علمي ما، أو لبعض لبناته في (مجال) من المجالات، وعليه فقد يكون (الوضع) إنشاء كليا، كابتكار (نظريه) ما ابتكرها كاملا، أو جزئيا كابتكار أداة من أدواتها، أو قاعدة من قواعدها، أو مصطلح من مصطلحاتها ...الخ

### (وظيف)

- الطريقة الوظيفية : وهي صورة من صور (المنهج الحواري) تهتم بدراسة و ظائف القضايا العلمية ذات العلاقات التأثيرية أو التاثيرية أو التكاملية، فالبحث الوظيفي، عمل مبني على رصد (الأنساق) المتراكبة بين قضيتي، أو أكثر، لبيانها، وتحديدها، وصفها وتعليلها ونقدا.

## فهرس المصادر والمراجع

أ-المصادر والمراجع العربية والمعربة:

- القرآن الكريم
- القرآن المجيد : (ترجمة محمد حميد الله)(بالفرنسية)، طبعة دار القلم بيروت 1400 هـ
- إحكام الفصول : إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباقي تحقيق عبد المجيد تركي ، طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت ط: الأولى 1407هـ/1986م
- أزمة المثقفين : أزمة المثقفين تجاه الإسلام في العصر الحديث للدكتور محسن عبد الحميد ، نشر مكتبة أسامة بن زيد بالرباط ، مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء ط، الأولى ، سنة 1405هـ/1985م
- أزمنتنا الحضارية : أزمنتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق للدكتور أحمد محمد كنعان سلسلة - (كتاب الأمة) الفصلية تصدر عن مركز البحث ، والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر - الدوحة - العدد: 26 ط. الأولى الخاصة بالغرب.
- أسس البحث : أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية للدكتور فاخر عاقل دار العلم للملايين بيروت ط الأولى 1979 .
- أسس المنطق : أسس المنطق و المنهج العلمي للدكتور محمد فتحي الشنطي دار التهذبة العربية بيروت لبنان ط، الأولى 1970
- الإسلام في معركة الحضارة : لتنير شفيق . دار الفكر الإسلامي، بيروت ط الثانية 1410هـ
- أصول أبي زهرة : أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة، ملتزمطبع ونشر دار الفكر العربي ، بلا تاريخ
- أصول البحث : أصول البحث العلمي و مناهجه للدكتور أحمد بدر ، نشر وكالة المطبوعات بالكويت ، والمكتبة الوطنية بليبيا. دار غريب للطباعة . القاهرة ط: الثالثة 1977

- أصول اللوه : أصول الفقه للأستاذ العربي اللوه ، مطابع الشويخ (ديسبرييس تطوان المغرب) ، ط. الثانية 1404هـ/1984م
- أصول نقد النصوص : أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، محاضرات المستشرق الألماني برجستر ، أسر إعداد وتقدير الدكتور محمد حمدي البكري . نشر دار المريخ الرياض ، 1402هـ/مطبعة نهضة مصر
- الإملاء والترقيم : الإملاء و الترقيم في الكتابة العربية ، تأليف عبد العليم إبراهيم. دار المعارف بمصر ، بلا تاريخ.
- البحث الأدبي : البحث الأدبي ، طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره ، للدكتور شوقي ضيف رقم 64 من سلسلة مكتبة الدراسات الأدبية. دار المعارف بمصر ط . الثانية 1976.
- تأسيس القضية الاصطلاحية. (إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين) ، سلسلة (بحوث ودراسات) تصدر عن المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة) قرطاج تونس: 1989 - المقال المعتمد: (علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة للأستاذ عثمان بن طالب).
- تجديد أصول الفقه الإسلامي : للدكتور حسن الترابي. نشر مكتبة دار الفكر بالخرطوم، طبع دار الجيل بيروت ط. الأولى، سنة 1400هـ / 1980م
- تحقيق التراث ، للدكتور عبد الهادي الفضلي مصدر عن مكتبة القلم جدة . ط: الأولى 1403هـ/1983م.
- تحقيق النصوص : تحقيق النصوص ونشرها تأليف عبد السلام هارون، صدر عن مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع : القاهرة . مطبعة المدنى ط: الثانية 1385هـ/1965م.
- التراث العربي : التراث العربي الإسلامي دراسة تاريخية ومقارنة للدكتور حسين محمد سليمان ، أعيد طبعه بمطابع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بتخصيص من الناشر الأصلي: مطبوعات الشعب بالقاهرة بلا تاريخ.
- التطبيق العلمي لمنهج البحث الأدبي و التحقيق العلمي : للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة القاضي عياض بمراكش المطبعة و الوراقة الوطنية مراكش ط. الأولى سنة 1983م.
- تفسير سعيد : تفسير سعيد بن جبير (95هـ) جمع ودراسة للأستاذ أحمد العمراني ، رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب فاس 1990/1991م .
- تفسير النصوص : تفسير النصوص في الفقه الإسلامي د. محمد أديب صالح - المكتب الإسلامي بيروت ط: الأولى . بلا تاريخ .

- التفسير و المفسرون : محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ط. الثانية 1396هـ
- التنظير الفقهي : للدكتور جمال الدين عطية، مطبعة المدينة . ط. الأولى 1407هـ / 1987م
- حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري : أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجاً للأستاذ خالد الصمدي رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة 1990هـ/1991م .
- حركة النقد الحديثي : حركة النقد الحديثي في البصرة خلال القرن الثاني الهجري ، رسالة أعدتها الأستاذ عبد الرحمن العمراني لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب بالرباط سنة 1409هـ/1989م
- ديوان كثير عزة : جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت - ط. الأولى : 1391هـ/1971م
- سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابه البحث العلمي : للدكتور عبد القادر محمد رضوان ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر بلا تاريخ .
- سلسلة الأحاديث الفسخة و الموضوعة وأثرها السيني في الأمة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني . المجلد الثاني منشورات لجنة إحياء السنة أسيوط مصر ط. الأولى 1399هـ
- ضوابط المعرفة : ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة تأليف عبد الرحمن حبنكة الميداني طبعة دار القلم دمشق ط، الثالثة 1408هـ/1988م .
- عالم الفكر (مجلة) . المجلد العشرون العدد الأول-أبريل-مايو - يونيو 1989م .
- المقالات المعتمدة :

  - أ - تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية : للأستاذ عبد الوهاب بوحديبة .
  - ب - في مناهج البحث العلمي : وحدة أم تنوع؟ للدكتور أسامة الخولي .
  - العلم في منظوره الجديد: تأليف روبرت م. أغروس وجورج ن ستانسيو . ترجمة د. كمال خلايلي ضمن سلسلة عالم المعرفة العدد: 134 يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - مطبع الرسالة بالكويت جمادى الآخر 1409 هـ فبراير 1989 م .

- علوم الحديث : علوم الحديث و مصطلحه للدكتور صبحي الصالح دار العلم للملائين. بيروت ط: الرابعة عشرة 1982.
- الفتاوى : مجموعة الفتاوي لأحمد بن تيمية جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . مكتبة المعارف الرباط.
- في أصول الحوار : في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، للدكتور ط عبد الرحمن، صدر عن المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط: الأولى 1987
- في المنهجية : في المنهجية وال الحوار (من سلسلة إسلاميات) للدكتور رشدي فكار، مطبعة أكدال الرباط، توزيع مكتبة وهبة، بالقاهرة والمشعل بالغرب ط: الثانية 1983.
- القاموس : القاموس المعجم لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي . دار الفكر بيروت : 1403/1983 .
- كتابة البحث : كتابة البحث العلمي صياغة جديدة : للدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان. دار الشروق للنشر والتوزيع وطباعة. جدة ط الثالثة 1408 هـ / 1987م.
- كيف تكتب بحثاً : كيف تكتب بحثاً أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة البحوث، وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه. تأليف الدكتور أحمد شلبي مطبعة المعرفة نشر مكتبة النهضة المصرية ط الثالثة عشرة 1981:
- اللسان : لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المشهور بابن منظور . دار صادر - بيروت بلا تاريخ.
- اللسان العربي : مجلة تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعریف بالرباط) الأعداد : 24.20.18
- المقالات المعتمدة هي :
- أ - المصطلحية (علم المصطلحات) : النظرية العامة لوضع المصطلحات و توحيدها وتوثيقها للدكتور علي القاسمي ، ع:18
- ب - معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إيزو : 1087) ترجمة الأمانة العامة الفنية للجنة علم المصطلح، هيئة المعاصفة والمقاييس العربية السورية ع: 24.
- ج - منهج بناء المصطلح العلمي العربي : للدكتور أنور محمد الخطيب ع: 20
- لحات : لحات في المكتبة و البحث و المصادر تأليف، د.محمد عجاج الخطيب صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت ط. الخامسة سنة 1400هـ 1980م .

- ما هي الابستمولوجيا ؟ لحمد وقيدي، نشر مكتبة المعارف بالرباط، مطبعة المعارف الجديدة، بالرباط، الطبعة الثانية بلا تاريخ.
- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس عدد خاص : ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم (عدد خاص (4) السنة 1409هـ/1988م شعبة اللغة العربية وأدابها) . مطبعة المعارف الجديدة - الرباط.
- المقال المعتمد :
- مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم : للأستاذ الشاهد البوشيشي.
- محاسن التأويل لمحمد جمال الدين القاسمي : دار إحياء الكتب العربية . القاهرة.
- المذهبية الإسلامية : المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري، للدكتور محسن عبد الحميد . (كتاب الأمة رقم 6) سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر ط. الأولى 1404هـ
- المستطرفة : الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية بيروت ط. الثانية 1400هـ
- مصطلحات أصولية : مصطلحات أصولية في كتاب المواقف، للشاطبي رسالة أعدها الأستاذ فريد الانصارى، لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط السنة الجامعية 1410هـ / 1989 / 1990م).
- مصطلحات النقد العربي : مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج. تأليف الدكتور الشاهد البوشيشي، نشر دار القلم مطبعة التجاحر الجديدة الدار البيضاء، ط الأولى : 1413هـ / 1993م
- مصطلحات نقدية وبلاغية : مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ تأليف د. الشاهد البوشيشي، دار الأفاق الجديدة بيروت ط، الأولى : 1402هـ / 1982م
- معجم المعاجم (تعريف بنحو ألف من المعاجم العربية) . تأليف: أحمد الشرقاوي إقبال دار الغرب الإسلامي ط. الأولى سنة 1407هـ / 1987م
- المعجم المفهرس للفاظ الحديث النبوي : لجامعة من المستشرقين مطبعة بريل ليدن 1962.

- المعجم المفهرس للفاظ القرآن الكريم، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم بيروت، بلا تاريخ.
- مفتاح كنوز السنة : للدكتور إبى فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ومراجعة الشيخ خليل الميس دار القلم بيروت ط . الثانية 1985 .
- المفردات : المفردات في غريب القرآن لأبى القاسم الحسين ابن محمدالمعروف بالراغب الأصفهانى المتوفى سنة 502هـ تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني -شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، وأولاده بمصر 1961م .
- المناظرة : مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية (العدد الأول السنة الأولى : شوال 1409هـ) الرباط.
- المقالات المعتمدة :

  - أ - المفاهيم : طبيعتها ووظيفتها ، للدكتور الطاهر وعزيز .
  - ب - ملاحظات حول إشكالية المصطلح اللغوي في الخلاف الكلامي للأستاذ عبد المجيد الصغير.
  - مناهج البحث العلمي في الإسلام : للدكتور غازي حسين عناية، دار الجيل بيروت ط: الأولى 1410هـ
  - مناهج البحث في العلوم الإسلامية : تأليف د. مصطفى حلمي، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة مطابع سجل العرب/ط. الأولى 1404هـ/1984م .
  - مناهج بدوى : مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوى، نشر وكالة المطبوعات بالكويت ، ط، الثالثة 1977 .
  - مناهج روزنتال : مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، تأليف د. فرانتنز روزنتال ترجمة د أنيس فريحة ، ومراجعة د. وليد عرفات /، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت ط. الرابعة 1403هـ/1983م
  - مناهج الطالب : مناهج الدراسات الأدبية الحديثة ، د. عمر محمد طالب، دار اليسر للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط. الأولى 1988.
  - مناهج فلا ديمير : مناهج البحث العلمي. د. فلا ديمير كورغانوف، ترجمة د، علي مقلد - دار الحادثة بيروت، بلا تاريخ.
  - المناهج الفلسفية : تأليف الطاهر وعزيز. نشر المركز الثقافي العربي ط. الأولى 1990م
  - مناهج النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في

العالم الإسلامي، للدكتور علي سامي النشار. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان  
ط . الثالثة 1404هـ

- المنهج الإسلامي : المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل : دراسة منهجية في علوم الحديث. للدكتور فاروق حمادة. نشر مكتبة المعارف بالرباط / مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ط : الأولى 1402-1982 .
- منهج البحث في العلوم الإسلامية : تأليف الدكتور محمد الدسوقي، صدر عن دار الأوزاعي، ط. الأولى 1404هـ / 1984 .
- المنهج العلمي : المنهج العلمي وتفسير السلوك، للدكتور محمد عماد الدين إسماعيل. رقم 1 من سلسلة علم سلوك الإنسان، نشر مكتبة النهضة المصرية . القاهرة، مطبعة السعادة ، مصر ، بلا تاريخ.
- منهجية البحث : كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث. للدكتور، إميل يعقوب، مطبعة جروس برس، لبنان 1986م.
- المواقفات : المواقفات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبى (790هـ)، ضبط محمد عبد الله دراز وشرح الشيخ عبد الله دراز مطبوع في أربعة أجزاء بدار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط. الثانية 1395هـ / 1975م.
- الناشر العربي : مجلة فصلية يصدرها اتحاد الناشرين العرب ، بطرابلس ليبية تعنى بشؤون النشر وقضايا الكتاب ، العدد الثالث عشر 1989 . المقال المعتمد : (نحو نظام عربي موحد للتكشف) للدكتور أبي بكر محمد الهوش .
- نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة و الأدب : د. أمجد الطرابلسي . الناشر . (عيون المقالات) دار قرطبة للطباعة والنشر الدار البيضاء ط. الخامسة 1406هـ / 1986 .
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى : للأستاذ أحمد الريسوبي نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي. طبع دار الأمان بالرباط، ط: الأولى سنة 1400هـ / 1991م.
- نيل الأوطار : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي الشوكاني. دار الفكر. بيروت ط. الثانية 1400هـ / 1991م.
- الهدى : مجلة إسلامية جامعية تصدرها جمعية جماعة الدعوة الإسلامية بفاس - المغرب - العدد 18، المقال المعتمد ( حاجتنا الى علم أصول الفقه) للأستاذ أحمد الريسوبي.

# فهرس المحتويات

5	الاهداء
7	مقدمة
21	<b>الفصل الأول :</b>
23	<b>علمية البحث في العلوم الشرعية</b>
24	تمهيد
24	<b>المبحث الأول : ضوابط البحث العلمي</b>
24	1 - الضابط التعبدى
26	2 - الضابط الإشكالى
30	3 - الضابط الشمولى
30	أ - ضبط مسيرة الباحث
31	ب - ضبط صناعة العمل إلى درجة الإتقان والإحسان
31	4 - ضابط الأولويات العلمية أو مراحل المشروع التراثي
32	أ-المراحل التحقيقية
32	ب-المراحل الفهمية
34	ج-المراحل التركيبية
34	5 - ضابط الواقعية :
36	أ- المانع الزمني
36	ب- المانع المكانى
36	ج- المانع الوصفي
36	د- المانع الانتخابي
36	هـ- المانع الطبيعي :

38	عنوان البحث علم عليه
39	6 - الضابط المنهجي
42	<b>المبحث الثاني : علمية (المنهج) بين العلوم الإنسانية و العلوم الشرعية</b>
46	أولا : المشكل المنهجي لقضايا الانسان في العلوم الإنسانية
49	ثانيا : المسألة المنهجية لقضايا الانسان في العلوم الشرعية
50	1 - عائق الذاتية
52	2 - صعوبة التحكم في الظاهرة الانسانية
53	أ - تنقية المناط
53	ب - تحقيق المناط
54	ج - تحقيق المناط الخاص
55	د - النظر في الملايات
56	3 - النيونة الاصطلاحية
56	4 - القياس الكمي لما هو كيافي
57	<b>الفصل الثاني :</b>
	<b>تصنيف المناهج العلمية في العلوم الشرعية</b>
59	تمهيد : تصنیفات المناهج العلمية
61	<b>المبحث الأول : المنهج الوصفي</b>
66	أ - العرض
68	أ - البحث المرجعي (الببليوغرافيا)
70	أ - 2 - التقرير العلمي
71	ب - التكشيف أو الفهرسة
74	<b>المبحث الثاني : المنهج التوثيقي</b>
74	أ - الجمع
80	ب - التحقيق

86	ج - التاريخ
90	<b>المبحث الثالث : المنهج الحواري:</b>
90	أ - طريقة المقارنة
92	ب - الطريقة الوظيفية
93	ج - الطريقة الجدلية التجاوزية
96	<b>المبحث الرابع : المنهج التحليلي</b>
97	أ - التفيسير
98	ب - النقد
99	ج - الاستنباط
101	<b>المبحث الخامس : في منهج توظيف المنهج</b>
105	<b>الفصل الثالث : تقنيات البحث العلمي :</b>
107	<b>المبحث الأول : المرحلة الابتدائية</b>
107	أولاً : المرجعية
108	ثانياً : التقرير
109	ثالثاً : التقميش
111	رابعاً : الإعداد
112	<b>المبحث الثاني : المرحلة التركيبية (الدراسة)</b>
112	أو لا : الفرض
113	ثانياً : النص
116	ثالثاً : الاستنتاج و المناقشة
117	رابعاً : القالب العلمي
117	أ - الهندسة
119	ب - التوثيق
123	ج - الأسلوب

127	<b>المبحث الثالث : المراحل التكميلية:</b>
127	أ - إعداد الفهارس
129	ب - مراجعة البحث
130	ج - الرقن والإخراج
131	<b>الفصل الرابع : آفاق البحث في العلوم الشرعية</b>
133	: تمهيد
134	<b>المبحث الأول : في التحقيق و التكشيف الموضوعي</b>
134	أولاً : التحقيق
137	ثانياً : التكشيف الموضوعي
140	<b>المبحث الثاني : في الدراسات المصطلحية</b>
149	<b>المبحث الثالث : في الدراسات المنهجية</b>
150	أ - البنية الداخلية للمنهج في العلوم الشرعية
153	ب - البنية الخارجية للمنهج في العلوم الشرعية
155	<b>المبحث الرابع : في العلوم الشرعية على التفصيل :</b>
155	أ - علوم القرآن و التفسير
159	ب - علوم الحديث
161	ج - علم أصول الفقه
163	د - علم الفقه
164	ه - الفكر الإسلامي المعاصر
169	<b>خاتمة</b>
171	- الملحق المصطلحي (معجم شارح لأهم المصطلحات المنهجية الواردة بالكتاب)
195	- فهرس المصادر والمراجع
202	- فهرس المحتويات